الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العالمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم التجارية
التخصص: التسويق والتجارة الدولية

بعنوان:

أثر ريـــادة الأعمـــال على الأداء التجـــاري

دراسة حـــالة مجموعـــة من الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل

من إعداد الطالبة:
سعيدة بلـــــوم

إشـــراف الأستاذ الدكتور: عبد الحكيم شاهد
مشرف مساعد الأستاذ الدكتور: لطفي مخزومي

لجنـــة المنـــاقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الجـــامعة الأصليـــة	الصفـــة
محمـــد الاسـود	محـــــاضر أ	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيـــسا
عبد الحكيم شاهد	استاذ تعليم عالي	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
لطـفي مخـزومي	استاذ تعليم عالي	جامعة حمه لخضر الوادي	ممتحـــنا
عبد النعيم دفرور	استاذ تعليم عالي	جامعة حمه لخضر الوادي	ممتحـــنا
علـــي حســـن	محـــــاضر أ	جامعة حمه لخضر الوادي	ممتحـــنا
حكيم بن جروة	استاذ تعليم عالي	جـــامعـــة ورقلـــة	ممتحـــنا
طـــه بن الحبيب	استاذ تعليم عالي	جـــامعـــة ورقلـــة	ممتحـــنا

السنة الجامعية: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العالمي
جامعة الشهيد حمه لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية
والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية

أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم التجارية
التخصص: تسويق وتجارة دولية
بعنوان:

أثر ريـــادة الأعمـــال على الأداء التجـــاري

دراسة حـــالة مجموعـــة من الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل

من إعداد الطالبة:
سعيدة بلـــــوم

إشـــراف الأستاذ الدكتور: عبد الحكيم شاهد
مشرف مساعد الأستاذ الدكتور: لطفي مخزومي

لجنـــة المنـــاقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الجـــامعة الأصليـــة	الصفـــة
محمـــد الاسود	محـــــاضر أ	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيـــسا
عبد الحكيم شاهد	استاذ تعليم عالي	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
لطـفي مخـزومي	استاذ تعليم عالي	جامعة حمه لخضر الوادي	ممتحـــنا
عبد النعيم دفرور	استاذ تعليم عالي	جامعة حمه لخضر الوادي	ممتحـــنا
علـــي حســـن	محـــــاضر أ	جامعة حمه لخضر الوادي	ممتحـــنا
حكيم بن جروة	استاذ تعليم عالي	جـــامعـــة ورقلـــة	ممتحـــنا
طـــه بن الحبيب	استاذ تعليم عالي	جـــامعـــة ورقلـــة	ممتحـــنا

السنة الجامعية: 2023-2024

الإهـــداء

إلى من الجنة تحت أقدامها الوالدة أطال الله عمرها

وألبسها ثوب الصحة والعافية

إلى الحاضر الغائب الوالد رحمه الله

إلى أفراد العائلة

إلى كل من سلك طريقا لطلب العلم

شكر وامتنان

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه على أن من علي بإتمام هذا العمل

أتوجه بالشكر الخالص إلى الاستاذ المشرف والاستاذ

المساعد على قبولهما مهمة الإشراف

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة

على تفضلهم قبول المناقشة

كما أوجه شكر خاص لكل من كان له فضل في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر

الدكتور عبد الحق طير والدكتور عقبة ريمي.

الملخص

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري دراسة حالة مجموعة دول ضمن الفئة متوسطة الدخل وهذا خلال الفترة (2010-2022)، وقد شملت الدراسة دول كل من الأرجنتين، البرازيل، الصين، كولومبيا، الهند، إيران، جاميكا، ماليزيا، المكسيك، البيرو، روسيا، جنوب أفريقيا وتركيا، وللوصول إلى الهدف المنشود تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لبناء نموذجين هدف النموذج الأول لتقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري معبرا عنه بمؤشر اختراق أسواق التصدير وقد كان نموذج الأثر الثابت هو النموذج الأنسب لدراسته.

أما النموذج الثاني فقد هدف لتقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري معبر عنه بمؤشر تركز الصادرات وقد كان النموذج الأنسب لدراسته هو نموذج الأثر العشوائي وهذا باستخدام التحليل الساكن لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية لريادة الأعمال والابتكار على اختراق أسواق التصدير، وكذا وجود علاقة طردية لريادة الأعمال والابتكار على خفض قيمة تركز الصادرات.

الكلمات المفتاحية: ريادة اعمال، ابتكار، دول متوسطة الدخل، أثر ثابت، أثر عشوائي، اختراق اسواق التصدير، تركز الصادرات

تصنيف جال: M13، O31، P52، C23، F10

Abstract

This study aimed to estimate the impact of entrepreneurship on business performance A case study of a group of countries within the middle-income category during the period (2010-2022), and the study included the countries of Argentina, Brazil, China, Colombia, India, Iran, Jamaica, Malaysia, Mexico, Peru, Russia, South Africa and Turkey, and to reach the desired goal, cross-sectional time series data were used to build two models The first model aimed to estimate the impact of entrepreneurship on trade performance expressed in the export market penetration index and it was a model The static effect is the most suitable model for studying it.

As for the second model, it aimed to measure the impact of entrepreneurship on commercial performance expressed by the concentration of exports. The most appropriate model to study was the random effect model, using static analysis of cross-sectional time series data. The study concluded that there is a direct relationship between entrepreneurship and innovation on penetrating export markets, as well as the presence of There is a positive relationship between entrepreneurship and innovation on the devaluation of export concentration.

Keywords: entrepreneurship, innovation, middle-income countries, Fixed effect, random effect, penetration of export markets, export concentration.

JEL Classification: M13 ،O31 ،P52 ،C23 ،F10

الفهرس

قائمة المحتويات

الاهداء .....
شكـر وامتنــان .....
الملخص .....
قائمة المحتويات .....
قائمة الجداول .....
قائمة الأشكال .....
المقدمة ..... **أ–ج**

الفصل الأول: الاطار النظري لريادة الأعمال والأداء التجاري

تمهيد **6**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال **7**
أولا: ماهية ريادة الأعمال: 7
ثانيا: ماهية رائد الأعمال: 28
ثالثا: مدارس ريادة الأعمال: 30
المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء التجاري **31**
أولا: الإطار العام للأداء التجاري 31
ثانيا: نظريات التجارة الخارجية 36
ثالثا: سياسات التجارة الخارجية 37
المبحث الثالث: علاقة بين ريادة الأعمال والأداء التجاري **41**
أولا: دور السياسات والبرامج الحكومية في تنشيط الأداء التجاري 41
ثانيا: تأثير التعليم والبحث العلمي على ديناميكية الأداء التجاري 43
ثالثا: اثر البنية التحتية والأعراف الثقافية على الأداء التجاري 44
رابعا: منظومة السوق الداخلية ودورها في تفعيل الأداء التجاري 45
خلاصة الفصل الأول **48**

الفصل الثاني: الادبيات التطبيقية لأثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري

تمهيد **50**
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة ومناقشتها **51**
أولا: ريادة الأعمال في ضوء الدراسات السابقة ومناقشتها 51
ثانيا: الأداء التجاري في ضوء الدراسات السابقة ومناقشتها 66

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات المتعلقة بعلاقة ريادة الأعمال بالأداء التجاري وما يميز الدراسة الحالية 77

أولا: مناقشة الدراسات المتعلقة بعلاقة ريادة الأعمال بالأداء التجاري 77

ثانيا: ما يميز الدراسة الحالية 75

خلاصة الفصل الثاني 83

الفصل الثالث: تقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل

تمهيد 85

المبحث الاول: نظرة عامة على اقتصاديات الدول محل الدراسة 86

أولا: ريادة الاعمال في الدول محل الدراسة 86

ثانيا: تحليل الاداء التجاري للدول محل الدراسة 95

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.....103

أولا: متغيرات الدراسة 103

ثانيا: مصادر البيانات 110

المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي والمناقشة.....110

أولا: نموذج تركز الصادرات.....111

ثانيا: نموذج اختراق اسواق التصدير 116

خلاصة الفصل الثالث 125

الخاتمة 127

قائمة المراجع 131

الملاحق.....142

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	تطور مفهوم ريادة الأعمال	10
2-1	مؤشرات قياس أبعاد ريادة الأعمال بالنسبة للمؤسسة	20
3-1	وصف مقاييس أبعاد ريادة الأعمال	21
4-1	ترتيب الدول حسب مؤشرات ريادة الأعمال لسنتي 2021 و2020	26
1-2	مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية	82
1-3	مصادر بيانات متغيرات الدراسة	110
2-3	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	111
3-3	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	111
4-3	نتائج تقدير نماذج بانل للإنحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة والعشوائية	112
5-3	نتائج اختبار Breusch and Pagan LM test	114
6-3	نتائج اختبار Hausman	114
7-3	الاختبارات التشخيصية لنموذج الملائم	114
8-3	تقدير النموذج باستخدام طريقة (PCSE)	115
9-3	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	118
10-3	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	118
11-3	نتائج تقدير نماذج بانل للإنحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة والعشوائية	119
12-3	نتائج اختبار Breusch and Pagan LM test	120
13-3	نتائج اختبار Hausman	122
14-3	الاختبارات التشخيصية لنموذج الملائم	122
15-3	تقدير النموذج باستخدام طريقة (PCSE)	122

قـــائمة الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	مراحل ومؤشرات ريادة الأعمال الصادرة عن المرصد العالمي لريادة الأعمال	09
2-1	نموذج Ardichvili وزملائه لاكتشاف وتطوير الفرصة	11
3-1	المظلة المفاهمية للريادة	12
4-1	العوامل المؤثرة في ريادة الأعمال	16
5-1	محددات وإطار عمل المرصد العالمي لريادة الأعمال	18
1-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في الارجنتين للفترة (2010-2022)	86
2-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في البرازيل للفترة (2010-2022)	87
3-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في كولومبيا للفترة (2010-2022)	88
4-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في الصين للفترة (2010-2022)	88
5-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في الهند للفترة (2010-2022)	89
6-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في إيران للفترة (2010-2022)	90
7-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في جاميكا للفترة (2010-2022)	91
8-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في ماليزيا للفترة (2010-2022)	91
9-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في المكسيك للفترة (2010-2022)	92
10-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في البيرو للفترة (2010-2022)	93
11-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في روسيا للفترة (2010-2022)	93
12-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في جنوب افريقيا للفترة (2010-2022)	94
13-3	تطور مؤشر ريادة الأعمال في تركيا للفترة (2010-2022)	95
14-3	الأداء التجاري في دولة الأرجنتين للفترة (2010-2022)	96
15-3	الأداء التجاري في دولة البرازيل للفترة (2010-2022)	96
16-3	الأداء التجاري في دولة كولومبيا للفترة (2010-2022)	97
17-3	الأداء التجاري في دولة الصين للفترة (2010-2022)	97
18-3	الأداء التجاري في دولة الهند للفترة (2010-2022)	98
19-3	الأداء التجاري في دولة إيران للفترة (2010-2022)	99
20-3	الأداء التجاري في دولة جاميكا للفترة (2010-2022)	99
21-3	الأداء التجاري في دولة ماليزيا للفترة (2010-2022)	100
22-3	الأداء التجاري في دولة المكسيك للفترة (2010-2022)	100
23-3	الأداء التجاري في دولة البيرو للفترة (2010-2022)	101
24-3	الأداء التجاري في دولة روسيا للفترة (2010-2022)	101
25-3	الأداء التجاري في دولة جنوب افريقيا للفترة (2010-2022)	102
26-3	الأداء التجاري في دولة تركيا للفترة (2010-2022)	102
27-3	تطور قيمة مؤشر ريادة الأعمال للدول محل الدراسة (2010-2022)	103
28-3	تطور مستوى الابتكار للدول محل الدراسة (2010-2022)	104
29-3	تطور قيمة مؤشر الانفتاح الاقتصادي للدول محل الدراسة (2010-2022)	105
30-3	تطور مستوى الناتج المحلي الاجمالي للدول محل الدراسة (2010-2022)	106
31-3	تطور قيمة مؤشر الأداء اللوجستي للدول محل الدراسة (2010-2022)	107

32-3	تطور قيمة مؤشر حجم السوق للدول محل الدراسة (2010-2022)	107
33-3	تطور قيمة سعر الصرف للدول محل الدراسة (2010-2022)	108
34-3	تطور قيمة مؤشر تركز الصادرات للدول محل الدراسة (2010-2022)	109
35-3	تطور قيمة مؤشر اختراق أسواق التصدير للدول محل الدراسة (2010-2022)	109

المقدمة

المقـــــدمة

أشار الاقتصادي بورتر سنة 1990 إلى أن الريادة والابتكار هما جوهر وصلب ثروة الأمم، فهو الفكر الاستراتيجي الذي تحمله المؤسسة لنجاحها وبناء مستقبلها على أساس متين، فالأنشطة الريادية أصبحت ضرورة ملحة للبقاء والنمو في عالم متسم بالتغيير المتسارع من خلال الكشف عن الفرص واقتناصها والوصول إلى مستهلكين جدد ودخول الأسواق الجديدة، من خلال الأخذ بالأفكار الريادية ورعايتها لمجابهة تغيرات البيئة الخارجية وتطبيقا لمفهوم التنمية المستدامة التي تنادي بها الأمم المتحدة فقد سعت الدول لإطلاق مشاريع وبرامج تجسد محاور التنمية المستدامة وفقا لاستراتيجيتها الاقتصادية التنموية بما يتوافق مع طبيعة كل اقتصاد، ومن أهم هذه المحاور المطبقة نشاط ريادة الأعمال التي تعتبر ظاهرة قديمة متجددة استخدمت للتعبير عن الإبداع والابتكار ومن ثم أضحت نهجا معبرا عن إحداث تغيير إيجابي في مجتمع الأعمال وقدرة على تقديم حلول سريعة ومرنة وبدائل تساير الصدمات الاقتصادية، الطبيعية والثقافية، آخرها أزمة كوفيد 19 "كورونا" التي فتكت بالأنظمة الاقتصادية الدولية.

ازداد الاهتمام بموضوع ريادة الأعمال خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين على مستوى الحكومات والمنظمات والمؤسسات الحكومية والخاصة، بسبب المنافسة الشرسة التي يشهدها العالم لما اتاحته التكنولوجيا المتقدمة من فصل المسافات والتنقل السريع بين الأقطار واكتشاف الفرص خاصة مع ازدياد حاجة المؤسسات للابتكار من أجل البقاء والنمو والمساهمة في التبادل التجاري الدولي الذي أصبح لا يعترف بالحدود السياسية للدول عن طريق استثمار الطاقات المتجددة والامكانيات المتاحة وتطوير المهارات الفنية للرواد وأصحاب المشاريع الناشئة التي تمتاز بانتشارها الجغرافي على مستوى المدن الكبيرة والقرى الريفية النائية واستغلال الموارد والطاقات البشرية، فريادة الأعمال تساهم في تطوير وخلق وظائف جديدة كما أنها مؤشر لإطلاق أنماط جديدة من السلع والخدمات مما يؤدي إلى ظهور أسواق ومنافذ تسويق جديدة، خاصة مع الاهتمام الواسع بالتكنولوجيا.

ان القناعة بالحاجة إلى التغيير أضحت أهم من إدراك مدى قدرة احداثه وهذا من أجل الحفاظ على مكانة المؤسسات، فالنماذج التقليدية في التسيير لم تعد قادرة على مواكبة التغيرات الحاصلة التي فرضتها المعرفة المتنامية للمصطلحات الحديثة كالاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات التي قادة المؤسسات من المحلية إلى العالمية بفضل استغلال الكم الهائل من المعارف في ظل الضغوط التي يشهدها العالم والتي تهدف في الأساس إلى تحقيق الرغبات المطلوبة والرفع من الكفاءات في الأداء، بأقل التكاليف، فتبني مبادرة الابداع الابتكاري في الأساليب الانتاجية والتوزيع اصبح لزاما على المؤسسات الريادية في ظل سيطرة المؤسسات الكبرى العابرة للقارات والتي تستجيب لطموحات وتطلعات المستهلكين في كل أنحاء العالم الذي أصبح قرية صغيرة في ظل تحرير التجارة الخارجية وسياسة الإنفتاح الاقتصادي التي عرفتها أغلب الدول.

وعليه يعتبر الإبتكار الخيار الاستراتيجي الأكثر ضمانا أمام المؤسسات خاصة منها الناشئة من أجل البقاء والمواكبة للتغيرات والتحولات الاقتصادية، فلا يمكن لها أن تستمر في السوق دون تأسيس عوامل للنجاح وبناء قدرات تنافسية تمكنها من مجابهة وكسر حاجز المنافسين لتضمن بذلك مكانة خاصة وتصنع سوق لنفسها يضمن لها الاستمرار في ظل أساليب اقتصاديات الحجم للمؤسسات الكبرى التي تغزوا كل أسواق العالم.

يعتمد الأداء التجاري للدولة على تفاعل عدة عوامل تشمل السياسات الاقتصادية والتجارية، البنية التحتية، القدرة التنافسية، والجوانب الاجتماعية والبيئية ويتطلب تحسينه استراتيجيات وخطط طويلة المدى لتعزيز قدرة الدولة على مجابهة المنافسة في السوق العالمي وتحقق استدامة النمو الاقتصادي.

✓ **الإشكالية الرئيسية:**

مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هي طبيعة ودرجة تأثير ريادة الأعمال على الأداء التجاري للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل خلال الفترة (2010-2022)؟

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم ريادة الأعمال في اختراق أسواق التصدير للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل؟
- ما هو أثر ريادة الأعمال في خفض التركيز السلعي للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل؟
- كيف يساهم الابتكار في اختراق أسواق التصدير للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل؟
- ما هو أثر الابتكار في خفض التركيز السلعي للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

كإجابة مبدئية على إشكالية الدراسة تم تبني جملة من الفرضيات الآتي ذكرها:

- تساهم ريادة الأعمال في تعدد وتنوع المشاريع وابتكار الحلول واكتشاف الأسواق الجديدة وبالتالي اختراق أسواق التصدير للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل.
- تأثر ريادة الأعمال طرديا على خفض التركيز السلعي للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل.
- يساهم الابتكار في خلق منتجات جديدة واكتشاف منافذ التوزيع وخدمات مبتكرة تؤدي إلى اختراق اسواق التصدير للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل.
- يأثر الابتكار طرديا على خفض التركيز السلعي للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل.

✓ **مبررات اختيار الموضوع:**

تمثلت مبررات اختيار الموضوع في كونه إضافة إلى علاقته بالتخصص، الميل الشخصي لموضوع ريادة الأعمال وتنمية المعارف المتعلقة به فهو ذو أهمية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي الأمر الذي دفع الطالبة إلى تقصي مفهوم ريادة الأعمال نظرا للأهمية الواسعة التي طالت الموضوع سواء على المستوى الأكاديمي أو المستوى الاجتماعي ولما له الأثر البالغ على التنمية الاقتصادية للدول حسب ما توصلت إليه الدراسات السابقة وعلاقته بالأداء التجاري للدول خاصة منها متوسطة الدخل.

✓ **حدود الدراسة:**

الحدود الموضوعية: سعت الدراسة إلى تقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري من خلال ادراج متغيرات رئيسية تمثلت في ريادة الاعمال والابتكار وأخرى ضابطة للنموذج وتمثلت في الانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الأداء اللوجستي، حجم السوق وسعر الصرف والتي لها علاقة بالأداء التجاري.

الحدود المكانية: شملت الدراسة عينة من الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل، وقد تموضعت هذه الدول ضمن قارات أوروبا، آسيا، أفريقيا وأمريكا وتمثلت في: الأرجنتين، البرازيل، الصين، كولومبيا، الهند، إيران، جاميكا، ماليزيا، المكسيك، البيرو، روسيا، جنوب إفريقيا وتركيا.

الحدود الزمانية: غطت الدراسة مدة 13 سنة، شملت الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2022 وهي الفترة التي شهدت الاهتمام الواسع بالموضوع خاصة من طرف الدول متوسطة الدخل التي عمدت إلى اجراء اصلاحات مست القطاع بشكل عام خاصة بعد جائحة كورونا بغية إعادة هيكلة اقتصاداتها والتحسين في مؤشر ريادة الاعمال.

✓ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية التي تتجلى في موضوع ريادة الأعمال، حيث تعتبر ريادة الأعمال من القطاعات الهامة في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وهذا للدور الكبير والمهم من خلال مساهمتها الفعالة في التنمية وفي كونها تجدد النسيج الصناعي والاقتصادي وإعادة التوازن للسوق وخلق مناصب العمل، وتشجيع الابتكار والتنويع السلعي.

✓ **أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تقدير مدى تأثير ريادة الأعمال على الأداء التجاري لمجموعة من الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل خلال الفترة 2010-2022 وذلك من خلال:

- الإلمام بأهم المفاهيم الأساسية لريادة الأعمال، وتسليط الضوء على المرصد العالمي لريادة الأعمال، والمؤشرات المعتمدة لقياس ريادة الأعمال، ومناقشة مختلف الدراسات المقدمة التي تطرقت للموضوع.
- الوقوف على مؤشرات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية، وتحديد مكانة مؤشرات الدول المعنية بالدراسة؛
- تقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري لمجموعة من الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل،
- تقدير أثر الابتكار على الأداء التجاري لمجموعة من الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل.

✓ **المنهج والأدوات المستخدمة:**

بالنظر لطبيعة الموضوع، وبغية الإجابة عن الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على مناهج البحث العلمي التالية:

المنهج الوصفي: بهدف تحديد الاطار المفاهيمي والنظري للموضوع وتوصيف المؤشرات المعتمدة لقياس مستوى ريادة الأعمال وتحليل آثارها على الأداء التجاري.

المنهج التاريخي: من خلال سرد المراحل التاريخية لتطور ريادة الأعمال وتقصي التغيرات الحاصلة في تحديد مفهومها كما تم تتبعد تطور السلاسل الزمنية المقطعية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة.

المنهج التجريبي: تجسد جليا ضمن الفصل القياسي من خلال تقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري لمجموعة من الدول وتحديدا الاستقراء الناقص بغية اسقاط وتعميم النتائج المتحصل عليها من الجزء إلى الكل.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فتمثلت في الكتب والمجلات الدورية والأطروحات والأبحاث والتقرير والمنشورات والمواقع الإلكترونية سواء التابعة للمكتبات أو الحكومات والمنظمات والهيئات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي Eviews وكذا برنامج Stata واستخدام منهج حزم البيانات المدمجة لمعالجة البيانات وتقدير النموذج.

✓ **صعوبات الدراسة:**

من أهم الصعوبات التي واجهت الطالبة والمتعلقة خاصة بالشق القياسي هو الحصول على الإحصائيات، حيث نجد تعدد مؤشرات ومعايير قياس ريادة الأعمال من مصدر إلى آخر (البنك الدولي، المرصد العالمي لريادة الأعمال، المعهد العالمي لريادة

الأعمال والتنمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية...) حيث نجد كل مصدر يعتمد على مؤشرات معينة للتعبير عن ريادة الاعمال تختلف عن باقي المصادر، وأيضا حداثة بعض المؤشرات، وكذا اقتصار الاحصائيات لفترة قصيرة لبعض الدول خاصة منها احصائيات البنك الدولي، كما أن التأخر في إصدار بعضها يشكل عقبة أمام الباحث.

✓ **نموذج الدراسة:**

من خلال الدراسات السابقة ووفقا للإشكالية المطروحة والفرضيات التي تم صياغتها، فقد شملت الدراسة على نموذجين قياسيين شمل كل نموذج متغيرين مستقيلين رئيسيين وخمسة متغيرات مستقلة أخرى ثانوية بهدف ضبط النموذج، ومتغير تابع.

النموذج الأول:

المتغيرات المستقلة: ريادة الأعمال+الابتكار (رئيسيين) + الانفتاح الاقتصادي + النمو الاقتصادي + الأداء اللوجستي + حجم السوق + استقرار سعر الصرف.

المتغير التابع: إختراق أسواق التصدير

النموذج الثاني:

المتغيرات المستقلة: ريادة الأعمال+الابتكار (رئيسيين) + الانفتاح الاقتصادي + النمو الاقتصادي + الأداء اللوجستي + حجم السوق + استقرار سعر الصرف.

المتغير التابع: تركز الصادرات

✓ **محتوى الدراسة:**

لهدف معالجة السؤال المطروح تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية لريادة الأعمال والأداء التجاري، والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث تطرق الأول لماهية ريادة الأعمال والمبحث الثاني فتطرق للأداء التجاري والتجارة الدولية، أما المبحث الثالث فتناول جدلية العلاقة بين ريادة الأعمال والأداء التجاري.

فيما قدم الفصل الثاني حوصلة لبعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشقيه والذي قسم إلى مبحثين تناول الأول عرض الدراسات السابقة المتعلقة بريادة الأعمال والأداء التجاري وعلاقة ريادة الأعمال بالأداء التجاري أما المبحث الثاني فتناول مناقشة هذه الدراسات وما يميز الدراسة الحالية.

أما الفصل الثالث فخصص لتقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل والذي قسم إلى ثلاث مباحث تناول الأول نظرة عامة حول اقتصاديات الدول محل الدراسة إضافة إلى الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة، والمبحث الثاني تناول متغيرات الدراسة ومصادر البيانات، أما المبحث الثالث فخصص لتقدير النموذج القياسي ومناقشة النتائج.

الفصل الأول

الإطار الأدبي لريادة الأعمال والأداء التجاري

تمهيد

نظرا للأهمية القصوى التي توليها الأدبيات المعاصرة والاهتمام الوثيق من طرف الدول والاكاديميين لمفهوم ريادة الأعمال ينبع اهتمام متزايد من طرف الحكومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، (حيث يرى البعض أن مصطلحي ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مترادفين في الأبعاد التطبيقية ذات العلاقة بسياسات الحكومات وآلياتها[1]) تعزيزا لمفهوم التنمية المستدامة حيث يعتبر عصر المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات حافز لإعادة أنماط العمل التقليدية الناجحة ونتيجة لذلك أصبح الإبداع العامل الأساسي في الفصل بين المؤسسات الرائدة والمؤسسات الأقل ريادة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

من هذا المنطلق خصص الفصل لعرض أهم وجهات النظر والأدبيات النظرية وأهم النظريات التي حللت الظاهرة وفسرتها منذ ظهورها ونحاول شرح أهم ما خلصت إليه الكتابات في الموضوع ضمن هذا الفصل الذي قسم إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول كل ما تعلق بالإطار المفاهيمي لريادة الأعمال، أما المبحث الثاني فتطرق لمصطلح الأداء التجاري والتجارة الدولية، فيما عالج المبحث الثالث النظرة العلائقية التي تربط ريادة الأعمال بالأداء التجاري.

1 عبد الله عبد الرحمان البريدي، أحمد صالح التويجري "**فك الاشتباك الاصطلاحي بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة: معالجة مفاهيمية تطبيقية**" كلية الاقتصاد والادارة جامعة القصيم، المجلة العربية للإدارة، مج42، ع2، المملكة العربية السعودية، جوان 2022، ص 298

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال

نظرا للتحولات المتسارعة والتغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي التي تزعزع كيانه بين الفينة والأخرى برزت بعض المفاهيم التي من شأنها زرع السكينة على الاقتصاديات ومن بين هذه المفاهيم نجد مصطلح "ريادة الأعمال" الذي حظي مؤخرا باهتمام كبير لما له من دور كبير في صياغة البيئة الاستثمارية كما تعتبر محرك للاقتصاد الساكن وخالق للفرص وحل لمشكل البطالة.

أولا: ماهية ريادة الأعمال:

لقد شغل مفهوم ريادة الأعمال حيزا معتبر من التفكير لدى الإداريين والاقتصاديين وحتى الاجتماعيين وهو ما أدى بهم إلى توجيه البحث العلمي لدراسة هذه الظاهرة لتشخيصها وتحليلها وتحديد أبعادها وذلك قبيل بزوغ الثورة الصناعية مما ساهم في بروز توجهات فكرية متعددة متتالية ومتعاقبة رصدت هذه الظاهرة.

1-تعريف ريادة الأعمال وأهم عناصرها:

1-1 تعريف ريادة الأعمال:

عند البحث عن مفهوم ريادة الأعمال[1]* (المقاولاتية) أو رواد الأعمال في التحليل الاقتصادي نجد جذور الريادة الحديثة تعود إلى نظرية احتكار القلة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، ويرجع الفضل إلى ريتشارد كانتيلون (1759) في إدخال الريادة إلى النظرية الإقتصادية، فمصطلح ريادة الأعمال Entrepreneurship مشتق من الكلمة الفرنسية Entreprendre وهي تشير إلى الشخص الذي يشرع في عمل مشروع تجاري[2] وعن الفعل الانجليزي (Undertake) الذي يعني إنشاء.[3] إن مصطلح Entrepreneur تغير ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة، حيث أطلق عليه مصطلح **منظم** لكون علماء الاقتصاد الأوائل ركزوا على مهارة الريادي في "التنظيم" وفي إقامة عمل المنظمة ثم ترجم إلى مصطلح **مقاول** والسبب هو أن فئة المقاولين كانت الفئة التي أظهرت أعلى استعدادات الريادة. ثم تحولت في التسعينيات إلى مصطلح **ريادة،** فقد أدرك العلماء أن الاستعدادات الريادية غير محصورة بالمقاولين، لذلك تم تغيير الترجمة العربية مرة أخرى إلى "**الريادة**"[4].

إن تعريف ريادة الأعمال من أكبر العقبات التي تواجه تكوين إطار مفاهيمي لمجال ريادة الأعمال، ويؤكد موساوي عدم اتفاق الباحثين والدارسين في هذا المجال على تعريف محدد له، حيث وضعوا تعريفات غير مكتملة لم تصمد أمام انتقادات الباحثين للمجالات العلمية الأخرى.[5] وأضافت بعض الدارسات موجة من التعريفات التي ربطتها بالمخاطرة المبذولة من قبل رائد الأعمال، فالمفوضية الأوروبية عرفت ريادة الأعمال على أنها قدرة الأفراد على تحويل الأفكار إلى أفعال من خلال الإبداع

---

* يرادف مصطلح "**ريادة الأعمال**" مصطلحا آخر هو المقاولاتية، فمصطلح ريادة الأعمال عادة ما يستعمل في دول الشرق الأوسط والخليج العربي، أما مصطلح المقاولاتية يستعمل لدى المغاربة، كما يطلق على المقاول مصطلح "رائد أو ريادي، فكلا المصطلحان ترجمة لـ Entrepreneurship

2 محمد عبد الوهاب الصيرفي وآخرون "**ريادة الأعمال (المفهوم. والنشأة والأهمية)– دراسة تحليلية**" مجلة كلية التربية، العدد 22، أفريل 2020، جامعة العريش، مصر، ص21

3 أيمن فاروق الغريب "**دور الريادة النسائية وأثره في دعم معطيات التنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية المستدامة (2030)**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2021، ص11

4 مصطفى حسين أحمد "**ريادة الأعمال**" كلية الإدارة والاقتصاد، ديسمبر 2016، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، ص 4،3 متاح على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/311910240

5 عبد الباقي ميساوي، "**عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص4

والابتكار والمخاطرة، كما تشمل أيضا القدرة على إدارة المشروعات لبلوغ الأهداف[1]. وعرفها جوزيف شومبيتر بأنها "عملية ابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية". فنجد أن شومبيتر ركز على عنصر الإبداع في تعريفه لريادة الأعمال.

في حين عرفها الاقتصادي الفرنسي كانتيلون بأنها "التوظيف الذاتي بغض النظر عن الطبيعة أو الاتجاه، مع تحمل المخاطر وتنظيم عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة أو خدمة مطلوبة في السوق"[2] فكانتيلون أضاف عنصر المخاطرة وعوامل الإنتاج في تعريفه لها.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد عرفتها بأنها "النشاط الديناميكي الذي يسعى لخلق القيمة من خلال إنشاء نشاط اقتصادي أو توسيعه عن طريق تحديد واستغلال منتجات جديدة، طرق جديدة، أو أسواق جديدة"[3] وفي هذا التعريف أضفت طابع الديناميكية لتعريفها للريادة كما ركزت على الهدف منها وهو خلق القيمة كما بينت ضمنيا من خلال تعريفها أصناف الريادة.

كما عرفها Dollinger بأنها التحكم في الموارد وتوزيعها لإنشاء منظمة اقتصادية مبتكرة (أو شبكة من المنظمات) لغرض الربح أو النمو في ظل ظروف الخطر وعدم اليقين.[4] ركز تعريف Dollinger على أهداف الريادة وأشار إلى أهم خاصيتين فيها وهما الابتكار والمخاطرة. وخلال الاجتماع الفني لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بنيويورك حول قياس ريادة الأعمال من منظور النوع الاجتماعي قدمت عدت تعاريف لريادة الأعمال حسب الدول الأعضاء نورد منها:[5]

-الشخص الذي يحول الأفكار إلى فرص اقتصادية ويخلق الثروة والعمالة، ويقدم المنتجات والخدمات ويولد الضرائب للحكومة (الهند)؛

-المبادرة والعمل التطوعي لإدارة المخاطر وتحمل المسؤولية في تحويل الإبداع والابتكار إلى منتجات فريدة لغرض توفير حلول فعالة للمستهلكين، مع تحقيق الربحية على المدى الطويل والمساهمة في النمو الاقتصادي ككل (الفلبين)؛

-القدرة الفنية والاقتصادية والمعنوية للأفراد لبدء مشروع أو مؤسسة (المكسيك)؛

-توليفة الموارد لإنتاج منتجات للبيع من أجل كسب الدخل (غانا)، حيث نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن الهند ركزت على الشخص الريادي وكذا مخرجات الريادة في تعريفها، أما الفلبين فركزت على عنصر الإبداع والابتكار، في حين أن المكسيك ركزت على شروط بداية المشروع الريادي، أما غانا فكانت لها وجهه مختلفة حيث ترى أن الهدف من الريادة هو الكسب المادي.

وحسب Stevenson Howard فإن ريادة الأعمال ليست مجموعة من الصفات الشخصية والوظيفة الاقتصادية فحسب، بل هي نمط من السلوك الإداري الذي يمكن قياسه، كما أنها تشمل عملية تتبع الفرص دون الاعتماد على الموارد التي تتحكم فيها المنظمة حاليا، كما لها توجه استراتيجي في إدارة الموارد وعليه فإن هناك خمسة أبعاد مهمة لريادة الأعمال والمتمثلة

1 محمد عبد الوهاب الصيرفي وآخرون، مرجع سابق، ص21

2 أسماء عادل حمودة "**برنامج ريادة الأعمال تجارب عربية وأجنبية**" مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 70، العدد 02، أكتوبر 2021،جامعة حلوان، مصر، ص108

3 فاطمة سايح وعبد القادر هاملي "**المهارات المقاولاتية ودورها في تفعيل روح المقاولاتية**" المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة بين اشكالية البقاء وحتمية الابتكار 18،19 أفريل 2017، المركز الجامعي بميلة، الجزائر، ص 4

4 Marc J. Dollinger, "**ENTREPRENEURSHIP Strategies and Resources**" marsh publications Lombard, 4th ed, Kelley School of Business, indiana university, Illinois U.S.A,2008, P10

5 Lauren Pandolfelli, "**Defining entrepreneurship**", EDGE Technical Meeting on Measuring Entrepreneurship from a Gender Perspective 5-6 December 2013, New York , United Nations Statistics Division Social and Housing Statistics Section - UNSD , p7-8.

في التوجه الاستراتيجي، والإلتزام بإيجاد الفرص، وتخصيص الموارد ومراقبتها، والبعد التنظيمي، والبعد البيئي.[1] ومن الممكن اعتبار أداء ريادة الأعمال نتيجة لعوامل مترابطة تتفاعل على أربعة مستويات، يمكن دعم كل منها ببعد معين: فرد مرتبط مع الخصائص الشخصية لرجل الأعمال. البعد البيئي المتأصل في خصائص سياق الخلق والبعد الإجرائي المنسوب إلى خصائص العملية الإبداعية، والبعد التنظيمي المرتبط بخصائص خطة العمل.[2]

كما عرفها المرصد العالمي لريادة الأعمال على أنها "**أي محاولة لإنشاء نشاط تجاري جديد أو إنشاء مشروع جديد، مثل العمل الحر، أو مؤسسة تجارية جديدة، أو توسيع نشاط تجاري قائم، بواسطة فرد أو فريق من الأفراد أو مؤسسة قائمة**"، لا يقتصر تعريف GEM على المؤسسات المسجلة حديثا وبالتالي يتبنى المنظور المهني لريادة الأعمال، على الرغم من أنه يبدو أبعد من الأفراد المسجلين رسميا كعاملين لحسابهم الخاص يمكن أيضا رؤية ريادة الأعمال من منظور سلوكي، على سبيل المثال من خلال تحديد الموظفين داخل المنظمات الذين يتصرفون بشكل ريادي (المعروف أيضا باسم ريادة الأعمال الداخلية أو ريادة الأعمال المؤسسية) لسنوات، ركزت GEM على المرحلة التي تجمع بين المرحلة التي تسبق بدء مؤسسة جديدة (ريادة الأعمال الناشئة) والمرحلة التي تلي بدء مؤسسة جديدة مباشرة (امتلاك – إدارة مؤسسة جديدة). تعرف هذه المرحلة مجتمعة، على أنها "نشاط ريادي في مرحلة مبكرة.(TEA)"[3] وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1–1) مراحل ومؤشرات ريادة الأعمال الصادرة عن المرصد العالمي لريادة الأعمال

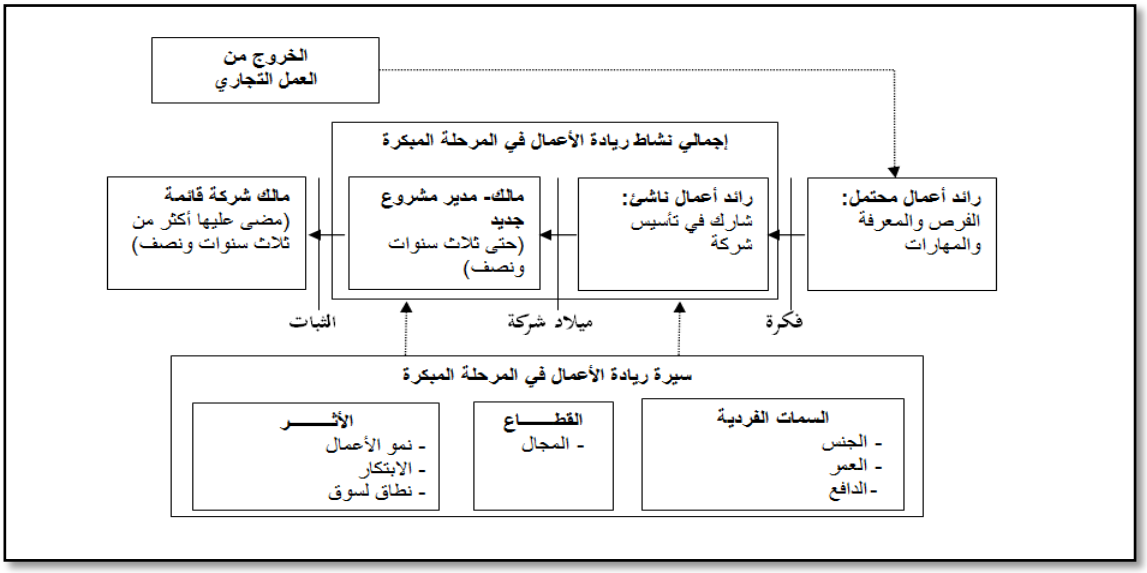

المصدر: GEM Global Entrepreneurship Monitor, "**How GEM Defines Entrepreneurship**" https://www.gemconsortium.org/wiki/1149, 13/07/2022

واجتهد Fayolle في جمع تطور سلسلة من مفاهيم ريادة الأعمال حسب تدرجها الزمني نسردها حسب الجدول التالي:

1 الزهراء علالي ، فتيحة علالي "**مخطط الأعمال وتحقيق ريادة الأعمال**" مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، جوان 2021، ص463

2 Nabil Khelil, Ali Smida "**Une approche intégrative et dynamique de la performance entrepreneuriale: modélisation et illustration**" ACADEMIA, p5

3 GEM Global Entrepreneurship Monitor, "**How GEM Defines Entrepreneurship**" https://www.gemconsortium.org/wiki/1149, 13/07/2022

الجدول رقم (1–1) تطور مفهوم ريادة الأعمال

على مدى القرنين الماضيين تم ربط ريادة الأعمال بالنهج الوظيفي واستخدمت خاصة في الميدان الاقتصادي	
شمبيتر (1928)	يكمن جوهر ريادة الأعمال في إدراك واستغلال الفرص الجديدة في مجال الأعمال من خلال إسهامات الاستعمال المغاير للموارد المحلية
بنروس (1962)	ريادة الأعمال تدرك تحديد الفرص المتاحة في النظام الاقتصادي
ليبنستان (1968–1979)	ريادة الأعمال تشير إلى الأنشطة الضرورية لبدء عمل تجاري
منذ الخمسينيات، يشار إلى ريادة الأعمال على أنها المنهج الفردي المستخدم بشكل أساسي في مجال علم النفس الاجتماعي أو المعرفي	
رونستاد (1984)	إجراءات ديناميكية وابتكارات متزايدة
تولوز (1988)	ريادة الأعمال هي الاستجابة الخلاقة وهي القدرة على إدراك وجهات النظر للقيام بأشياء جديدة بشكل مختلف عن الموجود
ستيفنسون وجاريلو(1990)	جوهر ريادة الأعمال يكمن في الفرصة المقدمة للمؤسسة والتي يلاحقها الأفراد بداخلها. ولكن اكتشاف الفرص يعتمد على قدرات الفرد: معرفته الوثيقة بالسوق، والتقنيات المستخدمة، واحتياجات المستهلك إلخ.
تيمونز (1994)	ريادة الأعمال تنطوي على الإدراك الشخصي في التصرف تبعا للنشاط، سوء كانت فكرة أو اكتشاف أو إنشاء فرص عمل
دنجو (2000)	ريادة الأعمال هي تجسيد جوهرها سلوك الفرد حسب الاحتياجات والدوافع، الصفات الشخصية والمهارات الخاصة
منذ أوائل التسعينات، أشارت ريادة الأعمال إلى النهج القائم على العملية في حد ذاتها واستخدمت خاصة في العلوم الإدارية	
جارتنار (1985–1988)	ريادة الأعمال هي ظاهرة يتم من خلالها إنشاء وتنظيم أنشطة جديدة
بيجراف وهوفر (1991)	تشمل ريادة الأعمال جميع الوظائف والأنشطة والإجراءات المرتبطة بإدراك الفرص وإنشاء المنظمات لمتابعتها
كينينجام وليسشرون (1991)	ريادة الأعمال هي عملية خلق الفكرة وتقييم الفرد لقدراته الشخصية من أجل اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب
بريبات (1993)	ريادة الأعمال هي توليفة فرد /خلق لقيمة جديدة بشكل ديناميكي إبداعي
شان وفنكتارامان (2000)	يشمل مجال ريادة الأعمال دراسة مصادر الفرص واكتشافها وتقييمها واستغلالها وكذا الأفراد الذين يقومون بذلك
فارستريت (2003)	تنشأ ريادة الأعمال خلال علاقة بين الريادي والمنظمة التي أنشأها
ريادة الأعمال تكامل بين مختلف الفروع الوظيفية والفردية والمعرفية بتنوع مجالاتها وتخصصاتها	

المصدر: A.Fayolle.Amina Omrane et al., "**Les compétences entrepreneuriales et le processus entrepreneurial: une approche dynamique**", La Revue des Sciences de Gestion Direction et Gestion, 2011/5 (n° 251), p92

ومن خلال ما سبق نلاحظ تعدد وجهات النظر في تعريف ريادة الأعمال حسب المقاربات السائدة فمنهم من ركز على النشاط في حد ذاته، فيما اهتم البعض بالأهداف أو المخرجات ومنهم من ركز على عنصر الإبداع والابتكار والتحويل، كما نلاحظ إهمال جانب وهو الرغبة الشخصية، فبعض الرياديين يخوضون المغامرة من أجل تحقيق رغبة شخصية للوصول للريادة وعلى العموم يمكن القول أن "**ريادة الأعمال هي نشاط ديناميكي يسعى لخلق قيمة مضافة من خلال الرغبة في الابتكار والمغامرة بإنشاء مشروع أو توسيعه، ابتكار منتوج جديد أو طريقة جديدة أو دخول سوق جديد بهدف تحقيق النمو والربح**"

ومن خلال التعريف السابق يمكن سرد ريادة الأعمال في الصور التالية:

- **إنشاء أسواق جديدة:** فهي تعني الإبداع والإنشاء للموارد وللفرص وهذا ما يجعلها مختلفة عن الأعمال الإدارية التقليدية؛
- **اكتشاف مصادر جديدة للموارد:** إذ لا ترضى ريادة الأعمال بالمصادر التقليدية؛

- **تحريك الموارد الرأسمالية:** أي التنظيم والتحديد لعناصر الإنتاج فتجمعها من أجل خلق سلع وخدمات جديدة؛
- **تقديم تكنولوجيا جديدة:** فهي تعمل على استغلال الفرص من إنشاء أعمال جديدة وتحويلها إلى أشياء جديدة؛
- **خلق فرص عمل جديدة:** حيث أن القطاع الاقتصادي أكبر موفر لفرص العمل؛[1]

أما مصطلح الريادة فهو القدرة على خلق وبناء الأشياء من لا شيء، إنها المبادرة والعمل والإنجاز لبناء المشروع، علاوة على كونها الملاحظة والتحليل وهي موهبة الإحساس بالفرصة واغتنامها حيث لا يراها الآخرون، والتأكد من عدم إنفاق المال إلا في الضرورة والاستعداد للمخاطرة المحسوبة سواء الشخصية أو المالية ثم القيام بكل شيء ممكن للحصول على المنفعة المفضلة.[2]

2-1 عناصر ريادة الأعمال

تتمثل أهم عناصر ريادة الأعمال في خمسة مكونات ندرجها في التالي:[3]

1-2-1 الفرصة: ريادة الأعمال هو اغتنام للفرص التي يوفرها السوق والمجتمع وهي تقوم على ثلاث مراحل مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض ويتعلق الأمر بالتعرف واكتشاف الفرص، تقييم الفرص وأخيرا استغلالها استغلالا عقلانيا.[4] وقد فرق الكتاب بين الفرصة والفكرة، فبالنسبة لـ Hernandez الفرصة هي أكثر من مجرد فكرة بسيطة، وأضاف Fillion أن الفرصة متعلقة بالحاجة، أما الأفكار فهي عبارة عن مصطلح عام ونظري غير ملموس، بينما الفرصة تمتاز بكونها ملموسة وممكنة التحقيق في أرض الواقع.[5]

والشكل الموالي يوضح تداخل عدة عوامل التي تؤدي إلى اكتشاف الفرص وتطويرها.

الشكل رقم: (1-2) نموذج Ardichvili وزملائه لاكتشاف وتطوير الفرصة

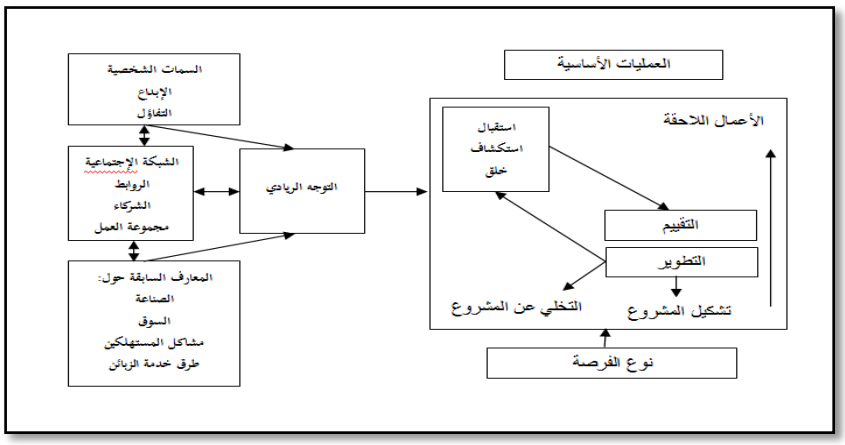

المصدر: حمزة لفقير، منور أوسرير **"محورية الفرصة ضمن السيرورة المقاولاتية"** مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 23، ديسمبر2017، ص60

---

1 ضيف سعيدة وآخرون **"نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر"** مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02، 2020 ، ص34،35

2 محمد عزت سعد محمود وآخرون **"اقتصاد المعرفة يدعم مفهوم ريادة الأعمال"** مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، المجلد السادس، العدد 25، جانفي 2021، ص632

3 الزهراء علالي، فتيحة علالي، مرجع سابق، ص465

4 وسيم فنينش **"المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي-الاقتصادي"** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2،الجزائر، 2021، ص25

5 حمزة لفقير، منور أوسرير **"محورية الفرصة ضمن السيرورة المقاولاتية"** مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 23، ديسمبر 2017، ص 54

- **المخاطرة:** يقوم الريادي بأخذ المجازفة في طرح منتجات جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار بمخاطر الغموض وهناك عدة مخاطر تواجه المشاريع الريادية منها مخاطر العمل ومخاطر السوق والمخاطر المالية مخاطر نمطية ومخاطر تنظيمية.[1]

1-2-2 الابتكار الذي يخلق الفرصة: ارتبطت ريادة الأعمال بالابتكار منذ مجيء نظرية المفكر النمساوي جوزيف شومبتير، أو ما يعرف بنظرية التدمير الخلاق الخاص بالابتكار.[2] ويؤكد على أن الريادة هي مجازفة تقوم على الابتكار فالعنصر الابتكاري هو السمة الأكثر أهمية في تمييز المشاريع الريادية عن المشاريع التقليدية، فالابتكار -وفق بيتر دركر- هو مزيج مركب من: الرؤية والحماس والاتقاد والطاقة والإصرار والاستبصار والحكم السليم والعمل الجاد، إذ لا يصح مفاهيميا أن نطلق على أي مشروع بأنه ريادي دون أن يكون متسما بشيء جديد وهذه الجدة تمثل البعد الابتكاري، وقد تكون في أي من المسارات الأربعة:

- المنتج أو الخدمة -الطريقة أو الأسلوب -المجال أو الحقل -أسواق جديدة أو شرائح جديدة داخل السوق.[3]

1-2-3 الريادي الذي يدرك الفرصة: فريادة الأعمال تتطلب وجود أشخاص مميزين ومبدعين ومغامرين لديهم القدرة على رؤية الفرص وتقييمها، مدركين أهمية التغيير وقادرين على تحقيقه.[4]

- **الموارد التي تستثمر الفرص وتنشأ المؤسسة الجديدة:** هناك موارد مادية تتمثل في البنية التحتية للمشروع والمنشآت والإمكانيات التكنولوجية والأفراد المحيطين بالرائد، هذا إضافة إلى توفر مهارات لدى رائد الأعمال منها مهارات تنظيم المشاريع والمهارات الإدارية والمهارات الفنية والوظيفية.[5]

وقد لخصت هذه المكونات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3) المظلة المفاهيمية للريادة

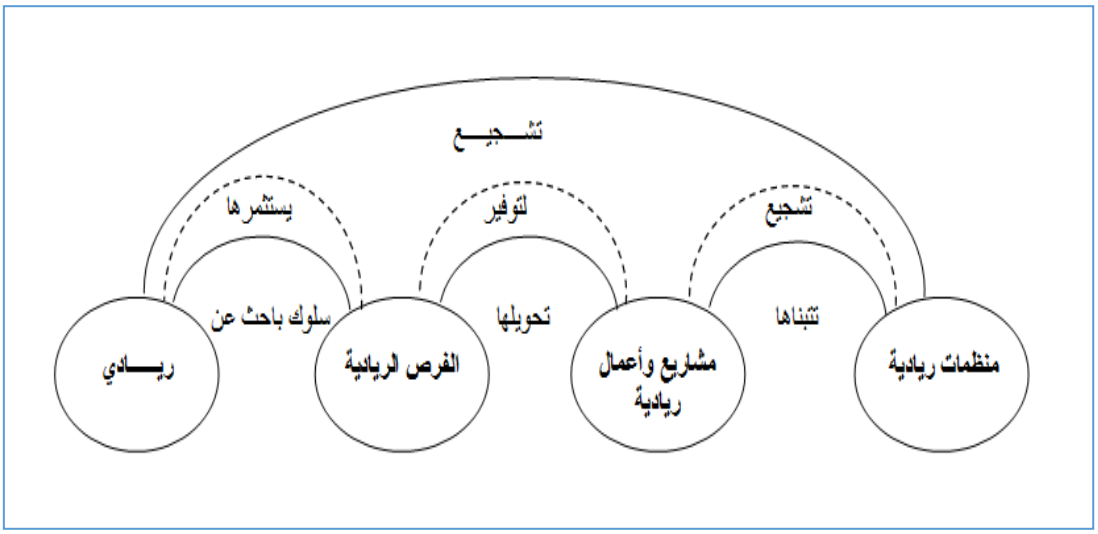

المصدر: حسين أحمد مصطفى "**ريادة الأعمال**" كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، 2016، ص 5

1 مصطفى محمد معوض "**دور ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة الريفية**" مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الفيوم، العدد 12، ص878

2 صندرة سابي "**دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد**" مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 4، ديسمبر 2021، ص91

3 عبد الله عبد الرحمان البريدي، أحمد صالح التويجري، مرجع سابق، ص301

4 حمدي محمد محمد البيطار "**مهارات ريادة الأعمال لطلاب التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر**" مجلة البحوث التربوية والنوعية، العدد 1، جويلية 2020، ص10

5 Samiha LKHOUMSI "**Compétences, entrepreneuriat et performance: quelle dynamique pour le territoire?**" Revue Française d'Economie et de Gestion, Volume 1, Numéro 4, P 349

2-أهمية وأهداف ريادة الأعمال:

2-1 أهمية ريادة الأعمال:

بينت العديد من الدراسات أنه وبالرغم من الاختلافات حول مفهوم الريادة وحول دورها وسبل النهوض بها، فإن هناك شبه إجماع على أهمية الأنشطة الريادية ودورها المحوري في النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويشير تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM, 2010) إلى وجود علاقة طردية بين أنشطة الريادة ونمو اقتصاديات الدول التي شملها التقرير حيث اعتبر أهمية الريادة في المجتمعات المعاصرة لما تحدثه من آثار إيجابية تتمثل في إحداث التغير والتحول، وإيجاد العديد من المشروعات التي تعد مهمة لتطوير الاقتصاد وتنميته، وإيجاد فرص العمل ذات الأهمية على المدى الطويل، وزيادة الكفاءة من خلال زيادة التنافس، وإحداث التغير في هيكل السوق والعمل من خلال زيادة تبني الإبداع التنظيمي والتكنولوجيا الحديثة والتنوع الكبير في الجودة والنوعية لذلك لا بد من تناول الأهمية الاقتصادية لريادة الأعمال ومدى قدرتها على استيعاب مخرجات التعليم والحد من البطالة في المجتمع.[1]كما أن توسيع عملية التصدير للمنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية تتم بمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2] وتسهم ريادة الأعمال بجملة من المنافع نذكر أهمها:

- خلق الثروة من خلال توفير منتجات تلبي حاجات الزبائن، ومن ثم توسع ونمو المنظمات، وتطوير المناطق التي تتواجد فيها؛
- تحسين الدخل الوطني وحجم التصدير عن طريق تفعيل عوامل الإنتاج من خلال استثمار القابليات الريادية في المجتمع؛
- يعتمد مستوى تطور الاقتصاد الوطني على مستوى الريادية فيه كونها قادرة على المحافظة على تنافسية الأعمال محليا وخارجيا؛
- تعزيز بيئة ذات إنجاز متفوق للتحفيز والمحافظة على أفضل المهارات؛[3]
- تقليل الاستيراد وتحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية لمرونتها وقدرتها على التفضيل بين المناطق والأقاليم؛
- مساهمتها في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية، كما تساهم في تعميق الإنتاج المحلي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للدولة؛
- تخفيض العبء عن عاتق الدولة نظر لانخفاض متطلباتها من البنية الأساسية والحد من الإهدار للموارد القابلة للاستغلال؛
- تعتمد على المواد الخام المحلية أي الحفاظ على العملة الصعبة، كما تساعد في إنتاج سلع ذات جودة وفقا لرغبات العملاء.[4]

2-2 أهداف ريادة الأعمال:

ريادة الأعمال من خلال نشاطاتها تسعى للوصول إلى غايات وتحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- الرفع من مستوى الإنتاج والعائدات وتجديد النسيج الاقتصادية بتعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوزان للسوق؛
- تشجيع الابتكار والمؤسسات المبتكرة والتي بدورها تأثر على المؤسسات التقليدية الناشطة؛
- توفير فرص عمل لأصحاب المشاريع الفاشلة، ونشر القيم الإيجابية للعمل الحر للخروج من نمطية العمل المأجور.[5]
- التوظيف الذاتي حيث توفر الريادة المزيد من فرص العمل، كما تساهم في خلق أسواق جديدة؛

---

1 محمد عبد الوهاب وآخرون "**ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية) دراسة تحليلية**" مجلة كلية التربية، جامعة العريش، مصر، العدد 22 أفريل 2020.

2 علاء عباس "**ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة (مفهوم المبادرة ـ إستراتيجية المبادرة ـ تحليل الفرص المحلية والدولية)**" دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص110

3 فريد محمد موسى الغول ومحمد أحمد أبو بكر الأحمر "**دور حاضنات الأعمال في نشر ثقافة ريادة الأعمال**"، مجلة القرطاس، العدد 14، سبتمبر 2021، ص320

4 مصطفى محمد معوض، مرجع سابق، ص880

5 Alain Fayolle "**entrepreneuriat**" dunod, paris, France, 2004, P29

– تطوير المزيد من الصناعات خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لم تستفيد من التطورات الاقتصادية؛
– إقامة المشاريع الجديدة والمنافسة الشريفة والتشجيع على خلق منتجات بجودة أعلى؛
– تهيئة المناخ العام لممارسة ريادة الأعمال على مستوى التنظيم المؤسسي.[1]

3– أنواع ريادة الأعمال وعوامل النهوض بها:

3–1 أنواع ريادة الأعمال:

صنفت ريادة الأعمال إلى ثمانية أنواع كلا حسب مجالها نذكرها في التالي[2]:

3–1–1 ريادة الأعمال الصغيرة والمؤسسات الكبيرة: تتمثل ريادة الأعمال الصغيرة في المتاجر الصغيرة كمحل تصفيف الشعر، والبقالة، وغيرها، أما ريادة المؤسسات الكبيرة فهي تستمر في تعديل منتجاتها، فالتقدم التكنولوجي، وتفضيلات العملاء، والمنافسة تؤدي إلى الضغط عليها لإنتاج منتجات مبتكرة وطرحها للبيع إلى مجموعة جديدة من العملاء في أسواق جديدة ومختلفة.

3–1–2 الريادة الاجتماعية: يركز هذا النوع من الريادة على إنتاج المنتجات وتقديم الخدمات التي تحل المشاكل المجتمعية وتغطي احتياجات المجتمع دون تحقيق أي أرباح مالية،[3] وتهدف إلى تشخيص المشاكل والحاجات الاجتماعية واستعمال مبادئ ريادة الأعمال لإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع اجتماعي يحقق تغيير اجتماعي مطلوب[4]،

3–1–3 ريادة الأعمال المبتكرة: يسعى رواد الأعمال في هذا النوع إلى تقديم خدمات ومنتجات جديدة كليا، كما يميلون دائما إلى التميز عن الآخرين في المنتجات التي يبتكرونها، ويعد ستيف جوبز وبيل غيتس رواد هذا النوع من الأعمال.

3–1–4 ريادة أعمال المشتري: يقوم رواد الأعمال بشراء الأعمال التي يعتقدون أنها ستكون ناجحة، ويقوم بإجراء بعض التعديلات الأساسية التي تجعل من المشروع مناسب للمستهلكين المستهدفين، وفي هذا السياق اعتبر Richard Cantillon ريادة الأعمال بأنها تحمل مخاطرة الشراء بأسعار معينة وبيعها بأسعار غير مؤكدة.[5]

3–1–5 ريادة الأعمال النسوية: هي أعمال ريادية تديرها امرأة قادرة على إنشاء مشروعها الخاص، لكونها تمتلك روح المبادرة والقدرة على تحمل المخاطر، بطرق إبداعية بغية الحصول على منتجات جديدة تمكنها من الدخول إلى أسواق جديدة.[6]

3–1–6 ريادة الأعمال الداخلية: عرفها نيلسون بأنها عمليات تطوير داخل منظمة كبيرة لأسواقها الداخلية، ولوحدات أعمال مستقلة وصغيرة نسبيا.[7]

---

1 مصطفى محمد معوض، مرجع سابق، ص877-878

2 أحمد شرفة "**مفهوم ريادة الأعمال وما مميزاتها**" موقع ألف ستارت أب، متاح على الرابط: - https://www.alefstartup.com/blog/2021/04/20/تعريف-أو-مفهوم-ريادة-الاعمال-وما-مميزاتها-عناصرها-وخصائصها، تاريخ الإطلاع: 2022/06/29 بتصرف

3 دانية سمحان "**ما هي ريادة الأعمال**"، موقع موضوع، 2021/01/03 متاح على الرابط: ما هي ريادة الأعمال/https://mawdoo3.com تاريخ الإطلاع: 2022/06/29

4 Samer Abu-Saifan "**Social Entrepreneurship: Définition and Boundaries**" Technology Innovation Management Review, February 2012, p 22

5 Stevenson, Howard. H., & Jarillo, J. Carlos "**A paradigm of entrepreneurship: Entrepreneurial management. In Entrepreneurship**" Strategic Management Journal, Vol. 11, Summer, 1990, p 18

6 سليمان شيبوط والحاجة سعيدة بن أحمد "**محددات ريادة الأعمال النسوية وفق مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية –مقاربة تحليلية** " مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص666

7 إيهاب سمير زهدي القبج ونعمة عباس الخفاجي "**ريادة الأعمال الداخلية منظور القدرات الاستراتيجية**" دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015، ص 74

3-1-7 ريادة الأعمال الدولية: هي أنشطة الأعمال الدولية المختلفة خارج الحدود الوطنية، والتي تتسم بالمخاطرة العالية التي تتم خارج الحدود الوطنية لغايات تحقيق قيمة مقبولة.[1]

3-1-8 ريادة الأعمال الرقمية: هي فئة فرعية من ريادة الأعمال التقليدية يتم فيها رقمنة الأعمال الاقتصادية والتجارية والخدماتية بفضل التطور التكنولوجي، حيث يتم تنفيذ بعض أو كل المشاريع الريادية رقميا بدلا من الأشكال التقليدية.[2]

3-2 عوامل النهوض بريادة الأعمال:

هناك عوامل عدة يمكن أن تساعد على تطوير ريادة الأعمال منها ما يعود للمنظمة وإدارتها ورؤيتها للفرص، ومنها ما يعود للمحيط الذي يعيش فيه الريادي، ومنها أيضا ما تعلق بالشخص في حد ذاته ويدخل في تركيبته الشخصية ومهاراته ومقدراته والتي سنتناولها كالتالي:

3-2-1 عوامل متعلقة بالمؤسسة: بعد أن يتمكن رائد الأعمال من إقامة مشروعه يحتاج إلى تكوين إطار لفهم واستيعاب إدارة التغيير في هذا المشروع، لذلك فإن بقاء واستمرارية ونمو المشروعات الجديدة يتطلب أن يتمتع رائد الأعمال بالمهارات والقدرات الاستراتيجية والتكتيكية[3]. إن المؤسسات لا بد أن تمتاز بالسرعة في الاستجابة للمتغيرات البيئية، الالتزام بالجودة والاستثمار في العاملين والتوجه نحو العملاء في البحث عن قطاعات سوقية جديدة والابتكار والتجديد.[4] حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90% من الأعمال التجارية على مستوى العالم، وتوظف ملياري شخص ويتركز الابتكار وريادة الأعمال التكنولوجية في المدن حيث يمكن للجامعات ومعاهد البحث والمختبرات التعاون[5].

3-2-2 عوامل متعلقة بالبيئة: يدل مصطلح منظومة ريادة الأعمال عن كيان نظامي تفاعلي يشير للبيئة الداعمة والبنية التحتية المتضمنة للمكونات الأساسية لريادة الأعمال بما في ذلك المسؤوليات والأدوار الأساسية للجهات أو الأطراف المختصة والمسؤولة عن تنمية روح التحدي والمبادرة لدى الأفراد وتمكينهم من العمل الريادي.[6]

وحسب نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen والمتعلقة بدراسة التوجه المقاولاتي فإن توجهات الفرد هي التي تحدد سلوكه وذلك من خلال ثلاث مجموعات من المتغيرات منها المعايير الذاتية التي تنتج من الضغط الاجتماعي، كما يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية على إنشاء مؤسسات كثيفة التكنولوجيا، وتوجهات الأفراد نحو هذا النوع من المؤسسات إضافة لتأثير العوامل الثقافية، بالإضافة لمحفزات نفسية أخرى مثل الحاجة لتحقيق الذات،[7] كما أن تعقيد الإجراءات الإدارية وتباطئها تعتبر حجر الزاوية لعرقلة نشاط المشروعات المصغرة، ولمعالجة هذا المشكل لابد من النظر في طرق التسيير الإداري وجعلها أكثر فعالية.[8]

3-2-3 عوامل متعلقة بالفرد: ينظر كثير من الباحثين إلى الريادي على أنه شخص غير نمطي وغير تقليدي بل ومتمرد، فهو يريد لنفسه موقعا مختلفا ويريد لأفكاره فرصة للتطبيق ولعل الخيال الذي يذهب إليه لا حدود له، وهذا الخيال اللامحدود هو

---

1 مجدي عوض مبارك "**الريادة في الأعمال ـ المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية**" عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص256

2 Purbasari, R., & Zaenal, M, **Digital Entrepreneurship in Pandemic Covid 19 Era: The Digital Entrepreneurial Ecosystem Framework**, Review of Integrative Business and Economics Research, 2021, p 120

3 عبد الباقي ميساوي، مرجع سابق، ص97

4 علاء الغرباوي وآخرون "**ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**" دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2018، ص59

5 The Lemelsen Foundation, Aspen network of Development Entrepreneurs "**Climate Entrepreneurship in Developing Economies Supporting Entrepreneurs Tackling Climate Change** " March 2021, p13

6 عبد الباقي ميساوي، مرجع سابق، ص89

7 منيرة سلامي ويوسف قريشي " **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**" مجلة الباحث، العدد 8، 2010، ص 61

8 مصطفى بودرامة "**دور المشروعات المصغرة في تحقيق ريادة الأعمال في الجزائر**" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012، ص433

الذي يفسر لنا مئات الآلاف من المواد والأجهزة والأنظمة التي نتعامل معها،[1] وحسبما أشار إليه تقرير ريادة الأعمال النسوية للبنك الدولي، فإن فرص تقدم رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تزيد بنسبة 60% عن نظرائهن من الرجال، بينما تحقق 30% منهن وصولا عالميا.[2] وحسب نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen فإن التوجه الريادي يعود للمواقف المرافقة للسلوك وتتضمن التقييم الذي يقوم به الفرد للسلوك الراغب في القيام به، وهي تعتمد على النتائج المحتملة التي ينتظرها من هذا السلوك.[3]

ويمكن إجمال العوامل المؤثرة في ريادة الأعمال في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1–4): العوامل المؤثرة في ريادة الأعمال

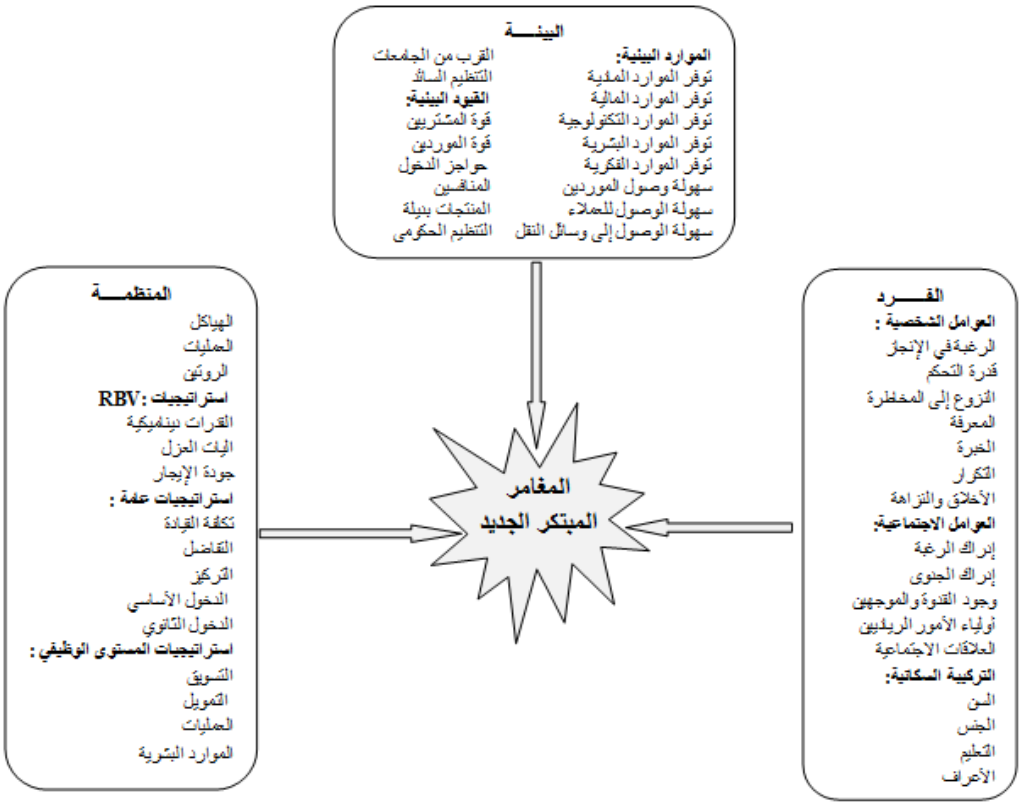

Source: Marc J. Dollinger **"Entrepreneurship Strategies and Resources"**,4th ed, Kelley School of Business Indiana, university, marsh publications Lombard, Illinois U.S.A.,2008, p26

4–خصائص ومحددات ريادة الأعمال واستراتيجياتها:

4–1 خصائص ريادة الأعمال:

تتميز المشاريع الريادية عن المشاريع التقليدية بعدة سمات تجعلها أكثر جذبا للمستثمرين، وتعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشارها السريع وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:[4]

1 إبراهيم بدران ومصطفى الشيخ "**الريادية والإبداع في إنشاء المشاريع**" دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013 ص292، 293

2 توبياس لكتانفلد "**مرحبا بمواليد الألفية! الشابات يتزعمن ثورة المؤسسات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**" مدونات البنك الدولي في 03/27/2018، تاريخ الإطلاع: 14/07/2022، متاح على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/millennials-welcome-young-women-are-revolutionizing-startup-scene-despite-conflicts-mena

3 منيرة سلامي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص 60

4 لمياء عبد الحميد، عبد النور عبد الدايم "**دليل ريادة الأعمال الفنية**" مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية– المجلد 07، العدد 33، ماي 2022 ص 402.

4-1-1 سهولة وبساطة متطلبات التكوين: إذا يمكن لأي فرد أن يؤسس منشأة صغيرة للعمل تدر عليه دخلا لإعالته في ضوء عدم الحاجة إلى دراسات الجدوى، فهذه البساطة تجعل بإمكان أي شخص من تكوين منشأة فنية صغيرة.

4-1-2 اللارسمية: يغلب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الطابع غير الرسمي بسبب قلة عدد العمالة، وتؤدي اللارسمية السائدة إلى التعاون بين الإدارة والعمال، وتسود بينهم الصداقة وروح قيم العائلة.

4-1-3 نمط الملكية المحلية: الملكية الفردية هي السائدة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بضعف التمويل، وتختص بعمالة محلية وبملكيتها لحصة محدودة في السوق الذي تعمل فيه، مما يترتب عليه زيادة استقرار العمالة، وإتاحة فرص عمل أكثر لأبناء المنطقة، وانتعاش الحياة الاقتصادية في المجتمع المحلي مع تحقيق الاكتفاء.

4-1-4 المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: نظرا لمحدودية سوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن ذلك يتيح المعرفة الشخصية بالعملاء والتعرف على احتياجاتهم بشكل مباشر، ومن ثم القدرة على الاستجابة السريعة لأية تغيير فيها.

4-1-5 المرونة العالية: تتمتع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالة وقدرة على التغير في ضوء قلة عدد العمال وامتلاك تنظيم بسيط، وتعد هذه الميزة أحد الأسباب الرئيسية لانتشارها، وهي قادرة على التعايش مع الصناعات التي تخضع لتقلبات الأسواق.

4-1-6 التجديد والابتكار: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا رئيسا للأفكار الخلاقة والاختراعات المتطورة، في ضوء إيمان أصحابها بأن الابتكار يجلب الفرص لتحقيق الربح وجذب العملاء، بحكم قدراتهم على تحديد الفرص بشكل أفضل.[1]

4-2 محددات ريادة الأعمال[2]:

تم التركيز على شقين للتفسير كثافة نشاط ريادة الأعمال يضع الشق الأول بؤرة تركيزه على النظام الإيكولوجي الذي ينشط فيه رائد الأعمال، فيما يركز الشق الثاني على العوامل التي تؤثر في نزوع الشخص إلى المشاركة في نشاط لريادة الأعمال.

4-2-1 تأثير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية: تشمل ريادة الأعمال عادة فردا أو أكثر، تزاول نشاطها في سياق اقتصادي واجتماعي معين يكون للبيئة التي يتطور فيها رواد الأعمال تأثيرا قويا على نوعية رواد الأعمال وفرص نجاحهم وعليه تكون ريادة الأعمال الناجحة مسعى تعاونيا بنفس القدر الذي تكون به مسعى فرديا وتنافسيا محضا وتتأثر ريادة الأعمال بالبيئة العامة التي تباشر فيها بما في ذلك الهيكل الاقتصادي والإطار المؤسسي، البيئة الاجتماعية والثقافية.

4-2-2 المحددات على مستوى الأفراد: تشتمل العوامل المؤثرة في نزوع الفرد إلى الانخراط في نشاط ريادة الأعمال على خصائص ديمغرافية، كالعمر ونوع والجنس والمهارات المعرفية، والسمات النفسية والاجتماعية، فمن المعروف على النطاق الواسع أن مشاركة النساء في التنمية تعاق في المناطق الريفية، وحسب الاصدار الثالث (من سنة 2015 إلى يومنا هذا) للإطار المفاهيمي المنقح لـ GEM شكلت خصائص العلاقات المفترضة بين القيم الاجتماعية والسمات الشخصية والأشكال المختلفة لنشاط ريادة الأعمال على المكونات التالية:

---

1 سعيدة بلوم وآخرون "**دور الابتكار في تحقيق الريادية للأعمال في الجزائر**" كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي 2023 للمبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة-حالة المؤسسات الناشئة- أيام 11-12 فيفري 2023، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية، والاقتصادية/برلين، ألمانيا، 2023، ص208

2 بول أكيوومي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "**ريادة الإعمال لإحداث التحول الهيكلي بعيدا عن واقع سير الأعمال كالمعتاد**" تقرير أقل البلدان نمو، الأمم المتحدة، لسنة 2018 ص15

السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي: يتم تحديد ذلك من خلال استخدام الركائز 12 للمنتدى الاقتصادي العالمي لتحديد سمات مراحل التنمية الاقتصادية عند مسح القدرة التنافسية وتسعة مكونات من ظروف ريادة الأعمال الوطنية التابعة للمرصد مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إن هذه المكونات قد تكون مشتتة في مجموعات مختلفة واقتصادات مختلفة، ولكن مستويات التنمية الاقتصادية يتم تحديدها من خلال الوجود المهيمن لمجموعة الركائز المحددة.

القيم الاجتماعية تجاه ريادة الأعمال: كيفية تقدير المجتمع ريادة الأعمال كخيار مهني جيد؛ إذا كان رواد الأعمال يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية؛ وكيف يساهم اهتمام وسائل الإعلام بريادة الأعمال (أو لا يساهم) في تطوير ثقافة ريادة الأعمال الوطنية.

السمات الفردية: تشمل العديد من العوامل الديموغرافية (الجنس، والموقع الجغرافي)، والعوامل النفسية (القدرات، الفرص، والخوف من الفشل) والجوانب التحفيزية (المغامرة القائمة على الضرورة مقابل القائمة على الفرص، والمغامرة المدفوعة بالتحسين، إلخ).

نشاط ريادة الأعمال: يتم تحديده وفقا لمراحل دورة حياة المشروع (ناشئ، جديد، قائم)، وأنواع النشاط (نمو مرتفع، ابتكار، تدويل) وقطاع النشاط(إجمالي نشاط ريادة المرحلة المبكرة(TEA)، نشاط ريادة الأعمال الاجتماعية (SEA) ...).

والشكل الموالي يلخص ما سبق ذكره ويبين محددات ريادة الأعمال.

الشكل رقم (1–5): محددات وإطار عمل المرصد العالمي لريادة الأعمال

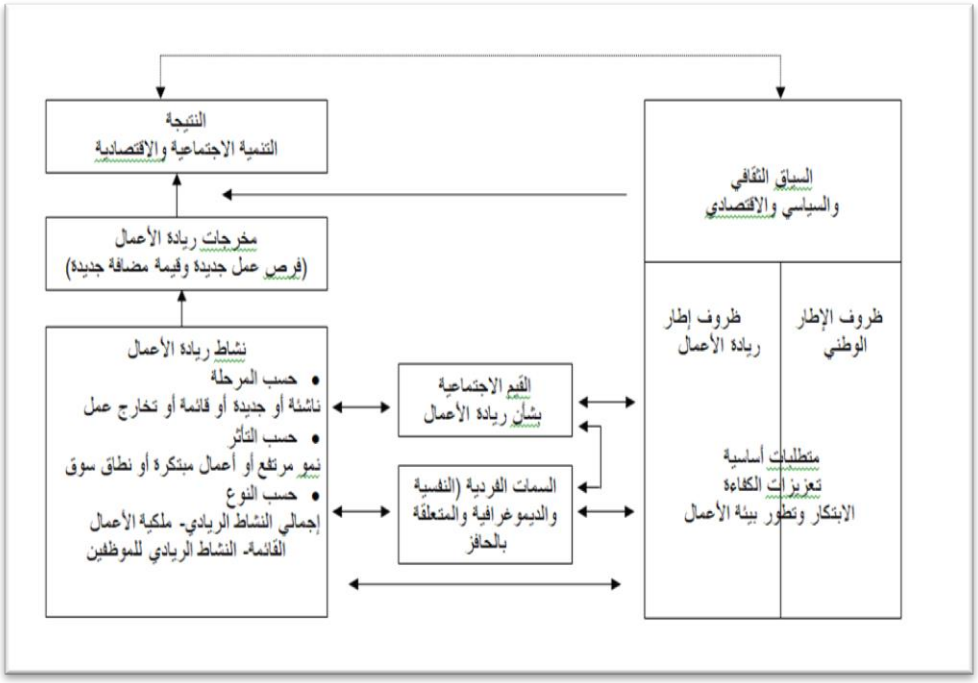

المصدر: global-entrepreneurship-monitor View in 06/08/2022 08:37
https://www.gemconsortium.org/wiki/1148,

4–3 استراتيجيات ريادة الأعمال:

اطر الاقتصاديون استراتيجيات ريادة الأعمال على المدى الطويل أو المتوسط إلى سبع استراتيجيات يمكن ذكرها في التالي:[1]

4-3-1 استراتيجية النشاط: وهي استراتيجية يمكن تفصيلها إلى استراتيجية التخصص حيث تعتمد المؤسسة على مجال واحد من الأنشطة لتطويره، واستراتيجية التنوع وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة في تصنيع العديد من المنتجات؛

4-3-2 استراتيجية النمو: يمكن أيضا تفصيلها إلى صنفين استراتيجية النمو الداخلي وذلك بخلق قدرات جديدة بفضل الأموال الخاصة بالمؤسسة، واستراتيجية النمو الخارجي من خلال تجميع مؤسستين أو أكثر بين أصولها؛

4-3-3 استراتيجية التصنيع: وهي بدورها على نوعان استراتيجية الاستعانة بمصادر خارجية وذلك من خلال الاستعانة بشركاء أو رياديين صغار، واستراتيجية التكامل من خلال دمج مؤسستين أو أكثر لتكون أكثر إنتاجية؛

4-3-4 استراتيجية التنافسية: وهي أيضا على نوعين استراتيجية هجومية من خلال خفض تكاليف الإنتاج إلى حد أدنى، واستراتيجية دفاعية من خلال تطوير أو تعديل منتجاتها بخلاف ما يطرحه المنافسون في السوق؛

4-3-5 استراتيجية المنتج: وهي على ثلاث أوجه وهي استراتيجية التكيف حيث تعدل في سمات المنتج، واستراتيجية التقليد حيث تعمد إلى طرح منتج منافس، واستراتيجية الابتكار حيث تبتكر منتج جديد وتطرحه في السوق؛

4-3-6 استراتيجية السعر: وهي على أربع استراتيجيات فرعية وهي استراتيجية القشط، واستراتيجية الانحياز، واستراتيجية الاختراق، وأخيرا استراتيجية مختلفة من خلال تغيير السعر حسب السوق أو مرحلة نمو المنتوج؛

4-3-7 استراتيجية التوزيع: من خلال اتباع ثلاث طرق وهي استراتيجية مكثفة، واستراتيجية انتقائية، واستراتيجية حصرية، واستراتيجية الجذب، واستراتيجية الدفع.

5-أبعاد ومؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال:

اختلف المنظرون والاقتصاديون وحتى الهيئات والمنظمات في تحديد عناصر أبعاد ومؤشرات ريادة الأعمال، كلا حسب وجه نظره، وكلا حسب تخصصه، وهذا باختلاف زوايا الرؤية لكل منهم.

5-1 أبعاد ريادة الأعمال:

صنف عوض أهم أبعاد ريادة الأعمال بالنسبة للرواد إلى أربع وهي كالتالي:[2]

5-1-1 المبادرة: تعتبر المبادرة من أهم ما يميز ريادة الأعمال نظرا لكونها تتخذ خطوات ذات مخاطر عالية أكثر من ظروف البيئة المحيطة، أيضا تعني متابعة الفرصة الواعدة بدلا من مجرد الاستجابة لتحركات المنافسين.

5-1-2 المخاطرة: هي نوع من الاختبار الذي يواجهه رائد الأعمال حتى يتمكن من مواجهة عدم اليقين.[3] وقد عرف الريادي على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة المخاطر في الأعمال.[4]

---

1 سعيدة بلوم وآخرون، مرجع سابق.

2 مصطفى محمد معوض، مرجع سابق، ص878

3 Driss El Kadiri Boutchich "**Approche entrepreneuriale islamique: Singularité et intersections avec les approches entrepreneuriales coutumières**" International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, Volume 2, Issue 6-1 (2021), p 588

4 عامر خربوطلي "ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة" منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2008، ص 8

5-1-3 استثمار جذب الفرص: رواد الأعمال يسعون لتحقيق الربح من خلال البحث عن فرص ربح معقولة باستخدام أفكار مبتكرة لتحقيق ميزات تنافسية وفق ظروف السوق المتاحة.[1] كما تعتبر الريادة توجها قويا نحو البحث عن الفرص والمبادرات التي تخلق القيمة،[2] فرائد الأعمال يغتنم الفرص مثل التمويل واقتناء لمعدات، الأرض ومكان العمل.[3]

5-1-4 الإبداع والابتكار: يعتبر العنصر المميز لريادة الأعمال، وأساس نجاح المشاريع الريادية،[4] وتعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة مصدرا أساسيا للأفكار الخلاقة والاختراعات والابتكارات المتطورة، في ضوء إيمان أصحابها بأن الابتكار والتجديد يجلب فرص أفضل لتحقيق الربح والانتشار وجذب العملاء.[5] فيما صنفت نعيمة مؤشرات الريادة الأعمال إلى ثلاث أبعاد وهي الابتكار، المخاطرة والاستباقية، قابلة للقياس بمؤشرات ندرجها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-2): مؤشرات قياس أبعاد ريادة الأعمال بالنسبة للمؤسسة

مؤشرات القياس	أبعاد
● البحث والتطوير والتغيير التكنولوجي والابتكار ● تقدم المؤسسة عدة خطوط جديدة من المنتجات أو الخدمات ● تغير المؤسسة منتجاتها أو خدماتها بشكل جذري	الابتكار
● تهتم المؤسسة أكثر بالمشاريع المحفوفة بالمخاطر ذات الاحتمالية العالية للإيرادات ● يلزم اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق أهداف المؤسسة ● لا تخشى استغلال الفرص الجديدة في حالة عدم اليقين	المخاطرة
● قيام المؤسسة بالردود المناسبة حيال المنافسة ● تقديم منتجات أو خدمات أو تقنيات جديدة أو طرق إنتاج قبل المنافسين ● الصدارة بين المنافسين لتقليل المنافسة	الاستباقية

المصدر: CHIHAB Naima, LAKBIR Abderrahman **"L'Orientation Entrepreneuriale des PME agricoles de la region Fès-Meknès: Etude qualitative"** Revue Internationale du Chercheur, Volume 2: Numéro 4, 2021, p 224.

في حين اقترح Avanzini, Diego B سبع أبعاد لقياس ريادة الأعمال وهي[6]:

-**نشاط ريادة الأعمال**: يشمل ثلاثة أبعاد، وهي: ديناميكيات المؤسسة، بقاء المؤسسة والملكية، المؤشرات المدرجة تحت ديناميكيات المؤسسة وبقائها هي في الغالب وكلاء نشاط ريادة الأعمال المعترف بهم ويتم تضمين الملكية لتجنب الخلط بين ريادة الأعمال والإدارة فكلا المفهومين مرتبطان ارتباطا وثيقا، ولكن الفرق الرئيس بينهما هو الملكية.

-**التوظيف**: تقاس ريادة الأعمال بعدد الموظفين المرتبطين بإنشاء المؤسسات الجديدة والخروج منها، فالتوظيف هو أحد التأثيرات المفيدة عالميا لريادة الأعمال ويجب أن يكون مظهرا مهما لوجودها.

---

1 لمياء عبد الحمد عبد النور عبد الديم "**دليل رادة الأعمال الفنية**" مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، المجلد 7، العدد 33، ماي 2022، ص 400

2 سامية طلاس "**محددات التوجه المقاولاتي لخريجي الجامعات**" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2021، ص 20

3 عامر خربوطلي، مرجع سابق، ص 10

4 مصطفى محمد معوض، مرجع سابق، ص878

5 لمياء عبد الحميد وعبد النور عبد الدايم مرجع سابق، ص403

6 Avanzini, Diego B "**Designing composite entrepreneurship indicators: An application using consensus PCA**" WIDER Research Paper, No 2009/41, June 2009, p5

-**النشاط الاقتصادي**: قد تؤثر مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى على تنمية ريادة الأعمال كزيادة حجم المبيعات، وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتجارة الدولية، وعدد المؤسسات ورسملتها في سوق الأوراق المالية.

-**روح ريادة الأعمال والثقافة والمبادرة**: يتمتع الأشخاص المنخرطون في أنشطة ريادة الأعمال ببعض الخصائص الخاصة التي تجعلهم مميزين، ومهارات معينة، وأسباب أن يصبحوا رواد أعمال، والاتصال بأصحاب المشاريع الآخرين.

– الحواجز التي تعترض نشاط ريادة الأعمال وبيئة الأعمال: تنشأ ريادة الأعمال في تنسيق موقع زمني معين، وتلعب الخصائص المؤيدة لريادة الأعمال في بيئة الأعمال والموارد المتاحة، دورا حاسما في نجاح ريادة الأعمال.

-**الحصول على المعرفة**: وهو النتيجة النهائية لنظام الحصول على المعرفة، باتباع رابطة ريادة الأعمال وتوليد المعرفة، حيث تدرج هنا تلك الأنشطة الموجهة لدعم نظام إدارة المعرفة (الموارد البشرية، الاستثمار في البحث والتطوير، أنشطة البحث والتطوير).

-**الابتكار**: حيث يظهر بعدة طرق منتجات أو أسواق جديدة، عمليات جديدة، استخدامات جديدة للمنتجات الحالية...

فيما صنف المرصد العالمي لريادة الأعمال مؤشرات ريادة الأعمال إلى ست أبعاد كما هو مبين في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (1–3): وصف مقاييس أبعاد ريادة الأعمال

البعد	الوصف	المقاييس	
البنية التحتية المحلية	نوعية ونطاق الحاجات الأساسية للمؤسسات من البنية التحتية التي تؤثر في نهاية المطاف على التكاليف التي تتكبدها وعلى حركة الأشخاص والسلع والمعلومات	● مؤشر ربط الطرق ● مؤشر ربط المطارات ● كفاءة خدمات المرفأ	● تحويل الطاقة الكهربائية وتوزيعها ● مدى موثوقية الإمدادات المياه
الموارد البشرية	مستوى مهارات القوى العاملة بما في ذلك نوعية التعليم الذي تلقته إضافة إلى المرونة وإدارة المواهب داخل سوق العمل	● سنوات الدراسة ● المهارات الرقمية ● أساليب التوظيف والتسريح	● سهولة توظيف اليد العاملة الأجنبية ● حقوق العمال ● تدريب الموظفين
المعرفة العملية	توزيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحالة البحث والتطوير، ومستوى الابتكار بما في ذلك تشجيع التعاون والاتصال بالشبكة والإبداع	● اشتراكات الهواتف المحمولة ذات النطاق العريض ● الاشتراكات في إنترنت ● حالة تطور التجمعات	● جودة مؤسسات البحث ● الإنفاق على البحث والتطوير ● طلبات الحصول على براءات اختراع
التمويل	مدى توفر المنتجات الائتمانية والمالية القادرة على تعزيز إنتاجية المؤسسات، وسهولة استعمال أنظمة الدفع	● تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ● توفر رأس المال المخاطر ● الائتمان المحلي للقطاع الخاص	● السلامة المصرفية ● قروض عديمة الأداء كلفة التأمين
تأسيس المؤسسة	سهولة تأسيس مؤسسة بما في ذلك الوقت الكلفة للحصول على التراخيص المطلوبة إضافة إلى قدرة السوق على تعزيز مرونة وحيوية القطاع الخاص	● الكلفة والوقت والإجراءات اللازمة لتأسيس مؤسسة ● الموقف من المخاطر الريادي	● مدى تبني المؤسسات لأفكار ثورية ● توفير الكهرباء
عمليات المؤسسة	العناصر الضرورية لتشغيل مؤسسة وتطويرها بما في ذلك سهولة التجارة وإنفاذ العقود وتشريعات العمل	● وقت وتكلفة الاستيراد والتصدير ● مستوى الملكية والتحكم ● مدى شفافية المؤسسة	● صلابة الحقوق القانونية ● سهولة دفع الضرائب ● تنفيذ العقود

1 هلا فاضل " **12 عام من مسابقة منتدى MIT للمؤسسات العربية الناشئة إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال**" تقرير منتدى MIT لريادة الأعمال في العالم العربي، 2020، ص08.

المصدر: هلا فاضل "**12 عاما من مسابقة منتدى MIT للمؤسسات العربية الناشئة إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال**" التقرير السنوي لمنتدى MIT لريادة الأعمال في العالم العربي، 2019، ص08.

5-2 مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال:

5-2-1 المرصد العالمي لريادة الأعمال: ابتكر المرصد العالمي لريادة الأعمال Global Entrepreneurship Monitor (GEM) سنة 1997 كجهد مشترك بين جامعة بابسون Babson College[1] من طرف (Bill Bygrave) وكلية لندن لإدارة الأعمال London Business من طرف (Michael Hay) كان التركيز الأساسي لهذا العمل هو جمع أفضل الممارسين الأكاديميين في مجال ريادة الأعمال في مكان واحد من أجل دراسة العلاقات المعقدة القائمة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي.[2] وتم تشكيل أول دراسة لـ GEM من قبل مجموعة من 09 اقتصادات جميعها أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 اقتصادات مجموعة السبع: كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، إضافة إلى الدنمارك وفنلندا ومنذ ذلك الحين أصبح GEM اتحادا يضم أكثر من 90 فريقا وطني وفي سنة 2004 نقلت كلية لندن للأعمال وكلية بابسون القدرات الفكرية لـ GEM إلى الجمعية العالمية لبحوث ريادة الأعمال GERA وهي منظمة غير ربحية يديرها ممثلو الفرق الوطنية بالإضافة إلى المؤسستين المنظمتين والمؤسسات الراعية.[3] وقد أصدر المرصد من خلال تطور الإطار المفاهيمي له ثلاث إصدارات:

الإصدار الأول: (1999-2011) حيث تم وضع المسح لـ GEM في البداية بهدف الكشف عن الترابط بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية وتم طرح ثلاثة أسئلة مهدت الطريق لمسح GEM

هل يختلف مستوى نشاط ريادة الأعمال بين البلدان، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى؟

هل يؤثر مستوى نشاط ريادة الأعمال على معدل النمو الاقتصادي والازدهار لبلد ما؟

ما الذي يجعل بلدا رياديا؟

الإصدار الثاني (2011-2014) خلال هذا الاصدار تم إضافة عنصرا ديناميكيا جديدا:

بالنسبة للاقتصادات التي تحركها عوامل، فإن التنمية الاقتصادية مدفوعة في المقام الأول بالمتطلبات الأساسية: تطوير المؤسسات والبنية التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي.

أما في الاقتصادات التي تحركها الكفاءة، فنبغي أن ينصب تركيز الحكومة على ضمان آليات سلسة مثل الأداء السليم للسوق، أنظمة التعليم العالي والسلع وأسواق العمل والاستعداد التكنولوجي.

أخيرا، الاقتصاديات المدفوعة في المقام الأول بالابتكار، تصبح ظروف إطار تنظيم المشاريع أكثر أهمية كرافعة للتنمية الاقتصادية من المتطلبات الأساسية أو عوامل تعزيز الكفاءة.

---

1 هي المؤسس والراعي الرئيسي لـ مراقب العالمي لريادة الأعمال وتقع هذه الجامعة في ويليسلي، ماساتشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية، بابسون معترف بها دوليا كمؤسسة رائدة في تعليم الإدارة وريادة الأعمال وحصلت على المرتبة الأولى في تعليم ريادة الأعمال لـ 18 سنة متتالية.

2 مصطفى كافي ويوسف كافي "**إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**" مؤسسة الوراق و الدار الجزائرية، عمان، الأردن، الجزائر العاصمة، الجزائر، الطبعة الأولى 2020، ص49

3 José ernesto amorós, Niels bosma, Global Entrepreneurship Research Association "**Global Entrepreneurship Monitor2013 global report -fifteen years of assessing entrepreneurship across the globe**" United States,2014, p 14

أما الإصدار الثالث فقد ركز بشكل أكبر على اختبار خصائص العلاقات المفترضة بين القيم الاجتماعية والسمات الشخصية والأشكال المختلفة لنشاط ريادة الأعمال وقد تضمن الإطار المفاهيمي المنقح لريادة الأعمال على العناصر التالية:

السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، القيم الاجتماعية تجاه ريادة الأعمال، السمات الفردية، نشاط ريادة الأعمال، فنشاط ريادة الأعمال هو نتاج تفاعل تصور الفرد للفرصة والقدرة (الدافع والمهارات) للعمل على هذا والظروف المميزة للبيئة المعنية التي يقع فيها الفرد.[1]

يعد GEM منظمة بحثية تعاونية دولية واسعة النطاق تقيس بشكل منظم ومتسق ريادة الأعمال والخصائص المرتبطة بها بطريقة متماسكة ومتسقة، مما يتيح مراقبة طبيعة ريادة الأعمال من خلال المقارنة المباشرة بين الاقتصادات بشكل متزامن، وذلك من خلال تتبع تطور ريادة الأعمال.[2] وغطى تقرير نتائج مسح GEM لسنة 2021 الذي شمل 3.000.000 مستجيب من رواد الأعمال ومقابلات الخبراء منذ 1999: أكثر من 150 اقتصادا، وأكثر من 370 متخصص في أبحاث ريادة الأعمال؛

أكثر من 150000 مشارك في برنامج GEM لمسح السكان؛ أكثر من 2000 مقابلة مع الخبراء لمسح الخبراء الوطني؛

أكثر من 300 مؤسسة أكاديمية وبحثية وأكثر من 200 مؤسسة تمويلية؛ أكثر من 1000 منشور في مجلات علمية محكمة.[3]

ويعتبر المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM، المرجعية الأولى عالميا في ريادة الأعمال لدى الدول والمنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، ويعد التقرير السنوي للمرصد أكبر دراسة حول ريادة الأعمال وأنشطتها في العالم، حيث يتضمن خلاصة الأبحاث التي يجريها المرصد على الاقتصاديات العالمية لقياس مدى "رياديتها"، وتركز منهجية التقرير على تحقيق ثلاثة أهداف: قياس الاختلافات في نشاط ريادة الأعمال عبر اقتصاديات العالم، وفهم النظام البيئي لريادة الأعمال وكشف العوامل المؤثرة به، واقتراح سياسات لتعزيز وتطوير مستوى نشاط ريادة الأعمال[4]، ومن أجل تحديد مواطن الضعف الرئيسية في اقتصاديات الدول، تتبنى التقارير مقاربة كمية لوضع مؤشر نضوج ريادة الأعمال ويستفيد من البيانات المتاحة (البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي) حول الدول، من أجل إنشاء مؤشر مختلط يصف حالة البيئة الحاضنة لريادة الأعمال.[5]

ويتم جمع بيانات GEM سنويا من مصدرين رئيسيين هما[6]: مسح السكان البالغين ومسح الخبراء الوطنيين.

مسح السكان البالغين (APS): يقوم كل اقتصاد مشارك بإجراء مسح لعينة تمثيلية عشوائية لما لا يقل عن 2000 بالغ (فوق 18عاما)، ويتم إجراء الاستطلاعات في نفس الوقت من كل سنة (بشكل عام بين شهري أفريل وجوان)، باستخدام استبيان موحد تم تطويره بواسطة اتحاد GEM.

1 Global Entrepreneurship Monitor, https://www.gemconsortium.org/wiki/1148, 12/03/2023, 10:25

2 المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) التقرير الوطني- الأردن 2020/2019، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) ومركز الدراسات الاستراتيجية (CSS)- الجامعة الأردنية، الأردن، أكتوبر 2020، ص55

3 Aileen Ionescu-Somers, and other "**Global Entrepreneurship Monitor 2021/2022 Global Report - Opportunity Amid Disruption**" Global Entrepreneurship Monitor, London, 2022, p 11

4 العين الإخبارية "**إنجاز جديد.. الإمارات الأولى عالمياً في مؤشر ريادة الأعمال 2022**" ،2022/02/10، متاح على الرابط:-https://al-ain.com/article/uae-first-globally-the-entrepreneurship-index-2022 ، تاريخ الإطلاع:2022/07/19 .

5 هلا فاضل، مرجع سابق، ص08.

6 José Ernesto Amorós and Niels Bosma, Previous reference, 2014, p 20

استبيان الخبراء الوطنيين (NES): يوفر المسح نظرة ثاقبة على بيئة ريادة الأعمال بكل اقتصاد فيما يتعلق بشروط إطار ريادة الأعمال، وتضم العينة ما لا يقل عن 36 مشاركا، كما يشترط في هذه العينة: أن يكون 25٪ كحد أدنى من رواد الأعمال مالكيها؛ وأن يكون 50٪ منهم محترفين، كما يراعا عند اختيار العينة جوانب إضافية مثل التوزيع الجغرافي والجنس والقطاع العام مقابل القطاع الخاص، ومستوى الخبرة. وتشبه NES المسوح الأخرى التي تلتقط أحكام الخبراء لتقييم الظروف الوطنية المحددة، على سبيل المثال، يستخدم "مؤشر التنافسية العالمية" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أو "ممارسة الأعمال التجارية" التابع للبنك الدولي استطلاعات مماثلة لبناء مؤشراتهما، فيما يتعلق بـ NES، يتمثل الاختلاف المنهجي الرئيسي في أنه يركز فقط على EFCs، بدلا من التركيز على العوامل الاقتصادية العامة.[1]

2-2-5 مؤشرات ريادة الأعمال: تعددت مصادر مؤشرات ريادة الأعمال بين منظمة وأخرى لتعدد أبعادها والتي نذكر منها:

-**مؤشرات التشغيل الذاتي**: والتي تنشرها كل من منظمة العمل الدولية (ILO(International labor organization، ومنظمة OECD ومسح قوة العمل للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي Eurostat labor force survey.[2]

- **مؤشرات ريادة الأعمال المبتكرة**: وهي مؤشرات تركز على ريادة الأعمال بمفهوم Schumpet وتتوفر هذه المؤشرات لدى منظمة OECD وقواعد بيانات البنك الدولي bank World إلا أنه يكون عادة لسلاسل زمنية قصيرة.[3]

وقد صنف البنك الدولي مؤشرات ريادة الأعمال إلى 05 مؤشرات وهي[4]:

- **مؤشر بدء نشاط تجاري**: ويضم مؤشرين فرعيين هما مؤشر بدء النشاط التجاري ومؤشر توظيف العمال؛
- **مؤشر الحصول على موقع**: ويضم ثلاث مؤشرات فرعية هي مؤشر استخراج تراخيص البناء ومؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر تسجيل الملكية؛
- **مؤشر الوصول إلى التمويل**: ويضم مؤشرين فرعيين هما مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر حماية المستثمرين الأقلية؛
- **مؤشر التعامل مع العمليات اليومية**: ويضم ثلاث مؤشرات فرعية هي مؤشر دفع الضرائب ومؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر التعاقد مع الحكومة؛
- **مؤشر العمل في بيئة عمل آمنة**: ويضم مؤشرين فرعيين هما مؤشر انفاذ العقود ومؤشر تسوية حالات الاعسار.

-**مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال**: وهو ما سنعتمده في هذه الدراسة.

يقر برنامج EIP[5] بأنه لا يوجد مؤشر واحد يمكنه تغطية ريادة الأعمال بشكل كاف، ولذلك فقد طور مجموعة من المقاييس التي يلتقط كل منها جانبا مختلفا أو نوعا مختلفا من ريادة الأعمال، يوجد حاليا حوالي 20 مؤشر أداء مغطاة في خطة

1 global-entrepreneurship-monitor, Available at the link https://www.gemconsortium.org/wiki/1142, view in 08/03/2023, 14:28

2 Tanja Kosi, Štefan Bojnec "**overview and comparison of datasets onentrepreneurship**" Advances in Business-Related Scientific Research Journal (ABSRJ), Volume 3 (2012), Number 1, p15

3 Tanja Kosi, Štefan Bojnec, Previous reference, p19

4 تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 للبنك الدولي متاح على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms

5 برنامج مؤشرات ريادة الأعمال التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – يوروستات (EIP) إنطلق البرنامج سنة 2006 وهو أول محاولة لتجميع ونشر البيانات الدولية حول ريادة الأعمال من مصادر إحصائية رسمية، لمواجهة التحدي المتمثل في توفير مؤشرات جديدة لريادة الأعمال، مع تقليل تكاليف المكاتب الإحصائية الوطنية والعبء على الأعمال التجارية، يركز البرنامج الانتباه على استغلال مصادر البيانات الحالية، مثل سجلات الأعمال الإحصائية، بدلا من تطوير أعمال جديدة.

التنفيذ المبكر، ويعتبر هذا البرنامج نهجا شاملا لقياس ريادة الأعمال من خلال النظر ليس فقط في مظهر ظاهرة ريادة الأعمال ولكن أيضا في العوامل التي تؤثر عليها، ويهدف برنامج EIPإلى المساهمة في تطوير البحث حول المحددات الأقل فهما والأقل قابلية للقياس لريادة الأعمال.[1] والتي تقسم المؤشرات إلى ثلاثة مجاميع وهي المحددات، وأداء ريادة الأعمال، والتأثير.[2] فإمكانات ريادة الأعمال تتأثر بكل من الظروف المحددة لإطار ريادة الأعمال وشروط الإطار الوطني، كما تتأثر ظروف إطار تنظيم المشاريع بظروف الإطار العام، وكلاهما يتشكل من خلال البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للبلاد التي تعكس مراحل التنمية الاقتصادية (مدفوعة بالعوامل، وموجهة بالكفاءة، وقائمة على الابتكار).[3]

وفي تقرير "تقييم جودة مؤشرات ريادة الأعمال" (الإصدار السادس) تم تصنيف المؤشرات إلى ست فئات من المحددات التي حددها EIP وهي: الإطار التنظيمي؛ ظروف السوق؛ الحصول على التمويل؛ خلق ونشر المعرفة؛ قدرات ريادة الأعمال؛ ثقافة ريادة الأعمال[4]. فيما اقترحLeit, o (2007) لوحة قياس لقياس ريادة الأعمال تتضمن ست فئات وهي: المؤسسات والموارد البشرية، الابتكار، الاقتصاد الاجتماعي والمبادرة والمعرفة، وتحتوي هذه الفئات على مؤشرات فرعية تهدف إلى قياس الجوانب المختلفة لكل فئة، وبعضها غير قابل للقياس بشكل مباشر ولكن يمكن استخدام المتغيرات الوسيطة بدلا من ذلك وقد تم اختيار المؤشرات الست والمؤشرات الفرعية على أساس سلامتها التحليلية، قابلية القياس، ملاءمتها للظاهرة التي يتم قياسها، وعلاقة بعضها بالبعض.[5] أما المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM فقد اقترح ربط ديناميكيات ريادة الأعمال بالظروف التي تعزز (أو تعيق) إنشاء الأعمال الجديدة في منهجية GEM وتعرف هذه الشروط باسم شروط إطار تنظيم المشاريع (EFCs)، والتي حددها في 12 مؤشر[6]، والتي اعتبرها من أهم مكونات أي نظام بيئي لريادة الأعمال حيث تمثل "الأكسجين الضروري من الموارد والحوافز والأسواق والمؤسسات الداعمة لإنشاء ونمو المؤسسات الناشئة"، وقد احتاج GEM إلى مسح الخبراء الوطنيين كمصدر معلومات لتقييم حالة EFCs.

في حين صنف المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية[7] ريادة الأعمال إلى 14 ركيزة مصنفة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي[8]:

- **المواقف الريادية:** وتضم خمس مؤشرات فرعية وهي: تصور الفرص، مهارات البدء، قبول المخاطر، الشبكات، والدعم الثقافي.
- **القدرات الريادية:** وتضم أربع مؤشرات فرعية وهي: فرصة البدء، استيعاب التكنولوجيا، رأس المال البشري، مسابقة.

1 OECD (2012) "**Entrepreneurship at a Glance 2012**" OECD Publishing http://dx.doi.org/10.1787/entrepreneur_aag-2012-en, p 8

2 Avanzini, Diego B "**Designing composite entrepreneurship indicators: An application using consensus PCA**" WIDER Research Paper, No 2009/41, June 2009, p4

3 Sunil Shukla and other "**Global Entrepreneurship Monitor India Report 2019/20 A National Study on Entrepreneurship**" Global Entrepreneurship Monitor, 2020, p12

4 OECD "**Entrepreneurship at a Glance 2012**" Previous reference, 2012, p 113

5 Avanzini, Diego B, Previous reference, p4

6 خلال اصدار التقرير السنوي 2023/2022 تم إضافة شرط آخر وهو سهولة الوصول لتمويل المشاريع

7 هو معهد لتطوير ريادة الأعمال يعمل برعاية المديرية العامة للسياسة الإقليمية والحضرية والتحليل الاقتصادي التابعة للمفوضية الأوروبية ومنظمة بحثية تعمل على تطوير المعرفة حول الروابط بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية والازدهار، تم تأسيسه من قبل ريادة الأعمال الرائدين عالميا من كلية لندن للاقتصاد، وجامعة جورج ماسون، وجامعة بيكس، وكلية إمبريال كوليدج لندن. ويقود الفريق زولتان أكس، زيرب لازلو، راكيل أورتيجا أرجيليس وإيركو أوتيو.

8 موقع المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية متاح على الرابط: http://thegedi.org/tool/

- **تطلعات ريادة الأعمال:** وتضم أيضا خمس مؤشرات فرعية وهي: ابتكار المنتوجات، عملية الابتكار، نمو مرتفع، تدويل، ورأس المال المخاطر.

في حين صنفها المرصد العالمي لريادة الأعمال إلى 12 ركيزة وهي كالتالي:[1]

- تمويل المشاريع؛
- السياسات الحكومية؛
- السياسات الضريبية؛
- برامج ريادة الأعمال الحكومية؛
- تعليم ريادة الأعمال في المرحلة المدرسية؛
- تعليم ريادة الأعمال في مرحلة ما بعد المدرسة؛
- نقل البحث والتطوير؛
- البنية التحتية التجارية والقانونية؛
- ديناميكية السوق الداخلية؛
- أعباء السوق الداخلية أو لائحة الدخول؛
- البنية التحتية المادية؛
- الأعراف الثقافية والاجتماعية.

ويندرج تحت هذه المؤشرات العديد من المؤشرات فرعية المعتمدة في قياس ريادة الأعمال نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:[2] مؤشر بدء عمل تجاري، مؤشر الحصول على التمويل، مؤشر الثقافة والتصورات والمواقف الريادية، مؤشرات السلوك والمواقف الريادية[3] ويتم تصنيف الدول ضمن هذا المؤشر حسب درجة نشاطها في المؤشرات الفرعية والجدول الموالي يبين ترتيب 15 دولة حسب المؤشر العام لريادة الأعمال على مستوى العالم.

الجدول رقم (1–4) ترتيب الدول حسب مؤشرات ريادة الأعمال لسنتي 2021 و2020

الدولة	السنة	المرتبة	تمويل ريادة الأعمال	سياسة الدعم الحكومي	السياسة الضريبية الحكومية	البرامج الحكومية لريادة الأعمال	تعليم ريادة الأعمال في مرحلة التعليم الابتدائي	تعليم ريادة الأعمال ما بعد التعليم	نقل البحث والتطوير	البنية التحتية التجارية	سهولة دخول الأسواق	سهولة الدخول والتنظيم	البنية التحتية الفيزيائية	الأعراف الثقافية والاجتماعية	قيمة المؤشر
الامارات العربية المتحدة	2021	1	6.4	7	7.5	6.5	5.7	6.4	6.2	6.8	7.3	6.2	8.1	7.7	**6.82**
	2020	2	5.3	6.8	5.7	6	5.8	5.6	5.1	6	6.2	5.2	7.3	7.3	**6.03**
هولندا	2021	2	6.7	5.8	6.8	6.4	5.8	6.1	5.6	6.7	5	6.5	8	6.7	**6.34**
	2020	1	6.2	6.1	5.9	6.6	6	6.5	6.1	6.5	5.1	6.3	8	6.8	**6.34**

1 global-entrepreneurship-monitor, Available at the link https://www.gemconsortium.org/wiki/1154, view in 24/12/2022, 02:53
2 OECD (2012) "**Entrepreneurship at a Glance 2012**" OECD Publishing http://dx.doi.org/10.1787/entrepreneur_aag-2012-en, p106
3 global-entrepreneurship-monitor, Available at the link https://www.gemconsortium.org/wiki/1154, view in 12/12/2022, 10:42 + Global Report, Global Entrepreneurship Monitor (GEM), 20172019+2020+2021

فنلند	2021	3	7.1	5.5	5.8	6.3	5.6	6.1	6	6	6.9	4.2	6.1	8.6	5.4	**6.15**
	[1]2020	10	4.7	5.8	5.3	5.5	2.8	5.6	5.2	5.3	4.6	4.2	5.3	7.4	3.7	**5.01**
ليتوانيا	2021	4	6.1	6.1	6	6.5	4.7	5.6	5.8	6.8	5.4	6.5	8.5	6.2	**6.15**
	[2]2020	15	3.1	2.3	2.4	2.6	2.3	3	2.6	3.9	2.6	3.9	3.3	2.6	**2.89**
العربية السعودية	2021	5	6.7	6.5	5.8	6.1	3.7	5.2	5.4	6.1	6.8	5.9	7.7	6.8	**6.09**
	2020	4	6	6.2	5.3	5.6	2.9	4.6	4.7	5.6	6.9	5.8	8.1	6.4	**5.70**
النرويج	2021	6	5.1	4.4	6.8	6.4	5.4	5.5	5.7	6.9	3	5.4	8	6.1	**5.73**
	2020	3	5.6	5.5	5.2	6.3	5.2	5.6	5.1	6.6	4.1	5.7	7.9	6.2	**5.75**
جمهورية كوريا	2021	7	5.6	6.4	5.9	5.9	4.3	4.8	4.5	5	7.8	4.8	7.7	5.7	**5.70**
	2020	6	5.6	6.2	5.1	5.8	3.9	4.6	4.5	4.8	7.9	4.5	7.8	5.2	**5.49**
اسبانيا	2021	8	4.9	5.4	5.1	6.3	5.3	6.1	5.6	6.7	5	5	6.8	5.2	**5.62**
	2020	13	4.4	4.6	3.9	5.7	2.2	5.1	4.8	6.5	4.5	4.5	5.9	4.3	**4.70**
قطر	2021	9	4.6	5.2	5.3	5.6	5.3	6.2	5.2	6	5.1	5.5	6.9	6.1	**5.58**
	2020	5	5.1	5.5	5.8	5.7	5.3	6	5.4	5.8	4.8	5.8	7.1	5.9	**5.68**
سويسرا	2021	10	5.8	5.1	6.3	6.2	3.6	4.9	6.1	6.1	5.5	3.5	7.9	5.3	**5.53**
	2020	7	5.7	4.8	5.6	5.8	3.1	5.2	5.5	6.6	5.2	3.7	7.6	6.1	**5.41**
الولايات المتحدة	2021	11	6.2	4.2	5.3	4.2	3.2	5	4.7	6.4	4.7	5.6	7.5	7	**5.33**
	2020	8	5.6	3.9	4	4.3	3.5	5.6	4.4	6	4.5	5.5	7	7.5	**5.15**
السويد	2021	12	6.4	3.5	4.7	5	4.1	4.4	4.9	6.5	4.9	5.1	7.6	5.8	**5.24**
	2020	14	5.1	3.5	3	3.7	3.9	4.4	3.4	5.3	5.6	4.4	6.9	5.1	**4.53**
فرنسا	2021	13	5.7	6.3	5.4	5.9	2.9	5.7	4.7	5.6	3.4	4.7	7.2	4.3	**5.15**
	[3]2020	11	4.6	5.8	5.3	5.6	2.8	5.6	4.7	5.3	4.2	3.9	7.6	4.7	**5.01**
كندا	2021	14	5.1	4.6	5.9	4.7	4	4.7	4.2	6	4.6	7.6	6.6	5.7	**5.31**
	[4]2020	9	5.2	5.1	4.4	4.7	4.2	5	4.2	5.5	5.5	4.8	7	6.20	**5.11**
ألمانيا	2021	15	5.3	4.4	4.7	6.4	2.8	5.2	4.9	6.3	5.3	5	6.1	4.6	**5.08**
	2020	12	5.3	4.6	4.1	6.2	3	4.8	4.7	5.7	5.1	4.5	6.3	4.8	**4.93**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية للمرصد العالمي لريادة الأعمال (2021، 2020، 2019، 2018، 2016، 2014)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بأعلى درجة إجمالية بهامش واضح، بعد أن تحسنت في 11 من الشروط الإطارية الثلاثة عشر منذ عام 2020 لتترأس القائمة بالمرتبة الأولى، تليها هولندا في المرتبة الثانية بعد أن كانت ضمن المرتبة الأولى سنة 2020، وحلت في المرتبة الثانية هولندا مع حفاظها على قيمة مؤشر 6.34 بعد ان كانت بالمرتبة الأولى سنة 2020 كما سجلت فنلندا مستويات عالية لمؤشراتها، بالرغم من عدم مشاركتها في الاحصاءات السنوية منذ 2016 مما يوحي بجودة القطاع المالي والتعليمي والبنى التحتية للدولة لتحتل بذلك المرتبة الثالثة، وحلت ليتوانيا التي لم تشارك في الاحصاءات منذ 2014 في المرتبة الرابعة ما يعكس قوة المناخ الاستثماري لها والمتأتي عن الطفرة الأخيرة التي شهدتها البلاد في الأعمال التقنية الجديدة، خاصة المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية و blockchain، وكذا السياسة الحكومية المشجعة لريادة الأعمال خاصة من خلال إنشاء صندوق ترويج ريادة الأعمال سنة 2009، أما المملكة العربية السعودية فقد سجلت تحسن واضح في قيمة مؤشرها الذي سجل 9.06 وهذا بالنظر لاستراتيجية الدولة لرؤية 2030، والتي انطلق بها سنة

1 حسب احصاء 2016
2 حسب احصاء 2014
3 حسب احصاء 2018
4 حسب احصاء 2019

2019 إلا أنها تأخرت مرتبة واحدة لتحتل بذلك المرتبة الخامسة، وتأخرت النرويج بثلاث مراتب مقارنة بالسنة الماضية حيث حلت في المرتبة السادسة بمؤشر 5.73 وسجل مؤشر سهولة دخول السوق أدنى مستوى ضمن المؤشرات الفرعية.

بالرغم من التحسن في قيمة مؤشر جمهورية كوريا إلا أنها تأخرت مرتبة لتحتل بذلك المرتبة السابعة وهذا للتحسن الواضح الذي شهدته بعض الدول الأخرى، وفي أوائل سنة 2021، كشف الرئيس الإسباني عن استراتيجية الريادة في إسبانيا، التي تسعى إلى جعل البلاد مركزا رئيسيا للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا بحلول عام 2030، من خلال تحديد العديد من الثغرات في هذا القطاع في إسبانيا تأتى عنه قفز خمس مراتب لتحتل المرتبة الثامنة بقيمة مؤشر 5.62، أما قطر فلديها برنامج تنموي واضح للغاية يسمى رؤية قطر الوطنية 2030، والذي يمثل الداعم القوي لريادة الأعمال ومع ذلك، فقد تأخرت أربع مراتب مقارنة بالسنة الماضية لتحتل المرتبة التاسعة مع تسجيل تأخر طفيف لمعظم مؤشراتها الفرعية ويرجع الخبراء هذا التأخير لتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد، أما سويسرا فقد تحسن قيمة مؤشرها 0.12 درجة مقارنة بالسنة الماضية إلا أنها سجلت تأخر في مرتبتها لتحتل المرتبة العاشرة بعد أن كانت بالمرتبة السابعة، لتقاسم بذلك الولايات المتحدة الامريكية التي تحسن قيمة مؤشرها بـ 1.8 درجة لتحتل المرتبة 11 بعد أن كانت بالمرتبة الثامنة، فيما استعادت السويد الثقة في تنظيم المشاريع التي فقدتها بسبب الجائحة وتحسن في مستوى قيمة المؤشر بـ 0.71 وتقفز مرتبتين لتحتل المرتبة 12.

وبالرغم من أن فرنسا لم تشارك في احصائيات ريادة الأعمال منذ 2018 أي قبل جائحة كورونا التي تسببت في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي للدولة بـ 8.2% سنة 2020 إلا أنها لا تزال تحافظ على المراتب الأولى ضمن تصنيف المرصد العالمي لريادة الأعمال حيث حلت بالمرتبة 13، فيما سجلت كندا تحسن في قيمة المؤشر بـ 0.20 إلا أنها عرفت تأخر خمس مراتب مقارنة بسنة 2020 لتحل بالمرتبة 14، كما سجلت تأخر في قيمة مؤشري البحث والتطوير وكذا مؤشر سياسة الدعم الحكومي، وبالرغم من التأخر بمرتبتين حلت ألمانيا في المرتبة 15 مع تسجيل تحسن في مستوى قيمة المؤشر بمقدار 0.15 درجة، وسجلت أدنى مستوى لها في مؤشر التعليم في المرحلة الابتدائية، بالرغم من قوة نظام التعليم في ألمانيا.

ثانيا: ماهية رائد الأعمال:

شهد مصطلح رواد الأعمال اهتماما واسعا ليس من طرف الاقتصاديين فحسب بل من قبل أصحاب القرار السياسي وهذا لما له من دور مهم في الابتكار والتجديد وتقديم الحلول للمشكلات التي تعتري كافة القطاعات خاصة منها الاقتصادية.

1-تعريف رائد الأعمال:

لا يوجد تعريف موحد لرائد الأعمال ولكن مجمل التعاريف تتشابه في عناصر التعريف حيث عرف Winardi رجل الأعمال على أنه الشخص الذي أنشأ أعمال جديدة من خلال الجرأة على مواجهة المخاطر وعدم اليقين، بهدف البحث عن الفرص من خلال الجمع بين الموارد اللازمة لكسب الدخل.[1] فيما عرفته EIP بأنه الشخص الذي يسعى إلى توليد القيمة من خلال إنشاء أو توسيع النشاط الاقتصادي، أو من خلال تحديد واستغلال منتجات أو عمليات أو أسواق جديدة، فالنشاط البشري المغامر، خلق القيمة والابتكار هي المتطلبات الأساسية الثلاثة لرائد الأعمال، وتكمن قوة هذا التعريف في أن رواد الأعمال لا يتم تحديدهم فقط من خلال أفعالهم وكيفية إدراكهم للعمل، ولكن أيضا من خلال نتائج أنشطتهم.[2] كما عرفه

1 Verlinda Della Anggraeny" **Jiwa entrepreneurship santri di pondok pesantren bahrul maghfiroh kota malang manajemen pondok pesantren dalam menumbuhkan**" Skripsi Diajukan Kepada Fakultas Ilmu Tarbiyah dan Keguruan Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang Untuk Memenuhi Salah Satu Persyaratan Guna Memperoleh Gelar Strata Satu Sarjana Pendidikan (S.Pd), Republik Indonesia, Juni 2021, p 35.

2 OECD "**Entrepreneurship at a Glance 2012**", OECD Publishing 2012, p 22 .
http://dx.doi.org/10.1787/entrepreneur_aag-2012-en

داركر على أنه: الذي ينظم وينفذ الفرص، وهو الذي يحصل على الموارد والعمالة والموارد والموجودات الأخرى بتوافق لجعل قيمتها أكبر من ذي قبل.[1] فالريادي هو الشخص الديناميكي الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق ويتحمل عمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.[2] كما عرف شومبيتر رواد الأعمال كأفراد يستغلون فرص السوق من خلال الابتكار التقني أو التنظيمي.[3] حيث يدور السلوك الريادي حول كيفية استثمار الفرصة، فهو يوصف بالشخص الذي يستثمر الفرصة في مواقف خطرة.[4]

2-خصائص رائد الأعمال:

يمتلك رواد الأعمال عادة جملة من الخصائص الشخصية تميزهم عن غيرهم من الأفراد ومن أهم تلكم الخصائص نذكر:

- الاستعداد والميل نحو المخاطرة والرغبة في النجاح، والثقة بالنفس والاندفاع للعمل؛[5]
- الاستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة، والالتزام والتفاؤل، ومنظم ومنهجي؛[6]
- القدرة على المنافسة وتحمل المسؤولية، والبحث عن الفرص الجديدة والتعامل مع الفشل وتحمل الأخطار؛[7]
- انتهازي مطلع على المستجدات دائما.[8]

3-أدوار رواد الأعمال:

إن الرياديين من خلال ابتكارهم للمنتجات والمؤسسات الجديدة يقدمون خدمة لأفراد المجتمع، حيث تؤدي هذه الأعمال الصغيرة مجموعة من الأدوار المهمة نصفنها إلى اقتصادية واجتماعية نذكر منها:[9]

3-1 **الدور الاقتصادي:** يكمن دور ريادة الأعمال في توفير مناصب شغل وتكوين الإطارات المحلية، توزيع الصناعة وتنويع الهيكل الصناعي وتعبئة الموارد المحلية، وتقديم منتجات جديدة وتحقيق التطور الاقتصادي، وتوفير احتياجات المشاريع الجديدة، والمحافظة على استمرارية المنافسة ومقاومة الاضطرابات.

3-1 **الدور الاجتماعي:** إضافة إلى الدور الاقتصادي الذي تلعبه ريادة الأعمال هناك دورا اجتماعيا يتمثل في تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع، والمساهمة في التوزيع العادل للدخول والتخفيف من المشكلات الاجتماعية وإشباع رغبات واحتياجات الأفراد، وتقوية العلاقات الاجتماعية وزيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستغلال.

4-أنواع رواد الأعمال:

صنفت النظرية الاقتصادية الرياديون من حيث السلوك إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي: المبدع، المخاطر والمدير،[10] في حين صنف المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM رواد الأعمال إلى صنفين:

---

1 زكية مقري ونعيمة يحياوي "**التسويق الاستراتيجي**" الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص316.

2 Ahmad Nadim & Seymour G Richard "**Defining Entrepreneurial Activity**" 2008, p8, www.oecd.org/dataoecd/2/62/39651330.pdf

3 Osman EROĞLU, Murat PIÇAK **" Entrepreneurship, National Culture and Turkey**" International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 16; September 2011,p146

4 A Strategic Management & Entrepreneurship, Chapter 6، (2003), p89

http://media.wiley.com/product_data/excerpt/53/04712305/0471230553-1.pdf

5 فايزة جمعة صالح النجار، وعبد الستار محمد العلي "**الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**" دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 10،11

6 علاء الغرياوي وآخرون، مرجع سابق، ص 53،54

7 عبد الباقي ميساوي، مرجع سابق، ص38،36

8 Mohamed Boussetta "**Entrepreneuriat Féminin au Maroc: Environnement et Contribution au Développement Economique et Social**, Investment Climate and Business Environment (ICBE) Research Fund, Dakar, Juillet 2011 " P11

9 رابح خوني ورقية حساني "**المؤسسات الصغيرة ومشكلات تمويلها**" الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، بسكرة، الجزائر، 2008، ص45

10 مجدي عوض مبارك، مرجع سابق، ص188

4-1 رياديو الضرورة: هم الأشخاص الذين لا يجدون فرص عمل فيلجؤون إلى بدء أعمال خاصة كالتجارة أو الحرفة من أجل تحقيق دخل للعيش، وتتصف ريادة الضرورة بأنها لا تعتمد على الإبداع والتجديد بل تعتمد على تكنولوجيات بدائية قليلة التكاليف.

4-2 رياديو الفرصة: وهم أولئك الأشخاص الذين يلتقطون الفرص المتاحة في السوق لتقديم خدمة أو إنتاج سلعة جديدة لزيادة دخلهم من خلال إنشاء مشاريعهم الخاصة، ويتصف هذا النوع من الرواد بالابتكار والإبداع واستخدام تكنولوجيات حديثة.[1]

ثالثا: مدارس ريادة الأعمال:

تأثرت الريادة أثناء تطورها بالمدارس الفكرية المختلفة المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الاقتصادية، المدرسة النمساوية، المدرسة الحديثة وبدأ التوجه الحديث نحو ريادة الأعمال في أوائل القرن الحادي والعشرون، حيث اتجه الجميع للنشاط الريادي كوسيلة حتمية لتغير مفاهيم المنافسة والمزايا التي تحولت من مزايا نسبية إلى مزايا تنافسية، مما شكل تحديات لرجال الأعمال وتسويق المنتجات لتحقيق التنمية في ظل تضاؤل الموارد والحاجة إلى تقديم منتجات وخدمات غير تقليدية لكي تلقى قبول واستحسان المستفيد من الخدمة، لمواجهه البطالة ودعم الرياديين على إنشاء مشروعات خاصة بهم ليتيحوا فرص العمل لهم ولغيرهم من خلال تقديم منتجات مبتكرة في المجالات التي يجيدون ويبدعون فيها.[2]

وخلال التطور التاريخي لريادة الأعمال صنف كلا من J. Barton Cunningham and Joe Lischeron مدارس ريادة الأعمال إلى ست مدارس فكرية وهذا حسب معتقداتها ووجهات نظرها في ريادة الأعمال وسيتم التطرق لمختلف هذه المدارس على النحو التالي:[3]

1-مدرسة الشخص العظيم ومدرسة الخصائص النفسية لريادة الأعمال:

1-1 مدرسة الشخص العظيم لريادة الأعمال: فحسب هذه المدرسة فرواد الأعمال هم أهلا لتقديم الأفكار التي يجدها الآخرون مثيرة للاهتمام ويمكنهم التعرف على الفرصة واتخاذ القرار المناسب بقوة الحدس الفطري. فالأفراد يأتون إلى هذا العالم حاملين الجينات الفطرية لأداء هذه الأنشطة؟

1-2 مدرسة الخصائص النفسية لريادة الأعمال: تعتقد هذه المدرسة أن الدوافع والمعتقدات والقيم هي المحددات الأساسية للسلوك، وأن رواد الأعمال لديهم ميل أعلى إلى أداء الأعمال التجارية، وتشير الدراسات التي أجريت على رواد الأعمال إلى أن العديد منهم لديهم سلوك أخلاقي مرتفع ومسؤولية اجتماعية، مقارنة بغيرهم وتعتقد هذه المدرسة أن رواد الأعمال لا يمكن تطويرهم أو تدريبهم بل يتطورون بمرور الوقت، من خلال العلاقات مع أولياء والمعلمين في وقت مبكر من والثقافة والحياة المجتمع.

2-المدرسة الكلاسيكية ومدرسة الإدارة لريادة الأعمال:

2-1 المدرسة الكلاسيكية لريادة الأعمال: في أوائل القرن السادس عشر، ربط الفرنسيون مفهوم رواد الأعمال بالذين تعهدوا بقيادة الحملات العسكرية، ثم تم توسيعه بحلول عام 1700 ليشمل المقاولين الذين تعهدوا بالبناء من أجل الخدمة العسكرية)

1 Gamal Attia, and other "**Entrepreneurship Ecosystem Analysis and Its Impact on Unemployment Rates in Egypt**" Scientific Journal of Research and Business Studies, Vol 31, N 4 p828

2 أسماء عادل حمودة، مرجع سابق، ص 108

3 J. Barton Cunningham and Joe Lischeron "**Defining Entrepreneurship**" Journal of Small Business Management, January 1991, p46,53

الطرق والجسور والموانئ)، وفي مطلع القرن الثامن عشر، استخدم قاموس جامعة أكسفورد المصطلح لوصف "الشخص المسرحي الذي يعمل للترفيه مقاول يتصرف بصفته وسيط بين رأس المال والعمل" والملاحظ أن هذا التعريف يعزز فكرة الابتكار والتنظيم من الموهبة، ولكن يستبعد عنصر المخاطرة.

2-2 مدرسة الإدارة لريادة الأعمال: عرفت مدرسة الإدارة رائد الأعمال على أنه "شخص ينظم أو يدير مشروعا تجاريا، على افتراض المخاطرة" ووفقا لهذه المدرسة، فإن ريادة الأعمال هي الأنشطة المكتسبة التي تركز على الوظائف المركزية للإدارة، حيث يتم توجيه الإدارة إلى الأحسن من خلال تطوير القدرة الإدارية والتحليلية للفرد، ويمكن تدريس ريادة الأعمال، فالهدف الرئيسي هو تحديد وظائف معنية وتوفير التدريب للقائمين ورجال الأعمال مثل دورات تسويق المشاريع الجديدة لتساعد في نجاح الأعمال.

3-مدرسة القيادة ومدرسة ريادة الأعمال الداخلية لريادة الأعمال:

3-1 مدرسة القيادة لريادة الأعمال: رائد الأعمال حسب هذه المدرسة غالبا ما يكون القائد الذي يعتمد على الناس لإنجاز الأهداف فهو بحاجة إلى أن يكون ماهر في جذب الآخرين والمرشد الفعال في التحفيز، وتوجيه وقيادة الناس، ويكون قادرا على تحديد رؤية لما هو ممكن، وتحويل الرؤية إلى واقع كما تصف هذه المدرسة القائد بأنه مهندس اجتماعي من مجتمع معقد الشبكة التي يمكن أن تضرب أو تعزز المشروع، كما يمكن للشبكة تقديم الأفكار والوصول إلى الموارد اللازمة والالتزام والمساعدة لتنفيذ المهمة والمهارات من الموظفين المعنيين، فالقادة الأكثر فعالية هم أولئك الذين يمكنهم إنشاء رؤية، وتطويرها.

3-2 مدرسة ريادة الأعمال الداخلية: تنطوي على إتاحة الفرصة للأفراد العاملين داخل منظمات قائمة لإطلاق مبادراتهم الريادية والمؤدية إلى تطوير إجراءات العمل الحالية أو المنتجات أو استكشاف واستثمار فرص أعمال جديدة.[1]

4-المدرسة الحديثة لريادة الأعمال:

تنبثق أفكار هذه المدرسة من أعمال العديد من الباحثين المعاصرين في مجال ريادة الأعمال من مثل داركر وهيسريش، وغيرهم وتبلورت هذه الأفكار حول الحاجة للإنجاز، تعظيم الفرص، الإبداع والابتكار، إنشاء منظمات الأعمال، المخاطرة، وخلق الثروة، الحاجة للانتماء والقوة والطموح، الحماس حيث يتمتع رواد الأعمال بالطاقة العالية وإصرارهم في أنشطتهم وأعمالهم.[2]

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء التجاري

يعد الأداء التجاري من أقدم المظاهر في قيام العلاقات الدولية وقطاعا هاما للدول سواء النامية منها أو المتقدمة على حد سواء وهذا نظرا للدور المهم الذي يلعبه في تنمية اقتصادياتها، وربط الدول ببعضها البعض كنتيجة حتمية لصرف الفائض من إنتاجها أو جلب ما تحتاجه من سلع وخدمات.

أولا: الإطار العام للأداء التجاري

1 ميساوي عبد الباقي وآخرون "**نحو تحسين الخدمة العمومية من خلال تفعيل الريادة الداخلية: دراسة ميدانية لعينة من أجهزة الدعم والمرافقة بولاية الجلفة**" مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد11، العدد 02، جامعة الأغواط، جوان 2020، ص 422

2 عبد الباقي ميساوي، مرجع سابق، ص25

شهد القرن العشرين تطورات على قدر من الأهمية في العلاقات الدولية سواء من حيث طبيعة العلاقات التي تربط الدول ببعضها البعض، أو من حيث ظهور المؤسسات والمنظمات الاقتصادية التي تعمل على تدعيم التجارة بين الدول والتي من شأنها تحسين الأداء التجاري للدول.

1-تعريف وأهمية الأداء التجاري

1-1 تعريف الأداء التجاري

عرف السواعي الأداء التجاري بمستوردات وصادرات السلع التي تعمل على زيادة ترابط الدول في الاقتصاد العالمي.[1] كما عرفه السانوسي بالتحركات الدولية للسلع والخدمات،[2] فالأداء التجاري هو مجمل تحركات التجارة الخارجية للدولة.

فالأداء التجاري يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[3] كما عرفت على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة للأطراف.[4] من خلال التعاريف نلاحظ اقتصاره وتركيزه على تمثيل الصادرات والواردات بالسلع في التعريف الأول، وإضافة الخدمات في التعريف الثاني، في حين أضاف التعريف الثالث عنصر رؤوس الأموال، وحددها بعناصر الانتاج بصفة عامة في التعريف الرابع، كما بين التعريف الأول والرابع الهدف المرجو من الأداء التجاري.

أما التعريف الأشمل للأداء التجاري هو أنه يمثل "المعاملات التجارية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[5]

المعنى الضيق للأداء التجاري هو حركة الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أما الأداء التجاري بالمعنى الواسع فهو محتوى المعنى الضيق ضف إلى ذلك الهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال بين دول العالم.[6] في حين يفرق عفيفي بين المصطلحين، حيث يغطي إصطلاح الأداء التجاري الخارجي بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح الأداء التجاري الدولي المعنى الواسع كلا من: الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة "السلعية والخدمية " الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة. الحركات الدولية لرؤوس الأموال أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم

1 خالد محمد السواعي "**التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**" عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، إربد، الأردن، 2010، ص24

2 محمد السانوسي، محمد شحاته "**التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات دراسة مقارنة**" دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر2006، ص46

3 محمد أحمد السريتي "**اقتصاديات التجارة الخارجية**" مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص8

4 خالد أحمد علي محمود "**التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**" دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2019، ص11

5 عبد السلام أبو قحف "**اقتصاديات الإدارة و الاستثمار**" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر1993، ص 175

6 موسوس مغنية "**اثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2016، ص18

المختلفة.[1] وخلاصة القول أن الأداء التجاري هو علم من علوم الاقتصاد يهتم بدراسة حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنقل الأشخاص عبر حدود سياسية مختلفة بهدف اشباع الرغبات وتحقيق الأرباح.

1-2 أهمية الأداء التجاري

برز الأداء التجاري كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.[2] ويعد الأداء التجاري من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية والمتمثلة فيما يلي:

- ربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض وتعتبر منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية؛
- اعتباره مؤشر جوهري على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، وتحقيق مكاسب سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛
- الأداء التجاري يؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل؛
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة؛
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب؛
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛[3]
- تشجيع الصادارت يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، لزيادة الاستثمار وإنشاء المصانع باعتبارها البنية الأساسية خاصة بالدول النامية، للنهوض بالتنمية الاقتصادية؛[4]
- تعزيز الرخاء في المجتمع عن طريق تحسين الإنتاجية الوطنية وتطوير الصناعات والمحافظة على بقائها وديمومتها.
- تشجيع واضعي السياسات العمومية في تنفيذ برامج تهدف إلى مساعدة المؤسسات على تحسين أدائها وخلف فرص جديدة للعمل.[5]

---

1 سامي عفيفي حاتم "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** " الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1991، ص37

2 بلال بوجمعة وعثمان ملوك "**تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2016**" مجلة الحوار الفكري، العدد 11، جامعة أدرار، أدرار، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 152

3 عمر عبد الله محمد وآخرون "**قياس وتحليل أثر الأداء اللوجستي في التجارة الخارجية العالمية لبلدان مختارة**" مجلة الكوت لعلوم الاقتصاد والإدارة، مجلد 13، العدد 40، جوان 2021، جامعة واسط، العراق، ص 371

4 علالي المطار "**آليات تحرير التجارة الدولية في ظل التحولات الإقليمية دراسة حالة الجزائر**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014، ص40

5 سعيدة بلوم وآخرون " **دور التجارة الإلكترونية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2007-2020**" الملتقى الدولي الافتراضي حول البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والآفاق" المنعقد في 18و19 جوان 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص10

– تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.[1]

– التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة.[2]

– تحقيق التوازن في ميزان الدفوعات وتغطية العجز في الميزان التجاري.[3]

2– أهداف وأسباب الأداء التجاري:

2–1 أهداف الأداء التجاري:

يعتبر الهدف الأساسي الأداء التجاري هو تبادل السلع والخدمات بين الدول، وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية إضافة إلى مجموعة من الأهداف المرجو تحقيقها من الأداء التجاري للدول نسرد بعضها في النقاط التالية:

2–1–1 أهداف اقتصادية: ويمكن إيجازها في:

– زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تموين النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

– حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، وحماية الصناعة المحمية من المنافسة الأجنبية، وكذا حماية الصناعة الناشئة بتوفير الظروف الملائمة والمساندة لها.

– حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالة الانكماش والتضخم.

2–1–2 اهداف اجتماعية: تتمثل في:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

– إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.[4]

2–2 أسباب قيام الأداء التجاري:

يمكن إجمال أسباب قيام الأداء التجاري إلى العوامل التالية[5]:

– لا تستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كليا (تحقيق الاكتفاء الذاتي) نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول.

– التخصص الدولي فالدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.

---

1 حسام علي داود وآخرون "**اقتصاديات التجارة الخارجية**" دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2002، ص18

2 نداء محمد الصوص "**التجارة الخارجية**" مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 11

3 عبد الباسط وفا "**محاضرات في تخطيط التجارة الخارجية**" دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د السنة، ص 30

4 فراس الأشقر "**محاضرات في التجارة الدولية**" جامعة حماة – كلية الاقتصاد، سوريا، 2017، ص 5، 6

5 موسى سعيد مطر وآخرون، "**التجارة الخارجية**" دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص 17

– اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بدول أخرى تنتج بكميات أقل وبالتالي ترفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي بعض الدول ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بباقي الدول.

– اختلاف ظروف الإنتاج: بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص في إنتاج المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي.

– اختلاف الميول والأذواق: فعادة تفضل المنتجات الأجنبية حتى لو توفر البديل المحلي منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

– اختلاف الظروف الطبيعية: فطبيعة المنطقة تجعلها رائدة في مجال معين نظرا للبيئة الملائمة والعكس مثلا المناطق السهبية تساعد على الزراعة عكس المناطق الصخرية.

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة إلى أخرى، مما يتيح عنه تفاوت في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا.[1]

3–خصائص الأداء التجاري والعوامل المفسرة لتناميه:

3–1 خصائص الأداء التجاري الخارجي:

يتميز الأداء التجاري عن التجارة المحلية بعدة ميزات نذكر منها:[2]

– التكوين غير المتكافئ لأطراف المعاملات؛

– الانخراط المتزايد للدول المتخلفة في سوق الرأسمالية العالمي؛

– تدهور نسب المبادلة الخاصة بالدول النامية؛

– التقلبات في أسعار المواد الأولية؛

– الاستهلاك المتفاوت؛

– الجهود الدولية للمعاملة التفضيلية للدول النامية؛

– تطور هيكل الأداء التجاري.

3–2 العوامل المفسرة لتنامي الأداء التجاري:

يمكن تفسير تنامي الأداء التجاري بعدة عوامل يمكن ذكرها في التالي:

– البنية التحتية المتزايدة للاقتصاديات الوطنية وهذا ما تؤكده النسب المتزايدة للسلع والخدمات في خلق القيمة المضافة وكذا خلق العمالة ليس فقط في الدول المتطورة ولكن أيضا في الدول السائرة في طريق النمو، فهي تؤمن 70% من الثروة والعمالة في الدول المتطورة.

– المخططات العالمية للإنتاج: فالمؤسسات المتواجدة في مسار الانتاج للاستثمارات الأجنبية المباشرة تستعمل التبادلات الدولية، وكلما كان المنتوج أكثر تركيبا كلما يقسم إلى عدة أجزاء تشكل بصفة حيادية الواحدة تلو الأخرى.

– التطور السريع لتكنولوجيا الاعلام والاتصال: إن التجارة المبنية على تكنولوجيا الاعلام والاتصال يتسم تبادلها أكثر فأكثر بفضل التطور التكنولوجي المرتبط بالتحرير المتواصل للتبادلات والاستفسارات المتنامية لقطاع الخدمات.

---

1 فطيمة حاجي "المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية" ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، الجزائر، ص24

2 محمد صفوت قابل "نظريات وسياسات التجارة الدولية" بتصرف (د س ن)، (د د ن)، ص83، 93.

-التحرير المتسارع للمبادلات الدولية: إن تحرير التجارة الدولية يمكن من الحصول على أرباح وفوائد سواء من طرف الدول المتطورة أو في طريق النمو.[1]

- ظاهرة التبعية المتبادلة: التي تفسر سر اهتمام الدول بقضايا المبادلات التجارية وقد اتخذ هذا الاهتمام شكل التفاوض فيما بين الدول لتنظيم هذه المبادلات ومن نتائج هذا المسار اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الاطراف لعل أبرزها اتفاقية الغات.[2]

-الحصول على إيرادات حكومية: تعتبر رسوم الاستيراد من أهم مصادر الايرادات الحكومية، بالنسبة للدول النامية أما الدول المتقدمة، فإن الضرائب التي تفرض على الايرادات والدخول هي المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية.[3]

ثانيا: نظريات التجارة الخارجية

إن المنطق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه التجارة الداخلية (المحلية) فكلاهما نتيجة طبيعية لقيام التخصص، وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل، وفيما يلي سنشرح بشكل موجز أهم النظريات المختلفة التي ظهرت لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية، والتي صنفت إلى ثلاث نظريات وهي:

1-النظريات الكلاسيكية:

ظهرت هذه النظريات في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وجاءت كرد فعل للفكر التجاري الذي فسر التجارة الخارجية كنشاط لا يأتي بالنفع على جميع أطراف التبادل،[4] ودافع الكلاسيك بشدة عن الحرية الاقتصادية وكانت حرية التجارة امتدادا طبيعيا لمبدأ الحرية الاقتصادية،[5] وتستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل الدولي إلى أن أي دولة تقوم بشراء سلعة من الخارج، إذا كانت تكاليفها إنتاجها في الخارج أقل، ومن ثم فإنه يمكن القول أن تكاليف الإنتاج النسبية هي التي تحدد نوعية السلع المستوردة، والسلع المصدرة.[6] فكل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبيا، وبالعكس، كل دولة تستورد السلع التي تنتجها بتكلفة مرتفعة نسبيا.[7] وتعتبر النظريات الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل نظرية التجارة الخارجية، حيث أوضح الكلاسيك تفسير وبيان الفوائد المتعلقة بالتبادل الدولي من خلال تحديد ماهية وطبيعة السلع التي تدخل في التجارة الدولية (تفسير أسباب قيام التجارة الدولية). وتحديد نسب التبادل التجاري ما بين تلك السلع.[8]

1 سليمة رقيبة "**تحرير الخدمات والمنظمة العالمية للتجارة**" دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018، 36، 37

2 عجة الجيلالي "**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**" دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص6

3 كارليم أولولين، ترجمة مختار السويفي "اقتصاديات النقل البحري دراسة تحليلية عن العلاقة بين النقل البحري والتجارة الخارجية" الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1996، ص48

4 إيمان سعودي "**أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية – دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2015**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر، 2019، ص133

5 أشرف أحمد العدلي "**التجارة الدولية التجارة الخارجية، الصادرات والواردات، التعريفة الجمركية، السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة**" مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص 13

6 جمال جويدان الجمل "**التجارة الدولية**" مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص16

7 كامل بكري "**الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**" الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 20

8 محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص133

وتعتبر نظرية الميزة النسبية مركز نظريات التجارة الخارجية، وقد بنيت هذه النظرية على عامل إنتاجي وحيد وهو العمل، وكان من أهم نتائجها أن الميزة النسبية ناتجة فقط عن اختلاف إنتاجية العمل بين الدول وهي بذلك تشكل نموذج بسيط جدا ولا يمكن الاعتماد عليه من أجل تفسير مجمل المسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية.[1]

2-النظريات نيو كلاسيكية:

إن العوامل التي لا تندرج دائما في سياق النظرية الكلاسيكية للميزات النسبية، لا تنفي النظرية الكلاسيكية، بقدر ما تعكس، الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.[2] فكانت المرحلة الأولى للنظريات نيو كلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج وأسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية، والأجور.[3] وحسب وجهة نظر أصحاب هذه النظريات أن الإختلاف الاكبر الذي يفسر قيام التجارة الخارجية هو الكميات المتوافرة من كل عنصر من عناصر الانتاج بين الدول، فكل دولة تتمتع بموارد مختلفة من عناصر الانتاج.[4]

3-النظريات الحديثة:

يوجد مجموعة من التفسيرات لقيام التجارة الدولية تختلف عن منطلقات النظرية الكلاسيكية،[5] فالتحول إلى أنماط تجارة واقعية وحقيقية ضروري ونحتاج إلى التحول من تحليل الميزة النسبية البسيطة والقائمة على اختلاف الإنتاجية أو العناصر المتاحة إلى تحليل أكثر تعقيدا يعتمد على ميزة أخرى، فظهرت نظريات حديثة تتعلق بالتكنولوجيا وتكاليف النقل وميزة المكان،[6] تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري إلى اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول، وليس اختلاف الميزة النسبية كما تعكسها تكلفة العمال مثلا.[7] فالنظريات الحديثة هي نظريات تكميلية تسمح بمعالجة جزء مهم من التجارة الذي لم تفسره نظرية ريكاردو، في حين تحاول الاجابة عن تساؤل لماذا بعض المؤسسات تفوز بنجاح أكثر من أخرى فيما يخص التصدير بعبارة أخرى أنها تركز على العملية التي تسمح للمؤسسات بتطوير المزايا النسبية عبر الزمن بشكل يسمح لها بالمنافسة بكفاءة.[8]

ثالثا: سياسات التجارة الخارجية

من المعلوم عن التجارة الحرة أنها تعود بالفائدة على الدول بصفة عامة بيد أنها تكون عكس ذلك في بعض الأحيان خاصة بالنسبة للدول النامية وبهدف تقييد هذه التدفقات التجارية الدولية تلجأ الدول للتدخل بالسياسات التجارية الخارجية لمحاولة التحكم في ميزانها التجاري.

1-تعريف السياسات التجارية الخارجية

1 سامية جدو "**قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية**" حوليات جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 32- الجزء الثالث/سبتمبر 2018، ص 539

2 إيمان سعودي، مرجع سابق، ص140

3 توفيق بن الشيخ وسامي بلبخاري "**محاضرات في نظريات التجارة الدولية**" منشورات جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022، ص 45.

4 فؤاد هاشم عوض "**التجارة الخارجية والدخل القومي**" دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 1975، ص 74

5 محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 203

6 خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص107

7 جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص16

8 سامية جدو، مرجع سابق، ص 541

اتفقت جميع النظريات الاقتصادية على أن الصادرات تعزز الرفاهية الاقتصادية، وعليه فإن الزيادة في الصادرات والطلب الخارجي على المنتوجات المحلية، يؤدي إلى زيادة حجم تدفق العملات الأجنبية وتوسع السوق، وبالموازاة ولتحقيق هذا التأثير بشكل واضح، من المهم أن يكون اعتماد الصادرات على الواردات منخفضا.[1] ولتحقيق ذلك تلجأ الدول لاستراتيجيات تهدف من ورائها محاولة التحكم في حجم الأداء التجاري للدولة وهي ما تسمى بالسياسات التجارية. وقد عرفها الصرف بأنها مجموعة من التقنيات والأساليب التي تستخدمها الدول من أجل حماية منتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية.[2] كما عرفها منصور بأنها مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبنية، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الاشخاص المقيمون على أرضها مع الاشخاص المقيمين في الخارج[3]

وتنقسم سياسة التجارة الخارجية لأية دولة من حيث تطبيقها إلى ثلاث أنواع رئيسية:[4]

– **سياسات التجارة الخارجية الوطنية**: تتمثل في ما تنفذه الدولة بمفردها، من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية، بصرف النظر عن علاقاتها بالدول الأخرى، كسياسة الرقابة على التجارة الخارجية، سياسة الإحلال محل الواردات، سياسة تشجيع الصادرات، سياسة تدعيم الصناعات الناشئة، سياسة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

– **سياسات التجارة الخارجية الإقليمية**: يقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة، مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

–**سياسات التجارة الخارجية الدولية**: وهي سياسات تتخذها الدولة في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما، وأشهرها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ثم المنظمة العالمية للتجارة.

2–أهداف السياسة التجارية:[5]

الهدف المباشر من السياسة التجارية هو التأثير على حجم ونوعية التبادل التجاري مع العالم الخارجي وذلك للتوصل إلى مجموعة من الأهداف العامة التي تحاول الدول تحقيقها من خلال سياستها ورؤيتها لمسار الاقتصاد الوطني، ومن هذه الأهداف:

– العمل على خفض العجز في ميزان المدفوعات؛

– زيادة موارد الدولة من خلال وضع السياسات التي تؤدي إلى زيادة الصادرات؛

– حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية؛

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية.

3–أدوات السياسة التجارية:

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الأدوات للسياسة التجارية التي يمكن أن تتبعها الدول ويمكن تفصيلها في التالي:

3–1 الأدوات السعرية: وتسمى أيضا الأدوات المالية تتمثل في كافة الإجراءات المرتبطة باستخدام المال في توجيه السياسة التجارية لدولة ما، من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات أو تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات،

1 Şahin KARABULUT "**the impact of imports on exports of turkey**" Journal of Management and Economics Research, Volume 18, Issue 1, March 2020, P78

2 رعد حسن الصرف "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**" دار الرضا للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 2

3 جاسم محمد منصور "**التجارة الدولية**" دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص25

4 موسوس مغنية، مرجع سابق، ص33

5 محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 314، 312

بالإضافة إلى حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور، وتتفرع أساسا إلى: الضرائب والرسوم الجمركية، إعانات التصدير، والرقابة على الصرف الأجنبي.[1] إضافة إلى الإغراق وسياسية خفض العملة.

3-1-1 **التعريفة الجمركية**: وهي أداة في يد الدولة تستخدمها في ظل السياسات الاقتصادية المنتهجة وتطبق للتأثير في التجارة الخارجية،[2] وحالات تعرفة الصادرات محدودة لأن معظم دول العالم تسعى لزيادة صادراتها ولا تتبع إلا في حالات احتكار الدولة لإنتاج وتصدير احدى السلع كما في حالة تعرفة الصادرات على المطاط في الملايو والنترات في الشيلي والقطن في مصر.[3]

وتختلف هذه الرسوم حسب اختلاف طبيعتها ومن أشكالها:

– رسوم قيمية: وهي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون 10 % مثلا من قيمة الأثاث وعادة تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.

– رسوم نوعية: وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد وهكذا وتختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها.

– رسوم مزدوجة: حيث تكون الرسوم إما على أساس قيمي ونوعي في آن واحد أو أيهما أعلى.[4]

أما من حيث الهدف فيمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية:[5]

– الرسوم المالية: وهي الرسوم التي تفرض بغرض تحقيق إيراد لخزانة الدولة.

– الرسوم الحمائية: وهي الرسوم التي تفرض بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

3-1-2 **الإعانات (إعانات التصدير)**: ويقصد بها تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات لتمكين المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج وزيادة الطلب الخارجي عليها، وفي هذه الحالة يكون الهدف الأساسي منها هو العمل على زيادة الصادرات، إما لمعالجة عجز في ميزان المدفوعات وإما لزيادة حصيلة البلد من العملات الأجنبية.[6] وفي هذا الصدد يمكن تقسيم اعانات التصدير من حيث تطبيقها إلى نوعين:[7] إعانات على نطاق واسع (تمنح إلى كافة القطاعات الإنتاجية) وإعانات على نطاق ضيق (تطبق على صناعة أو مشروع).

3-1-3 **الرقابة على الصرف**: يقصد بنظام الرقابة على الصرف أن تضع الدولة قيودا على الكمية المحدودة من النقد الأجنبي، بحيث تلزم العرض والطلب على العملات من خلال منافذ معينة، لتقليل الطلب على النقد الأجنبي بحيث يكون محصورا في حدود الكمية المعروضة، وعليه فإن أهم ما يميز نظام الرقابة على الصرف هو وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي، وتتوقف

1 بركان أنيسة "**دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة 2010– 2020**" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية مجلد 13 (عدد 01) 2022، ص28

2 شتاتحة عمر، بوخاري عبد الحميد "**فعالية السياسة التجارية في الحد من أثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري**" مجلة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول،2018، ص 252

3 أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص113

4 شتاتحة عمر، بوخاري عبد الحميد، مرجع سابق، ص 252

5 زينب، حسين عوض الله "**الاقتصاد الدولي**" دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 286

6 مصطفى يوسف كافي "**العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية**" دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 164

7 جمعة، سعيد سرير "**النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية**" الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا 2002، ص101

درجة الرقابة على درجة هذا الاحتكار، وقد أصبح من الأمور المعتادة في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

3-1-4 **نظام الإغراق**: يتمثل في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، والغرض الواضح من الإغراق هو كسب الأسواق الخارجية بالقضاء على كل منافسة محتملة فالسلعة قد تباع في الخارج بثمن يقل عن نفقة إنتاجها.[2]

3-2 الأدوات الكمية: إضافة إلى الأدوات السعرية توجد أدوات كمية، كنوع من الأدوات في السياسة التجارية لتحقيق غايات اقتصادية، ومن أهم الوسائل المستخدمة في هذا النطاق، نجد نظام الحظر أو المنع ونظام الحصص ونظام التراخيص.

3-2-1 نظام الحضر: المقصود بالحضر أو المنع أن تحضر الدولة التعامل التجاري مع الخارج، وقد يقع على الواردات أو على الصادرات أو عليهما معا، وقد يكون الحضر على جميع السلع والدول، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض الدول، ووفقا لجميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي[3]. وهناك نوعان من الحضر:[4]

-الحظر الكلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، بمعني سياسة الاكتفاء الذاتي، ففي هذه الحالة الدولة تحاول ان تعيش بما لديها من موارد بمعزل عن بقية الدول، وهدفها من وراء ذلك تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن العالم.

- الحظر الجزئي: هو أن تمنع الدولة التبادل التجاري مع بعض الدول أو السلع، وكثيرا ما تتبع هذه السياسة في الحروب، فتحظر تصدير سلع تعتبرها أساسية لاقتصاد الحروب، وقد تفرض حظرا على بلد معين، فتمنع الاستيراد منه والتصدير اليه.

3-2-2 نظام الحصص: كانت فرنسا أول استخدم هذا الإجراء لحماية منتجيها من خطر السعر المنخفض للقمح الأسترالي، ثم تبعتها في ذلك الدول الأخرى، ويعتبر هذا النظام أكثر كفاءة من نظام الرسوم وخاصة في حالات السلع ذات المرونة القليلة.[5]

3-2-3 تراخيص الاستيراد: تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، حيث أنه يحدد الكميات المسموح باستيرادها دون أن يفرض قيودا على كل مستورد في عدم تجاوز استيراده من بلد ما حجما معينا وتلجأ الدول إلى هذا النظام في حالات عجز ميزان المدفوعات نتيجة الندرة في العملات الأجنبية.[6]

3-3 الأدوات التنظيمية: وهي عبارة عن إجراءات تنظيمية متعلقة بالتجارة الخارجية، ومن بين هذه الإجراءات نذكر:

3-3-1 المعاهدات والاتفاقيات التجارية: تعقد المعاهدات التجارية بين الدول لتنظيم مسائل اقتصادية عديدة كشؤون الملاحة وتنظيم الازدواج الدولي في الضرائب، أهمها نظام التعريفات الجمركية، وتتضمن المعاهدات التجارية عادة شرط المعاملة بالمثل أي تبادل المزايا، وكثيرا ما تحوي شرطا آخر يعرف باسم "امتياز الرعايا" أو "إمتياز الدولة الأولى بالرعايا[7]".[1] أما

---

1 وليد عابي "**حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة– دراسة حالة الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 2019، ص52،51

2 محمد يونس عبد الحليم "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، 2019 ص189

3 مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 161

4 مجدي محمود شهاب "**الاقتصاد الدولي المعاصر**" دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2007، ص 70

5 موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 70

6 عابي وليد، مرجع سابق، ص 55

7 وفقا لهذا المبدأ تتعهد الدول الأعضاء أن تمنح بعضها البعض معاملة لا تقل عما تمنحه لأي دولة أخرى من المزايا والتفضيلات، ويشكل هذا المبدأ حجر الزاوية للبناء الذي تقوم عليه الجات وقد جاء النص عليه في المادة الأولى من اتفاقية الجات.

الاتفاقيات التجارية فهي عبارة عن اتفاقيات ثنائية بين دولتين تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات، بهدف تنمية حجم المبادلات التجارية بينهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة.[2]

3-3-2 اتفاقيات الدفع: وهي عبارة عن اتفاق يعقد بين دولتين وتسمى اتفاقية ثنائية، أو تعقد بين أكثر من دولتين وتسمى اتفاقية متعددة الأطراف والغرض الأساسي من هذه الاتفاقيات هو مقابلة الفروق التي تنشأ في ميزان المدفوعات.[3]

3-4 السياسة التجارية بين التحرير والحماية:

3-4-1 التحرير التجاري[4]: إن سياسة حرية التجارة تعني عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وترك الحرية لعوامل الإنتاج، وينظر مؤيدو سياسة تحرير التجارة الدولية بنفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية على أنها من مظاهر التعاون والتكامل بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، لذا فهم يدعون إلى رفع كل الحواجز والقيود التي قد تعيق تدفق السلع والخدمات عبر الحدود ويقدمون لذلك بحجة تحقيق منافع التخصص وتقسيم العمل ومنافع المنافسة، كما أن الحرية تشجع التقدم التقني، وتحد من قيام الاحتكارات.

3-4-2 الحماية التجارية: تتمثل سياسة الحماية في قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض الرسوم الجمركية أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[5] ويمكن سرد الأسباب الاقتصادية للحماية التجارية في النقاط التالية:[6]

حماية الصناعة الناشئة – إحياء الصناعة في الاحتضار –جذب رؤوس أموال أجنبية –تطبيق السياسة التجارية الاستراتيجية –معالجة البطالة – تنويع الإنتاج.

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين ريادة الأعمال والأداء التجاري

تزايد الاهتمام بريادة الأعمال بشكل كبير في أنحاء العالم من طرف الفاعلين في المجتمع بمن فيهم صناع السياسة، الأكاديميون، والاقتصاديون وحتى رياديي الاعمال، حيث ترتبط ريادة الأعمال بالرفاه المجتمعي والتنمية التجارية بين الدول بسبب تطور كافة مناحي الحياة من وسائل النقل بالدرجة الأولى الى مختلف العلوم التقنية والتكنولوجية وظهور الاتحادات والتكتلات الاقتصادية وظهور العديد من المفاهيم العالمية الداعمة لآلية عمل المنظومة التجارية العالمية مثل البنك الدولي للتجارة والتمويل وغيره، ويمكن ربط ريادة الأعمال بالأداء التجاري من خلال النقاط التالية:

أولا: دور السياسات والبرامج الحكومية في تنشيط الأداء التجاري

تتعدد السياسات والبرامج الحكومية تجاه التجارة الخارجية للدول حسب الأهداف المسطرة من ويمكن ذكر منها:

1-سياسة التمويل:

1 أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص 123
2 عابي وليد، مرجع سابق، ص 55
3 مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 166
4 خالد أحمد علي محمود، مرجع سابق، ص 125، 127 بتصرف
5 السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 149
6 خالد أحمد علي محمود، مرجع سابق، ص 95، 99

التمويل جزء من الادارة المالية وهو الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة[1]، ويعتبر من أهم العناصر المكونة لريادة الأعمال فهو يساعد على انجاز المؤسسات ويساهم في تحقيق أهدافها والخروج من العجز المالي، كما يحافظ على سيولتها وحمايتها من خطر الإفلاس،[2] وله دور مهم في نجاحها ومساعدتها لاختراق الأسواق الدولية من خلال مساهمة البنوك في تسهيل الإجراءات التمويلية، وفي دراسة لأحمد محمد عيسى موسى هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الصادرات السودانية غير البترولية أثبت أن هناك علاقة موجبة بين التمويل الممنوح للصادر وعرض النقود وسعر الصرف مع الصادرات الغير بترولية، كما أن لتكلفة التمويل علاقة عكسية مع التمويل الممنوح للصادر.[3] أي أنه كلما ساهمت الدولة في التدعيم المادي الصادرات غير النفطية كلما زاد حجم الصادرات، وكلما زات تكاليف وأعباء التصدير كلما انخفض حجم الصادرات.

كما أثبتت دراسة أبو عبيدة، وجود علاقة طردية بين تمويل الصادرات والميزان التجاري، كما أن خطر التمويل المصرفي يأثر سلبا على الميزان التجاري.[4] أي كلما ساهمت الدولة في تمويل الصادرات كلما انخفض عجز الميزان التجاري، بالمقابل كلما زادت خطورة التمويل المصرفي كلما زاد عجز الميزان التجاري.

2-الأهداف المسطرة:

تعتبر الأهداف المرجو تحقيقها من ريادة الأعمال نقطة حاسمة في انتهاج نمط معين لأداء المشاريع الريادية، فإذا كان الهدف الأساسي هو تحسين المستوى التقني يتم التركيز على التقانة والتكنولوجيا الحديثة، وإذا كان الهدف هو تحسين مستوى الميزان التجاري يتم التركيز على التصنيع التصديري (الصنع من أجل التصدير) أو الاحلال محل الواردات (الصنع من أجل وقف الاستيراد) أو الاستيراد التصديري وإذا كان الهدف هو توظيف اليد العاملة يتم التركيز على المشاريع التي تتطلب عدد معتبر من العمالة، فقد أثبتت دراسة قياسية سابقة أن التشغيل يؤثر بشكل ايجابي على الأداء التصديري بنسبة 7.32 %.[5]

3-السياسة التجارية:

عادة ما تهدف الدولة من جراء تطبيق السياسة التجارية إلى حماية الصناعات الناشئة من خطر المنتوجات المماثلة أو البديلة المستوردة التي يمكن أن تكون بأقل سعر وأكثر جودة كما تهدف إلى إحداث التوازن لميزان المدفوعات وزيادة الموارد للدولة من خلال التحكم في حجم الواردات بتطبيق سياسات كمية وسعرية وتنظيمية وكذا تشجيع الصادرات عن طريق الدعم والإعانات والسياسة الضريبية المطبقة، ويمكن للدولة اعتماد نمطين من السياسة التجارية تجاه التجارة الخارجية أو المزج بين النمطين، فإذا كانت تعتمد سياسة التحرر فتقوم برفع كل الحواجز والقيود التي قد تعيق تدفق السلع والخدمات منها وإليها، وإذا كانت تعتمد سياسة الحماية تستخدم الضرائب والرسوم والرقابة على الصرف والحظر والحصص ...للتحكم في حجم الاستيراد والتصدير.

4-سياسة الدعم والضرائب:

---

1 هواري معراج، عمر حاج سعيد "**التمويل التأجيري المفاهيم والأسس**" كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص15.

2 رقية حساني، رابح خوني "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**" ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 100.

3 أحمد، محمد عيسى موسى "**العوامل المؤثرة في الصادرات السودانية غير البترولية دراسة قياسية 1990-2011**" بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2013. متاحة على الرابط:
http://repository.sustech.edu/handle/123456789/10409

4 أبو عبيدة عربي القاسم "**أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان (2005-2017)**" بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2019، ص 90

5 بلوم سعيدة، شاهد عبد الحكيم "**أثر ريادة الأعمال على الصادرات الجزائرية دراسة قياسية للفترة 2001-2020**" مجلة إقتصاد مال وأعمال، المجلد 08، العدد01، مارس 2023، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 848

السياسة المعتمدة من طرف الدولة تجاه المشاريع والمؤسسات تأثر وبشكل مباشر على الأداء التجاري لها، فسياسة دعم المشاريع سواء الدعم المالي أو التنظيمي من خلال المؤسسات الحكومية والهيئات مثل غرف التجارة والصناعة وغرف الصناعة التقليدية وغيرها تدفع المؤسسات للنمو والتوجه نحو الأسواق الخارجية، وكذلك الحال بالنسبة للضرائب فهي عنصر تحكم في التجارة الخارجية من خلال خفض ورفع الرسوم الجمركية، فرفع قيمة الرسوم الجمركية للواردات تأدي إلى ارتفاع أثمانها وبالتالي تساعد السلع المحلية على التوسع، وفي حالة رفع قيمة الرسوم الجمركية للصادرات تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية في الأسواق الخارجية وبالتالي الحد من التصدير، والعكس في حالة خفض قيمة الرسوم الجمركية على الواردات تؤدي إلى خفض أثمانها مقارنة بالسلع المحلية وبالتالي تغزو الواردات السوق المحلي، وفي حالة خفض قيمة الرسوم الجمركية على الصادرات تنخفض أسعارها في السوق الخارجية وبالتالي تصبح لها ميزة تنافسية ويزداد الطلب عليها وبالتالي يزداد حجم الصادرات.

ثانيا: تأثير التعليم والبحث العلمي على ديناميكية الأداء التجاري

1-التعليم في المرحلة الابتدائية:

تعتبر المراحل الأولى في التعليم حجر الأساس لبناء المجتمع فهي الركيزة التي تعتمدها الدولة لرؤية مستقبلها ومن المتعارف عليه أن التعليم هو مفتاح التنمية المستدامة، وهما مصطلحان مرتبطان ومتداخلان كلاهما يؤثر في الآخر، لهذا تتبنى سياسة التطور الإنفاق وتخصيص الموارد والتقنيات التعلمية العلمية حيث أن التعليم الجيد يساعد على خلق طبقة من القادة المؤهلين لإدارة أمور المجتمع والدولة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي منها، حيث اعتمدت الدول الأعضاء في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة خطة "تحويل عالمنا 2015-2030" وهي خطة عالمية جديدة للتنمية المستدامة تضمنت 17 هدفا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث كان الهدف رقم 4 مخصصا للتعليم وهو ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.[1] فالمراحل الأولى من التعليم تزرع في الجيل حب الاستطلاع والرغبة في التغيير ورفض ما هو موجود وكائن لذا فالتعليم الجيد يطرح جيل يدفع بالتغيير في الطرق والأساليب المعتمدة في الإنتاج والتوزيع والمعاملات.

2-التعليم العالي:

في عصر العولمة والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، أضحى للمنتجات الفكرية دورا كبيرا في أي عملية لبناء استراتيجية تنموية مستدامة إذ يعد رأس المال الفكري احد العوامل الإنتاجية الرئيسية، وقد أشار " دركر" إلى أن المورد الاقتصادي الأساسي سوف يكون المعرفة، والتي ستكون المحرك الأساسي للأنشطة التي تقود إلى الثراء.[2]

ويرى رجال الاقتصاد ان أساس تقدير العائد المباشر من التعليم هو تقدير العائد من الاستثمار في التعليم نظرا للتمايز والاختلاف في دخول الافراد.[3] فكلما زاد الاستثمار الناجح في التعليم زادت نتائج البحث العلمي التي بدورها تؤدي إلى بروز الابتكارات التي تدر العملات الاجنبية سواء عن طريق بيعها كبراءات اختراع أو كمنتجات جديدة تغزو بها الاسواق الاجنبية.

---

1 فاطمة عبد العزيز الماوي "**واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة مؤسسات التعليم العالي: مراجعة نظرية**" مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية، المجلد رقم 21 العدد 02، 2022، ص203

2 ريحي مصطفى عليان وأبو عبيدة عربي القاسم "**أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان (2005-2017)**" بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، دون ذكر سنة النشر، ص 90

2 ريحي مصطفى عليان "**المعرفة**" دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص105

3 اسماء السيد عثمان وآخرون "**عائدات التعليم**" مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بقانا جامعة جنوب الوادي، مصر، العدد 33، ديسمبر 2017، ص397

ثالثا: اثر البنية التحتية والأعراف الثقافية على الأداء التجاري

1-البنية التحتية:

إن تعزيز خدمات البنية التحتية يساهم في تعزيز الاقتصاد، من خلال دورها في تحفيز وجذب العديد من المشاريع الاستثمارية التي تحتاجها، إضافة لقدرتها على تعزيز الميزة التنافسية للمنتجات من حيث الجودة والتكلفة، وتزداد أهمية خدمات البنية التحتية في الأنشطة القائمة على استراتيجية تسويق تتأثر بعنصر الزمن (أي ايصال البضاعة إلى الأسواق خلال مدة محددة) وذلك من خلال:

- تدعم البنية التحتية الاقتصاد وتساعده على النمو؛
- يسهم الاستثمار في البنية التحتية بشكل كبير في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الحد من تكاليف النقل وتكاليف الانتاج، مما يساهم في تعزيز الانتاجية وتحقيق عوائد اقتصادية اضافية، وفتح أسواق جديدة؛
- تسهم البنية التحتية الجيدة في تحسين الوضع التنافسي والقدارت التنافسية للدول المختلفة؛
- رفع كفاءة عمليات المشاريع الاقتصادية وتكلفة تنفيذها وتخفيض تكلفة الخدمات كالاتصالات والنقل والطاقة.[1]

وتعتبر البنية التحتية أساسية في تحديد موقع وحجم النشاط الاقتصادي حيث تعمل على خفض تكاليف المعاملات بما يمكن تلك الانشطة من اختراق الاسواق الجديدة ومع ارتفاع عدد المشاركين في السوق تتحسن فعالية السوق وهو ما يؤدي إلى الاستفادة من وفرات الحجم ويدفع الاقتصاد نحو النمو، كما أن توفير الوقت والتكلفة بسبب تحسين البنية التحتية للنقل يمكن أن يربط بشكل أفضل أسواق المنتجات وعوامل الانتاج ويعزز التجارة والتخصص بين الأقاليم ويزيد العوائد ويعيد تخصيص الأنشطة الاقتصادية.[2]

كما تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين يقلل من العيوب في النظام الاقتصادي ويقلل من تكاليف المعاملات مثل بيع وشراء الكتب والموسيقى والأفلام والدورات التدريبية عبر الإنترنت، وكذلك تطوير البرامج والمعلومات القيمة الأخرى التي تتجاوز البنية التحتية لحواجز دخول السوق.[3] وفي دراسة لـ Se-Hwan Joo, Gun-hoon Shin أثبتت أن القدرات التكنولوجية لها تأثير مباشر على أداء التصدير.[4]

---

1 عبد الفتاح أحمد نصره، زكي عبد المعطي أبو زيادة "**دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين**" مداخلة ضمن المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بعنوان: "**نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين**" المنعقد بتاريخ: 2019/4/3، غزة، فلسطين، ص7

2 محمد أحمد مطر "**تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000-2020**" مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 23 العدد 4، أكتوبر 2022، ص 105

3 Semir Daskapan "**Trade performance indicators in the new economy**" 23 May 2014, Available at the link https://www.researchgate.net/publication/228433065

4 بلوم سعيدة، شاهد عبد الحكيم، مرجع سابق، 838

2-الأعراف الثقافية[1]:

تتعدد الأعراف لتشمل احترام وحماية الحقوق المدنية وحقوق الملكية ولاسيما حقوق الملكية الفكرية، والحرية الاقتصادية والسياسية، وسيادة القانون والنظام، ووجود نظام قانوني يتسم بالشفافية وانخفاض مستويات الفساد وتقليل عدم اليقين وخفض تكاليف المعاملات وبالتالي تساهم هذه العوامل في زيادة معدلات النمو الاقتصادي،[2] كما تشمل الأعراف الثقافية النظام العام والمعاملات السائدة في البلاد والمستوى الأخلاقي والعلمي الذي يعكس مدى تطور وجدية المجتمع في المعاملات التي بدورها تكون سبب في إجراء بعض الصفقات من عدمها، إذا فالأعراف الثقافية لها أثر على الأداء التجاري بالإيجاب أو السلب حسب الحالة الثقافية التي تعيشها البلاد، وقد أظهر التقرير العالمي لسنة 2010 علاقة إيجابية قوية بين نجاح المجتمع في خلق بيئة عادلة ومتوقعة القواعد تشكل الأساس للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي، ومستوى الفرص المدفوعة بالتحسين للنشاط الريادي، فرواد الأعمال ذوي الطموح العالي لدهم حساسية بشكل خاص لسيادة القانون، فإذا كانت سيادة القانون ضعيفة، فإن لوائح الدخول للمشاريع ستظل تزيد من عدد رجال الأعمال الجدد، ولكن عدد أقل من هؤلاء سيسعون إلى النمو، لذلك إذا كانت الحكومة تسعى لدعم ريادة الأعمال من خلال تسهيل لوائح الدخول دون فرض سيادة قوية للقانون، فسيأثر بشكل سلبي على ريادة الأعمال وبالتالي على الأداء التجاري.[3]

رابعا: منظومة السوق الداخلية ودورها في تفعيل الأداء التجاري

إن الدول التي طبقت سياسة تجارية متجه نحو الخارج نجحت بقوة في تحقيق معدل نمو ايجابي وعالي للناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع في صادرات السلع المصنعة، فعالية كبيرة لرأس المال، ارتفاع نسبة العمالة وخاصة في قطاع الصناعة، وإذا قمنا بتحليل دقيق للعوامل التي ساعدت على هذا النجاح نجد ارتفاع العائد الاجمالي لعوامل الانتاج، تحرير التجارة الخارجية واسعار الصرف وديناميكية وفعالية المؤسسات وخاصة من خلال التجديدات التكنولوجية.[4] فالسياسة التجارية التصديرية تستلزم جملة من الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير الواجب اتباعها للوصول للأهداف المرجوة.

1-أعباء الاستيراد:

إن وظيفة الاستيراد تعد من أهم الوظائف في الدورة الاقتصادية والتي تستلزم استراتيجية مسطرة من أجل تسهيل عملية الإنتاج، ويعد النشاط الحيوي الذي يسمح بتدفق المواد الأولية والتقانة الحديثة، فإجراءات عملية الاستيراد بداية من تحضير وثائق الشراء واستلام المفاضلة بين العروض والاشراف على عملية العبور وتسديد اثمانها وصولا إلى استلامها وتخزينها إضافة الى وثائق وتكاليف تأمينها ونقلها تعتبر من أهم العوامل المساعدة على التوجه نحو الخارج في اقتناء المواد الأولية ذات الميزة التنافسية سواء من حيث النوعية الجيدة أو السعر المنخفض، وكذا استيراد التكنولوجيا وتجديد المعدات.

فكلما كانت هذه الاجراءات قليلة وذات تكلفة منخفضة كلما ساهمت في منح المنتوج ميزة تنافسية في الداخل وحتى الخارج، وساعدت المنتجين في التوجه نحو الخارج لاقتناء ما هو جديد وباقل تكلفة، والعكس في حالة كثرة وتباطأ الاجراءات

---

1 هي مجموعة الأحكام والضوابط التي تعارف عليها مجتمع ما، فأصبحت بمثابة القانون يلتزمون بها التزاما كاملا، بحيث تكون هذه الأعراف عونا للقانون في منع الجريمة والانحراف والمساعدة على نشر الفضيلة والخير.

2 طارق مصطفى غلوش وحمدي جمال حمدي خلف "**أثر العوامل المؤسسية علي النمو الاقتصادي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية**" المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 47، العدد 2، أفريل 2023، ص 104

3Siri Roland Xavier and other "**Global Entrepreneurship Monitor 2012 Global Report**" Global Entrepreneurship Monitor, Babson College, United States, 2013, P52

4 زايري بلقاسم "**تحرير الاستيراد وانعكاساته على الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي**" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 14، العدد 1، جوان 2006، ص173

وتكاليفها المرتفعة التي تنعكس سلبا على المنتوج المحلي، ويمكن لريادة الأعمال أن تساهم في زيادة حجم الواردات من خلال جلب اليد العاملة المؤهلة من تقنيين وفنيين وذوي الخبرة، والتقنيات الحديثة المستعملة في التصنيع كالبرامج والتجهيزات والمعدات المتطورة لاستعمالها في الإنتاج، فالتعليم العالي واستعمال التكنولوجيا سهل وأختصر الوقت، وبسط الإجراءات العملية في الاتصال بالمهندسين والمؤسسات المتخصصة، كما أن التمويل المباشر للمشاريع والمؤسسات ساهم بشكل مباشر في توسيع النشاط والابداع والابتكار في الوسائل وطرق الإنتاج وفتح أسواق جديدة.

وحسب تقرير منتدى MIT لريادة الأعمال العربية لسنة 2020 الذي يرصد القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجذبها الدول العربية سواء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو من خارجها، أظهرت أن المؤسسات الناشئة التي شاركت في مسابقة المؤسسات العربية الناشئة جذبت 27 مليون دولار من الاستثمارات من مصادر خارج بلد إقامة كل مؤسسة. وفيما غالبية هذه الاستثمارات مصدرها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن 43% منها هي استثمارات جذبت من مناطق جغرافية أخرى، وتمثلت ما قيمته 57% من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

واتجهت الهند لتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر كركيزة لبرامجها في مجال ريادة الأعمال بينما اتجهت أيرلندا إلى إدارة سياسة عالمية للمغتربين، ومن إجمالي أقل البلدان نموا تنظر بنغلادش وإثيوبيا إلى مغتربيها كأصول يمكن تسخيرها لأغراض برامجها في مجال تطوير ريادة الأعمال[2].

2-أعباء التصدير

يعتبر التصدير أبسط طريقة تستطيع بها المؤسسة الدخول إلى السوق الأجنبية، ويقصد به "قدرة الدولة ومؤسستها على تحقيق تدفقات سلعية، وخدمية ومعلوماتية ومالية، ثقافية، سياحية، بشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسيع ونمو وانتشار، وتوفير فرص العمل والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى والحصول على تكنولوجيا جديدة وغيرها".[3] فالإجراءات المتعلقة بالتصدير يجب أن تتسم بالمرونة والسلاسة وكذا قلة التكلفة من أجل تسهيل عملية تسريب المنتجات إلى الأسواق الأجنبية والتي بدورها تكون بمثابة عامل تشجيع للمستثمرين في التصنيع التصديري.

ويعتبر التصدير الصورة الأنسب لريادة الأعمال، حيث تساهم ريادة الأعمال إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40% و46% في الدانمارك وسويسرا، و30% في فرنسا والنرويج وهولندا، وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا وإلى 50% في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المؤسسات الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات، كما يمكن لريادة الأعمال أن تساهم في تخفيض حدة العجز في الميزان التجاري فتستطيع باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية أن تساهم في التصدير مباشر في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير، كما تساهم المؤسسات الريادية في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية أو

1 هلا فاضل "**مؤشر نضوج ريادة الأعمال العربية – نتائج وتوقعات**" منتدى MIT لريادة الأعمال في العالم العربي، 2020، ص 18، متاح على الرابط: https://www.mitefarab.org/impactreport

2 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "**ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي: بعيدا عن واقع سير الأعمال كالمعتاد، تقرير أقل البلدان نموا**" منشور للأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2018، ص 136

3 عماري جمعي "**استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص152

بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من الأجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة والتي تستخدمها المؤسسات الكبيرة كمدخل للمنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة.

وتؤدي ريادة الأعمال دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، وبالتالي اتاحة فرصة أكبر لتصدير انتاج المشروعات الكبيرة، لما تتميز به من ميزات نسبية وفورات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، فهي وكالات تابعة للدولة مثل الدواوين الوطنية لترقية الصادرات، غرفة التجارة الوطنية، دوائر التجارة والمؤسسات التجارية الخاصة، وتساهم هذه الوكالات بقسط كبير في إنجاح عملية التصدير.

خلاصة الفصل الأول

تناول الفصل الأول الجوانب النظرية العلائقية لموضوع ريادة الأعمال بالأداء التجاري، حيث تعتبر ريادة الأعمال من المواضيع التي لاقت اهتماما واسعا من طرف الاقتصاديين وذلك بمحاولة فهم ودراسة العوامل التي تتأثر بها وكذا التي تأثر فيها انطلاقا من أعمال شومبتر (1921) التي اعتبارها من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي حيث تساهم في بروز وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بالإبداع والابتكار والتنويع في المنتجات والرفع من الكفاءة الإنتاجية، وخلق فرص العمل وزيادة التنافسية والرفاهية كما أنها تعتمد على الذات والمبادرة وتحمل المخاطرة.

كما يعتبر مجال ريادة الأعمال من أكثر المجالات التي حظيت باهتمام السياسيين وصناع القرار بداية من الربع الأخير من القرن العشرين، خاصة وأن هذه الفترة شهدت حملت ترويجية لمفاهيم تعتبر من المؤشرات المعبرة عن ريادة الأعمال كتكنولوجيا المعلومات والاتصال والابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاهتمام بالبنية التحتية...وغيرها،

إن هذا الاهتمام المتزايد بقطاع ريادة الأعمال من طرف الدول المتقدمة والنامية على حد سوى سببه الآثار التجارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتأتى من جراء تطبيقها والاهتمام بها، فريادة الأعمال تنهض بالمجتمعات من مستوى الفقر إلى مستويات اجتماعية واقتصادية مقبولة وحتى عالية، وقد تنهض بها أيضا إلى مصاف الدول الأكثر ثراء في العالم ويشير لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) لسنة 2010 إلى وجود علاقة طردية بين الزيادة في أنشطة الريادة وبين الزيادة في نمو اقتصاديات الدول التي شملها التقرير حيث اعتبر الريادة مهمة في المجتمعات المعاصرة لما تحدثه من آثار إيجابية تتمثل في إحداث التغير والتحول، وإيجاد العديد من المشروعات التي تعد مهمة لتنمية الاقتصاد وتطوره.

الفصل الثاني

الادبيات التطبيقية لأثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري

تمهيد

لقد نال مصطلح ريادة الأعمال اهتمام واسع على الصعيد الدولي من طرف الحكومات والمنظمات والمراكز الدولية المتخصصة ومراكز البحث والباحثين الأكاديميين والاقتصاديين على حد سوى، فريادة الأعمال ظاهرة تجلت في جميع أنحاء الاقتصاد الدولي وبأشكال مختلفة مع العديد من النتائج المختلفة، ولا ترتبط هذه النتائج دائما بالجانب المالي فقط، فقد تكون مرتبطة بزيادة العمالة، أو معالجة عدم المساواة، أو حتى بالقضايا البيئية، ويتجلى التحدي الحقيقي في فهم سلوك هذه الظاهر المتعددة وقد تعرضت العديد من الدراسات العربية منها والأجنبية إلى دراسة ريادة الأعمال والأداء التجاري وعليه فقد تم في هذا الفصل تحليل ودراسة مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أو بأحد شقيه وإبراز العلاقة بين إشكالية الموضوع الحالي وهذه الدراسات، ونقاط التقاطع بينهما، من أجل توضيح تموضع دراستنا من هذه الدراسات.

وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين تناول الأول منه عرض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشقيه ريادة الأعمال والأداء التجاري، فيما تطرق المبحث الثاني إلى مناقشة هذه الدراسات وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة ومناقشتها

تناولت العديد من الدراسات مصطلحي ريادة الأعمال والأداء التجاري سواء بشكل أدبي من حيث المفهوم ومراحل التطور ومعايير التقييم أو بشكل تجريبي بتقدير تأثيره وتأثره بمعايير اقتصادية واجتماعية وثقافية، وكذا العلاقة بين ريادة الأعمال والأداء التجاري. وقد تناول هذا المبحث بعض الدراسات السابقة التي تطرقت لمصطلحين سواء العربية منها والاجنبية.

أولا: ريادة الأعمال في ضوء الدراسات السابقة ومناقشتها

1-الدراسات العربية

- دراسة (بختاوي آمال، صوار يوسف، 2022) والمعنونة بـ "**أثر ريادة الأعمال الاجتماعية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة لعينة من الدول الآسيوية–**" هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين ريادة الأعمال الاجتماعية والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من ثمانية دول آسيوية (أستراليا– الصين– اندونيسيا– اليابان– ماليزيا– كوريا الجنوبية– تايلاندا– فيتنام) للفترة 2015-2019 باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية بالاعتماد على منهجية المربعات الصغرى الجزئية (Smart PLS) حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي وضعيف للريادة الاجتماعية على النمو الاقتصادي.

وقد استعان الباحث بمتغيرات كامنة في النموذج لقياسها بمتغيرات جلية ندرجها في التالي:

المتغيرات الكامنة: النمو الاقتصادي، ريادة الأعمال، ريادة الأعمال الاجتماعية، الابتكار، المؤسسات

المتغيرات الجلية: (GDPPC) الناتج الداخلي الخام، (HD) مؤشر التنمية البشرية، (OE) مؤشر ريادة الأعمال، (SE) الأعراف الاجتماعية والثقافية، (TPPC) إجمالي براءات الاختراع للمقيمين، (EI) مؤشر الحرية الاقتصادية، (RL) مؤشر سيادة القانون، (RQ) جودة التنظيم.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين ريادة الأعمال العامة والنمو الاقتصادي كما بينت الدراسة أن متغير المؤسسة له تأثير إيجابي وقوي على الريادة العامة والنمو ووجود علاقة سالبة وضعيفة للريادة الاجتماعية مع النمو الاقتصادي.

- دراسة (شادلي شوقي، 2022) والموسومة بـ "**أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نشاط ريادة الأعمال في بعض دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة قياسية خلال الفترة (2008_2017)**" هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير تكنولوجيا لمعلومات والاتصال من خلال اشتراكات انترنات النطاق العريض وتكلفة التكنولوجيا على نشاط ريادة الأعمال في بعض دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 2008_ 2017، باستخدام إجمالي كثافة مؤسسات الأعمال الجديدة الصادرة عن البنك الدولي كمؤشر على تطور ريادة الأعمال كمتغير تابع، أما قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال فعبر عنها من خلال اشتراكات انترنات النطاق العريض الثابتة وسعر التكنولوجيا بالاعتماد على سعر اشتراكات انترنات النطاق العريض الثابتة من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات كمتغيرات مستقلة وذلك بتقدير النماذج الثلاثة للسلاسل الزمنية المقطعية: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ولتقدير النماذج الثلاثة للبيانات المقطعية الزمنية استخدم عدة اختبارات وهي: اختبار F_Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي، واختبار مضاعف لغرانج (LM) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي، واختبار هوسمان (HT) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة.

وتكمن أهمية البحث في محاولة فهم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ريادة الأعمال واتجاهها بالتطبيق على بعض الدول العربية والتي تنشط في بيئة مختلفة عن الدول المتقدمة من خلال التعرف على العوامل التي يمكن أن يكون لها أثر على الرفع من ريادة الأعمال من خلال توفرها وتأثير سعرها بهدف تصميم سياسات ملائمة لريادة الأعمال.

أظهرت نتائج الدراسة أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم وأن اشتراكات انترنات النطاق العريض الثابت تؤثر على ريادة الأعمال بشكل موجب، بينما سعر التكنولوجيا يؤثر على ريادة الأعمال بشكل سالب، ويفسر تكنولوجيا المعلومات والاتصال ريادة الأعمال لدول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) بنسبة 97,43%.

● دراسة (مها يوسف جليل الهويدي، 2022) والموسومة بـ "**دور التحول الرقمي في دعم ريادة الأعمال التنظيمية**" هدفت هذه الورقة البحثية دراسة دور التحول الرقمي في دعم ريادة الأعمال التنظيمية وقد توصلت إلى جملة من النتائج نذكرها في التالي:

-التحول الرقمي هو منظومة متكاملة تستند إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أعمال المؤسسات، بهدف تطوير أداء القيادات للوصول إلى مستوى عالي من الكفاءة والفاعلية المؤسسية.

-تنطوي ريادة الأعمال التنظيمية على العديد من الأبعاد المهمة، يأتي في مقدمتها: الابتكار (المنتجات، الأسواق، العمليات، الأساليب التكنولوجية، الأساليب الإدارية- الاستراتيجيات)، استثمار الفرص داخل المنظمات القائمة، خلق المشروعات الجديدة داخل المنظمات القائمة، الصفة الرسمية أو غير الرسمية للأنشطة الريادية، تعدد مستويات أداء الأنشطة الريادية (المنظمة-الأقسام- المستوى الوظيفي- المشروع)، توافر توليفات جديدة من الموارد داخل المنظمة، تحول أو تعيد ميلاد المنظمات القائمة، تجديد الأفكار والرؤى التنظيمية للمنظمات القائمة.

-ريادة الأعمال التنظيمية هي عملية تنطوي على التزام المنظمة بإتاحة الفرصة للعاملين فيها للقيام بجهودهم الريادية، بهدف رفع مستوى القدرات الابتكارية والتنافسية للمنظمة، وصولا إلى تحسين مستوى الربحية ودعم المركز التنافسي للمنظمة في أسواق منتجاتها الحالية والمرتقبة.

● دراسة (فاطيمة الزهرة بوداود، 2022) والمعنونة بـ "**دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال بالجزائر**" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال بالجزائر حيث تعتبر الحاضنات من أهم الآليات التي تساهم في إمداد المشاريع الريادية بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم والمساعدة وكذا توضيح مفهوم ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال، وإبراز دور حاضنات الأعمال في احتضان المشاريع الريادية، والتطرق لأهم معوقات وأسباب نجاح حاضنات الأعمال، إلى جانب توضيح أهم الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال، والتطرق للعلاقة المتبادلة التأثير بين حاضنات الأعمال والريادة.

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال التطرق للعلاقة التفاعلية بين حاضنات الأعمال كأهم مرتكزات البنية التحتية للريادية وبين العمل الريادي الذي يعد العامل الأساسي لقيام واستمرار حاضنات الأعمال، وقد خلصت بالنتائج التالية:

-تمثل حاضنات الأعمال الركيزة الأساسية لتأسيس ونمو ونجاح المشروع الريادي، إلا أن حاضنات الأعمال في الجزائر تعاني عدة نقائص منها تأخر المشرع الجزائري في إصدار المراسيم التنظيمية، وضعف المورد البشري المؤهل، وضعف مجالات البحث والتطوير، ما جعل دورها محدود؛

-وجود علاقة متفاعلة بين الريادة والاحتضان، ففي الوقت الذي توفر فيه الحاضنات الدعم المادي والمعنوي لريادة الأعمال وتنمية روح الإبداع، فإن وجود وانتشار ريادة الأعمال ومشروعاتها الجديدة يعد عاملا أساسيا محرك لازدهار صناعة الحاضنات؛

–ضعف مساهمة المشاريع المحتضنة في الجزائر في توفير مناصب الشغل مقارنة بعدد المناصب الموفرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية كونها مشاريع نوعية ذات أفكار مميزة وإبداعية والتي توظف عدد قليل من العمال؛

–محاولة الحكومة الجزائرية عصرنة قطاع الحاضنات من خلال قانون المالية لسنة 2020 بإصدار قوانين خاصة في مجال ريادة الأعمال وإنشاء المؤسسات الناشئة؛

وقد أوصت الباحثة بـ:

–الاعتماد على آليات الدعم الفني المتخصص والتي يمكن أن توجد عن طريق التوسع في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات التقنية والمؤسسات المشابهة الداعمة للمشروعات الجديدة الناشئة في بيئة الأعمال الجزائرية.

–إدارة الخدمات الإرشادية والاستشارية، بناء عمى الدراسات البحثية التي تشمل تطوير خطة الأعمال، وتقديم المشورة التجارية، وإجراء تحليل الجدوى وتوفير الأفكار التجارية وإشراك الجامعات في ذلك؛

–الاستفادة من التجارب الدولية في توفير الفرص الملائمة للمشروعات الريادية وعملية احتضانها مثل التجربة الماليزية؛

–تأسيس كونفدرالية وطنية لحاضنات الأعمال يمكن أن يساهم بها رجال الأعمال من أجل تنظيم وتشجيع صناعة الحاضنات.

● دراسة (شيبوط سليمان، بن أحمد الحاجة سعيدة، 2021) والمعنونة بـ "**محددات ريادة الأعمال النسوية وفق مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية –مقاربة تحليلية –**" هدفت الدراسة إلى معرفة خصائص ريادة الأعمال النسوية بالمملكة العربية السعودية استنادا إلى محددات مؤشرات تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال عن ريادة الأعمال النسائية 2020-2019 وقد توصلت الدراسة إلى أن للمرأة السعودية اهتمام بالقيم الاجتماعية الإيجابية، وبمجال ريادة الأعمال كما أنها تدرك بوجود فرص لتأسيس عملها الريادي، وتؤمن بقدراتها اللازمة لفعل ذلك، وهذا ما يترجم ارتفاع معدل نواياها وإمكانية مساهمتها في توفير فرص العمل، بالرغم من خوفها من الفشل، وتتميز ريادة الأعمال النسوية بالمملكة العربية السعودية بمعدلات منخفضة في المراحل المستقرة مقارنة بمتوسط معدلات المرصد، عكس ما هو في المراحل المبكرة، لحداثة إدراكهن تبني الفكر الريادي، كما نلاحظ توجه رائدات الأعمال بالمملكة للقطاع التحويلي لاحتدام المنافسة في القطاع الاستهلاكي.

● دراسة (سمر الأمير غازي عبد الحميد، فاروق فتحي السيد الجزار، 2021) والمعنونة بـ "**دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى الواقع المصري)**" يهدف هذا البحث إلى دراسة دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة إلى الواقع المصري باستخدام المنهج الفرضي الحديث وتم استخدام سببية جرانجر بالإضافة إلى التحليل النظري خلال الفترة من **2008– 2019** احتلت مصر المركز **120** من بين **190** دوله في معدل سهوله أداء الأعمال سنة **2018** بمعدل 58,56% أما بالنسبة للدول العربية فقد احتلت المركز الثامن ولتحقيق ريادة الأعمال أهداف التنمية المستدامة في مصر بحسب رأي الباحثان لابد من توفر الشروط التالية:

الدعم المالي، السياسات الحكومية، البرامج الحكومية الداعمة لريادة الأعمال، التعليم والتدريب، نقل الأبحاث والتطوير، البنية التحتية التجارية والمهنية، إنفتاح الأسواق الداخلية، البنية التحتية المادية، المعايير الثقافية والاجتماعية.

ولقياس أثر ريادة الأعمال على التنمية المستدامة اعتمد الباحثان على المؤشرات التالية:

CO2: CO2 emissions (metric tons per capita) لقياس إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالأطنان المترية للفرد في العام والمتوسط العام 20 طن متري في السنة للفرد مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 4 أطنان كمقياس للبعد البيئي للتنمية المستدامة ومدى تحقق الجودة البيئية والحد الأدنى 8,5 طن متري في السنة.

GDPPC: الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة بالدولار (سنة الأساس 2010) كمقياس للنمو الاقتصادي الذي يمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

HDI: (Human development index) مؤشر التنمية البشرية ويعتبر أحد المؤشرات التي تقيس البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة حيث أنه مؤشر مركب يأخذ في الاعتبار التعليم والدخل والعمر المتوقع ويتراوح قيمته من صفر إلى الواحد الصحيح وكلما ارتفعت قيمته أرتفع مستوى التنمية الاقتصادية.

TEA: (Total early-stage entrepreneurial Activity) مقياس لريادة الأعمال وتمثل معدل النشاط الريادي الإجمالي ويقيس النسبة المئوية لعدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18و64 عاما الذين يحاولون بفعالية إنشاء أعمال أو يملكون ويديرون مسبقا أعمال تجارية لا يزيد عمرها عن ثلاثة أعوام ونصف.

وقد توصلت الدراسة من خلال سببية جرانجر إلى أن ريادة الأعمال تسبب التنمية البشرية وبالتالي تؤثر في البعدين الاقتصادي والاجتماعي من أبعاد التنمية المستدامة وأن ريادة الأعمال مسبب من مسببات النمو الاقتصادي وبالتالي تؤثر في تحقيق التنمية المستدامة وأن العلاقة بين ريادة الأعمال ومدى تحقق الجودة البيئية وهى تمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة تتجه من البعد البيئي إلى ريادة الأعمال أي أن مدى توافر بيئة جيدة يدعم ريادة الأعمال في مصر وتوصلت الدراسة أيضا من خلال التحليل النظري إلى أهمية زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل تفكير الشباب وتطوير حاضنات الشباب وتطوير منظومة التخطيط الكلى والتركيز على التعليم الفني والحد من الروتين الإداري في إنجاز المعاملات وتوسيع نطاق الدعم والاتجاه إلى تسجيل المشروعات قانونيا وتشجيع رواد الأعمال على ابتكار مشروعات لإدارة البيئة والاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر.

● دراسة (نغم حسين نعمة، حمزة باسم الورد، 2020) والمعنونة بـ "**تقييم التوجه الريادي في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة تجربة الأردن وماليزيا أنموذجا**" هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية ريادة الأعمال في دولة المملكة الأردنية الهاشمية ودولة ماليزيا، إذ ازداد الاهتمام بريادة الأعمال في الوقت الحالي، بسبب التقدم التكنولوجي والبيئة التنافسية للمشروعات المحلية والدولية والتي كان لها الأثر الكبير في بيئة الأعمال، وتعد ريادة الأعمال مهمة في نمو اقتصاد البلد على المستوى الكلي وعلى نمو المشروعات وتوسعها وحصولها على الموارد المادية والمالية، وذلك من اجل كسب رضا الزبائن وزيادة الربحية والحصة السوقية، ولا يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تزدهر إلا في مجتمع يتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر والاستعداد للمخاطرة وتبني الأفكار الجديدة وفهم آليات التنافس في السوق العالمي، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

-تعد الأردن من الدول المتوسطة في ريادة الأعمال، وتعد ماليزيا من الدول الجيدة في ريادة الأعمال، وذلك من خلال التصنيفات التي حصلت عليها في سنوات 2016، 2017 و2018 وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال المشاريع القائمة في هذه الدول؛

-تشكل المشروعات الريادية عاملا للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بما توفره من فرص للعمل، إضافة إلى توجيه المدخرات نحو الفرص المربحة واستغلالها في الشكل الصحيح الأمر الذي يحقق رغبات أكثر للمجتمع؛

-يرتكز نمو الاقتصاد على قدرة الابتكار وإنشاء المشروعات الريادية وتقديم الفرص الاستثمارية الجديدة باستمرار، مما يعزز القدرة التنافسية وتحقيق الهدف بإقامة مشروعات ريادية، كما قدم الباحثان مجموعة التوصيات التالية:

-القيام بنشر التثقيف والتوعية بأهمية أنشطة الابتكار والاختراع على كل المستويات المدارس، الجامعات، المعاهد؛

-تقديم برامج الدعم الإداري والفني والاستشاري عن طريق الدورات والندوات والمؤتمرات العلمية ودراسات التقييم للفرص الاستثمارية وجدوى المشروعات الريادية؛

-دعم الصناعات المحلية وتبني براءات الاختراع من اجل أن يكون الابتكار جزءا من ثقافة المجتمع؛

–الابتعاد عن التخطيط طويل الأمد واستبداله بالمشروعات الريادية المستندة على اغتنام الفرص التي تتناسب مع المتغيرات البيئية المتسارعة.

● دراسة (صكوشي أحمد، مجدل الخنساء، 2019) والمعنونة بـ **"ريادة الأعمال الاستراتيجية كأحد تطبيقات الإدارة المعاصرة– دراسة تحليلية لنموذج ريادة الأعمال الاستراتيجية –"** هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني من تتمحور فكرة هذه الورقة حول تبني المؤسسة الاقتصادية لمفهوم ريادة الأعمال الاستراتيجية كآلية من آليات الإدارة الحديثة، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والبحث عن التميز، وفي مجالي ريادة الأعمال والإدارة الاستراتيجية وذلك بالتركيز على كيفية استغلال الفرص والتكيف مع التغير، حيث تعتبر الفرص واحدة من أهم الروابط التي تربط ريادة الأعمال بالإدارة الاستراتيجية، فالريادة تهتم باكتشاف الفرص؛ أما الإدارة الاستراتيجية فمهمتها كيفية استغلالها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث هي: تعتمد ريادة الأعمال على الابتكار، والمبادرة، والاستباقية، وتحمل المخاطرة؛ كما أن آليات الإدارة الاستراتيجية لموارد المؤسسة توفر القاعدة الأساسية في البحث عن الفرصة والسعي إلى التميز؛ وإدارة الموارد الاستراتيجية تتضمن عدة أنشطة (هيكلة الموارد، وجمع الموارد في حافظة الأعمال التي تتضمن مختلف قدرات المؤسسة، استغلال الموارد وما إلى ذلك) من شأنها اكتشاف الفرص وتطوير الميزة التنافسية، والريادة الاستراتيجية مفادها البحث واستغلال الفرص. كما أن تقنص الفرص، والابتكار، وخلق قيمة جديدة، هي مهارات وصفات شخصية، وعليه حتى يتم تحقيق النجاح في ريادة الأعمال الاستراتيجية يجب تبني عقلية رائد الأعمال والتي تتمثل في أفكار وسلوكيات الفرد الخاصة تجاه إنجاز المشاريع الريادية.

● دراسة (حسين أحمد مصطفى، 2016) والمعنونة بـ **"دور رأس المال الفكري في بناء ريادة الأعمال، دراسة تحليلية لآراء مديري عينة من المستشفيات الخاصة في مدينة أربيل"** هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور رأس المال الفكري في بناء ريادة الأعمال بمكوناته الأربعة (أخذ المخاطرة، الاستباقية، الإبداع وشدة المنافسة) من وجهة نظر المديرين في المستشفيات الخاصة في مدينة أربيل، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

–عرض وتوضيح المفاهيم الخاصة برأس المال الفكري وريادة الأعمال وصياغاتها في إطار نظري يفسر طبيعة العلاقة وانعكاساتها في بناء ريادة الأعمال في المستشفيات الخاصة؛

– بناء مخطط قابل للدراسة لاختبار العلاقة والتأثير بين متغيرات البحث وبيان تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد والمتمثل في بناء ريادة الأعمال؛

– التعرف على مستويات رأس المال الفكري، ومدى الاهتمام ببناء ريادة الأعمال من وجهة نظر المديرين في المستشفيات الخاصة؛

- الكشف عن حقيقة ريادة الأعمال بوجود متغير البحث (رأس المال الفكري) في المستشفيات محل الدراسة.

وقد أفضت الدراسة إلى النتائج التالية:

–إن متغير رأس المال الفكري سجل وسط حسابي أعلى من الوسط العام، إذ جاء ترتيب هذه المكونات كالآتي: (رأس المال الهيكلي، رأس المال البشري، رأس المال الزبائني)؛

–إن المستوى العالي لرأس المال البشري في المستشفيات محل الدراسة بشكل عام حقق امتلاك المستشفى للأطباء من ذوي المهارات العالية؛

–إن المستوى العالي لريادة الأعمال، تؤكد تحقيق ريادة الأعمال في المستشفيات محل الدراسة في مدينة أربيل؛

-إن المستويات العالية للاستباقية والإبداع كمكونات لريادة الأعمال وبدرجات انسجام عالية، يعكس المستوى للاستباقية في توفر الرعاية الصحية فضلا عن تقديم الخدمات الإبداعية للمستفيدين؛

-إن المستوى العالي لشدة التنافسية دلالة واضحة على اهتمام المستشفيات محل الدراسة بأطباء يتمتعون بالفكر الريادي التي تمكنهم من التعامل مع متغيرات البيئة المعقدة؛

-أن المستشفيات محل الدراسة أخذت المخاطرة بأقل مستوى مقارنة مع المكونات الأخرى لمتغير ريادة الأعمال، وبدرجة انسجام قوية وهذا يدل على قدرتها في تقييم حجم المخاطرة فضلا عن وجود مستوى مقبول من التحكم الذاتي وحرية التصرف للأطباء.

- يدل معامل الارتباط على أن رأس المال البشري ذو علاقة أقوى مع ريادة الأعمال بدلالة مكوناته الأربعة.

-أثبتت نتائج الانحدار المتعدد وجود تأثير معنوي لرأس المال الفكري مجتمعة في ريادة الأعمال كما أشارت نتائج الانحدار البسيط على وجود تأثير معنوي لكل مكون من مكونات رأس المال الفكري في ريادة الأعمال.

وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها قدم الباحث مجموعة من المقترحات نذكر منها:

-العمل على جذب الأطباء والكادر الصحي ذوي الكفاءة والمهارة والموهبة للعمل داخل المستشفى، لاستغلاله في بناء ريادة الأعمال؛

-على المستفيات الخاصة في أربيل إيجاد قاعدة بيانات ملائمة تتعلق بالعاملين المبدعين فيها وإيجاد الأساليب الملائمة لقياس وتقييم رأس المال الفكري فيها.

-الاستمرار في المحافظة على الأطباء من ذوي المهارات العالية والخبرات المتراكمة ووضع الخطط والبرامج المستقبلية لتفعيل دور رأس المال البشري، المتمثل بالأطباء والكوادر الصحية بشكل يجعلهم أكثر فاعلية.

-الاستمرار في المحافظة على المستوى العالي لريادة الأعمال واستغلالها كميزة تنافسية، وتفعيل دور التوظيف الكفء في تعزيز (الاستباقية، الإبداع، أخذ المخاطرة وشدة التنافسية).

-استغلال بعد الاستباقية والإبداع من خلال عقد اللقاءات والاستفادة من أفكارهم والمشاركة بعمليات صناعة القرار، وزيادة الاهتمام بعنصر المخاطرة وشدة المنافسة للوصول إلى أداء عالي وريادة الأعمال.

-ضرورة استثمار العلاقة القوية بين رأس المال الفكري وريادة الأعمال على المستوى الكلي والجزئي وتوجيه هذه العلاقة نحو خدمة الرعاية الصحية.

● دراسة (إيثار عبد الهادي محمد، سعدون محمد سلمان، 2011) والمعنونة بـ "**دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية**" هدفت هذه الدراسة إلى الربط بين دور المشرعات الريادية ومستوى تهيئة البنية التحتية والدعم المناسب لنشؤها وتطورها وبين تحسين أوجه التنمية المختلفة لا سيما الاقتصادية وقد خلصت بمجموعة من النتائج نوجزها في التالي:

_تمتاز المشروعات الريادية بكبر الحجم وسرعة تحقيق الأرباح وبكونها أساس المشروعات الكبيرة؛

_تقوم المشروعات الريادية على الابتكار وتقديم أفكار إبداعية سباقة ذات تميز ومخاطرة عالية؛

_تشكل المشروعات الريادية عاملا" للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بما توفره من فرص عمل، إضافة إلى توجيه المدخرات صوب الفرص المربحة؛

_تنشأ المشروعات الريادية من فكرة متفردة في صناعة ذات نمو، وتمويل مناسب وريادي مبادر لتنفيذ المشروع بنجاح، فيما تمثل ريادة المؤسسة مغامرة لنمو الأعمال من الداخل إلى الخارج؛

_يرتكز نمو الاقتصاد على قدرة الابتكار وإنشاء المشروعات الريادية وتقديم فرص استثمارية جديدة باستمرار مما يعزز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة؛

_تزايدت أهمية المشروعات الريادية في التنمية الاقتصادية بعد تشجيع المبادرات الفردية لدورها في توفير فرص العمل والحد من الفقر واستثمار وتطوير رأس المال البشري وزيادة القيمة المضافة؛

_لا زالت المشروعات الريادية الغربية صغيرة وخجولة سواء في أهدافها أو إمكاناتها أو مستوى الدعم المقدم.

وقد قدم الباحث جملة توصيات نذكر منها تقديم الدعم التمويلي والإداري والتنظيمي والقروض الميسرة لتشجيع تبني الأفكار الجديدة الممكنة والمجدية اقتصاديا وتحويلها إلى مشروعات منتجة، دعم غرف الصناعات المحلية، وتبني براءات الاختراع من أجل أن يكون الابتكار جزءا من ثقافة المجتمع.

● دراسة (رسلان محمد، نصر عبد الكريم، 2011) والمعنونة بـ "**واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني**" هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تشخيص أبرز المعوقات الماثلة أمامها، باعتبارها نواة العمل الريادي في الاقتصاد الفلسطيني، ووضع المقترحات الممكنة والهادفة إلى تذليل هذه المعوقات، وبالتالي نموها وتطورها في ضوء التجارب العالمية والإقليمية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها، باستخدام منهجية التحليل الوصفي.

وتكمن أهمية الدراسة في محاولة استكشاف ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال استعراض بعض تجارب الدول النامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها وتشجيعها، وذلك بغية الاستفادة من هذه التجارب، وتمثلت هذه الدول في الإمارات العربية المتحدة، تونس والهند.

وقدم الباحث مجموعة من البرامج الواجب تطوير آلية عملها والمتوافرة على مستوى الدولة لدعم قطاع الصناعات الصغيرة، والتي من خلالها يمكن أن تدفع بمستوى هذا القطاع وتمثلت هذه البرامج في:

-المؤسسات الأهلية، مراكز التدريب، مؤسسات التمويل، حاضنات الأعمال التكنولوجية، المدن الصناعية، الاتحادات الصناعية، نظام المواصفات والمقاييس، الاتفاقيات الدولية في المجالات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى أن المشروعات الريادية في الأراضي الفلسطينية تعاني من العديد من المشكلات والمعوقات التي تعترض نموها وتطورها، كمحدودية رأس المال المستثمر، وارتفاع التكاليف الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية، واعتماد تلك المشروعات على التمويل الذاتي المحدود، وصعوبة حصولها على قروض ميسرة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، ومن أبرز المعوقات التي تعترض المشاريع الريادية الفلسطينية عدم تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، واعتمادها على الخبرات العائلية الموروثة، واستخدام الأيدي العاملة غير المدربة والمؤهلة، والأساليب التكنولوجية القديمة، مما ينعكس على مستويات الطاقة الإنتاجية للمشروعات المحلية، وعدم تحقيق أية وفرات اقتصادية، وبالتالي رفع تكاليف منتجاتها، وتعرض المنتجات المحلية للمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية وكذا الظروف السياسية، وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات ندرجها في التالي:

ضرورة تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات التي من شأنها تحسين أداء المشروعات الريادية لخدمة الاقتصاد الفلسطيني وتفعيلها، ويتمثل ذلك في توفير الخدمات الاستشارية وتقديمها في مجال الفرص الاستثمارية، ودراسات الجدوى الاقتصادية لرفع المستويات الإنتاجية، وتقديم خدمات التدريب العالية للعاملين في تلك المشروعات، ومصاحبتهم في الوصول إلى مصادر التمويل كالبنوك ومؤسسات الإقراض الخاصة، ومن ناحية أخرى، ينبغي على الصعيد الرسمي توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لعمل المشروعات الريادية، وإيجاد البيئة القانونية والتشريعية الملائمة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونشر ثقافة الريادة في المجتمع الفلسطيني من خلال مؤسسات التعليم العالي لتشجيع الأفكار الريادية الممكنة، وليس هذا فحسب، بل ينبغي

زيادة الدور الحكومي وتفعيله في دعم المشروعات الصغيرة وتنميتها من خلال إنشاء جهة حكومية متخصصة للتعامل مع هذه المشروعات، وكذلك ضرورة مراجعة وتقويم السياسات الاقتصادية المتبعة بما فيها الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مما يخدم مصلحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحمايتها وتطويرها.

2-الدراسات الأجنبية

- دراسة (SADIGOV، Rahim، 2022): والمعنونة بـ **"Impact of digitalization on entrepreneurship development in the context of business innovation management"** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح اتجاهات الرقمنة الحالية من منظور إدارة الابتكار في الأعمال، والتي زادت أهميتها بشكل كبير خلال جائحة COVID-19.وتم تحليل العلاقة بين مؤشرات الملف الشخصي المبتكرة والرقمية ومستوى تطوير ريادة الأعمال وإثباتها بناء على التجربة العالمية والأوروبية بشكل عام وأذربيجان بشكل خاص، فالهدف الرئيسي للدراسة هو التأكيد التجريبي، وإضفاء الطابع الرسمي، وتقييم تأثير الرقمنة على تنمية ريادة الأعمال في أذربيجان، وبعض الدول الأوروبية والآسيوية لتحسين السياسة العامة في المجالات قيد الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تطبيق الأساليب العلمية في التحليل الإحصائي والبياني والارتباط والانحدار والنمذجة الاقتصادية والرياضية باستخدام برامج Excelو Stata، تتكون قاعدة المعلومات الخاصة بالدراسة من الأوراق البحثية والمنشورات العلمية في مجال إدارة الابتكار والاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، بالإضافة إلى بيانات البنك الدولي لعينة من 14 دولة في أوروبا وآسيا (أذربيجان، جمهورية التشيك، إستونيا، جورجيا والمجر وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفينيا وجمهورية سلوفاكيا وأوكرانيا) للفترة 2006-2020 حيث وصف الباحث الاتجاهات في العدد الإجمالي للمؤسسات الجديدة، والكثافة الإجمالية للأعمال التجارية وكثافة الأعمال الجديدة في البلدان المدرجة في العينة، ومؤشرات التكلفة النسبية للإجراءات ووقت بدء عمل تجاري في البلدان المدروسة، ويولى اهتمام خاص لتصدير واستيراد سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات والحاسوب، تم بناء نموذج انحدار بيانات اللوحة مع التأثيرات الثابتة لتحديد تأثير معلمات الرقمنة على معلمات تطوير قطاع الأعمال، قد يكون تقييم تأثير الرقمنة على تطوير ريادة الأعمال في أذربيجان والدول الأوروبية والآسيوية الأخرى مفيدا للعلماء والباحثين والسلطات العامة والحكومات المحلية وهياكل الأعمال ورجال الأعمال، وقد أعتمد الباحث على المتغيرات التالية للقياس:

- ✓ صادرات وواردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٪من إجمالي صادرات وواردات السلع)؛
- ✓ الكمبيوتر والاتصالات والخدمات الأخرى (٪من واردات وصادرات الخدمات التجارية)؛
- ✓ الاتصالات والكمبيوتر وما إلى ذلك (٪من صادرات الخدمات)؛
- ✓ الاتصالات والكمبيوتر وما إلى ذلك (٪من واردات الخدمة، ميزان المدفوعات)؛
- ✓ صادرات التكنولوجيا العالية والمتوسطة (٪من الصادرات المصنعة)؛
- ✓ قيمة التصنيع المضافة ذات التقنية المتوسطة والعالية (٪قيمة التصنيع المضافة) كمتغيرات مستقلة وأما المتغيرات التابعة فتمثلت في:
- ✓ تكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية (٪من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي)؛
- ✓ كثافة الأعمال الجديدة (تسجيلات جديدة لكل 1000شخص تتراوح أعمارهم بين 15و 64 عاما)؛
- ✓ الأعمال الجديدة المسجلة (العدد)؛
- ✓ إجراءات بدء تسجيل الأعمال التجارية (رقم)؛
- ✓ الوقت اللازم لبدء عمل تجاري (أيام).

وقد أظهرت نتائج التحليل الاقتصادي القياسي أن تطوير قطاع الأعمال يعتمد إلى حد كبير على التوسع في التقنيات الرقمية. إنه يوضح ببلاغة الأهمية الاستراتيجية لضمان القدرة التنافسية وأداء الأعمال لبناء نظام إدارة أعمال لا يعتمد على الأسلوب الكلاسيكي بقدر ما هو نهج مبتكر.

سمح تلخيص نتائج النمذجة بالإشارة إلى أن نشاط التصدير للمؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من حيث البرامج ومعدات الكمبيوتر) أكثر أهمية لتطوير الأعمال في البلدان الأربعة عشر المختارة في أوروبا وآسيا من نشاط الاستيراد، بالإضافة إلى ذلك، فإن تكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هي المقياس الأكثر حساسية لتطور ريادة الأعمال إلى التغيير الرقمي، في حين أن عدد إجراءات بدء العمل لتسجيل مؤسسة هو الأقل اعتمادا على التوسع الرقمي من بين معايير التطور الرقمي التي تم أخذها في الاعتبار في الدراسة، فإن أهم محرك رقمي لأداء ريادة الأعمال هو نمو حصة أجهزة الكمبيوتر والاتصالات والخدمات الأخرى في صادرات الخدمات التجارية. وفي الوقت نفسه، فإن المانع الأكثر أهمية هو زيادة حصة الاتصالات، وأجهزة الكمبيوتر، وما إلى ذلك، وصادرات الخدمات.

- دراسة (ALAREENI Bahaaeddin & KHAMIS Reem ،GHURA Hasan ،HAMDAN Allam Hamdan، 2022): والمعنونة بـ "**Entrepreneurship Growth in Emerging Economies: New Insights and Approaches**" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح واقع ريادة الأعمال في بلدان الاقتصاديات الناشئة وكيفية تطوير منهج ريادة الأعمال للمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام وقد أكد الباحثين أن بلدان الاقتصاديات الناشئة تتميز بإرث تاريخي وثقافي وجغرافي متنوع وبسبب التغيير في الظروف الاقتصادية والنمو المتسارع لرجال الأعمال في الاقتصاد العالمي تم التركيز بشكل كبير على دور ريادة الأعمال في الاقتصاديات الناشئة والديناميكيات المؤسسية وصلتها بتعزيز جودة ريادة الأعمال في الاقتصاديات الناشئة. وهكذا، يمكن لرؤى جديدة معالجة حقيقة التفاعل بين المؤسسات الحكومية والخاصة على تنمية النشاط الريادي بالبحث في مجالات ريادة الأعمال، فهناك حاجة إلى فهم أفضل لكيفية قيام الحكومات بتحسين قراراتها السياسية لصناعة رجال الأعمال والعمليات الاستراتيجية التي يجب أن تتخذ في الأزمات ويتضح هذا جليا في أزمة جائحة COVID-19، الذي يطرح العديد من التحديات للحكومات ورجال الأعمال.

علاوة على ذلك، يجب تشجيع البحث العلمي في الريادة فهناك نقص في البحث العلمي بشكل أساسي حول ريادة الأعمال في الاقتصاديات الناشئة مثل لبنان، الأردن وتركيا، إذ يؤدي (التفاعل بين المؤسسات الحكومية والخاصة، البحث العلمي في مجال ريادة الأعمال) إلى اتجاهات مثمرة لاستكشاف المزيد من التفاصيل عن تجارب رواد الأعمال، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي يعملون فيها، وكيف تصطف هذه المتغيرات مع الرياديين بشكل عام حول كيفية مساهمة ريادة الأعمال في النمو الاقتصادي المستدام.

- دراسة (CHIHAB Naima، LAKBIR Abderrahman، 2022): والمعنونة بـ "**L'Orientation Entrepreneuriale des PME agricoles de la region Fès-Meknès : Etude qualitative**" هدفت هذه الدراسة إلى فحص كيفية توجيه ريادة الأعمال المتعلقة بالمؤسسات الزراعية في منطقة فاس مكناس المغربية وبشكل أكثر تحديدا، في قياس مدى أبعاد ريادة الأعمال في المشاريع الزراعية بجهة فاس مكناس، فضلا عن آثارها على القدرة التنافسية للمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، مستخدمة في ذلك الدراسة القياسية الاستطلاعية لـ 15 مؤسسة زراعية صغيرة ومتوسطة في منطقة فاس مكناس، وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة التي تمت مقابلتها تميل إلى الابتكار والمخاطرة والاستباقية في منهجية عملها.

وخلصت الدراسة إلى أن أفراد العينة هم من المبدعين ويميلون إلى المخاطرة عن طريق دخول أسواق جديدة وغير معروفة وكذا اقتراض المال، والتصدير المباشر وتطبيق التقنيات الجديدة في الإنتاج وتنظر إلى الابتكار على أنه كل شيء جديد وان لم يكن جديد في السوق وان لم يكن جذري، كما أن الابتكار في تكييف المنتجات والخدمات الجديدة مع احتياجات العملاء من ضمن الأولويات في العمل، وفي الختام أكد الباحثان على أن الأبعاد الثلاثة للريادة (الابتكار، المخاطرة والاستباقية) لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة.

- دراسة (BOUYACOUB Leila، 2021): والمعنونة بـ **"La densité des Petites et Moyennes Entreprises (PME): indicateur de mesure de l'entrepreneuriat "** هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقديم كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال بعده المفاهيمي والمنهجي، واستخداماته المختلفة من قبل الباحثين والمنظمات الوطنية والدولية كمؤشر محدد لتقييم نشاطها في النسيج الاقتصادي للبلدان، كما قدمت تطور كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع إجراء تحليل مقارن لهذا المؤشر في الجزائر مع دول أخرى في العالم تمثلت في السنغال، مصر، تونس، الكاميرون وجنوب إفريقيا حيث تم تقديم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME)كرمز لتطور الاقتصادي، فأصبحت هذه الظاهرة عنصرا حاسما في عملية تراكم الثروة وتعكس تحول ما يسمى بالمجتمعات المعاصرة والحديثة نحو ثقافة "ريادة الأعمال" لغرض القياس الدولي، وغالبا ما تستخدم الدراسات السابقة حول النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثافة الأعمال كمؤشر مرجعي، هذا المؤشر هو الخطوة الأولى في مراقبة البيئة الاقتصادية وأداء ريادة الأعمال فيها وبالتالي، يعد تقييم نشاط ريادة الأعمال في البلدان مجالا جديدا للدراسة نسبيا حتى نهاية التسعينيات، أطلق المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) استطلاعاته السنوية بناء على مؤشرات قابلة للمقارنة على مدار العقد الماضي، تم إنشاء مؤشرات وقواعد بيانات أخرى، مثل قاعدة بيانات EIM COMPENDIA وبيانات مسح ريادة الأعمال لمجموعة البنك الدولي كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مؤشر قياس ريادة الأعمال، وبشكل عام، يوجد عدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (لكل 1000نسمة) في الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع ومع ذلك، فإن الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط الأدنى (على سبيل المثال، في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى) لديها أعلى معدلات نمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد العالمي، سجلت المؤسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو سنوي يبلغ حوالي 5.2٪ منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وبحسب رأي الباحث فكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفسر مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي، ولا مستوى دخل الفرد إذ تتجاوز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمتها في دخل الأسرة وتراكم الثروة، وهي تعتبر عوامل استقرار للدورة الاقتصادية ومع ذلك، فهي تعتمد على نظامها البيئي الاقتصادي وتواجه باستمرار إخفاقات السوق والبيئات الاجتماعية والاقتصادية المضطربة.

وقد خلصت النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسة إلى أن كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال منخفضة جدا مقارنة بالدول المماثلة مثل تونس ومصر، وهي بعيدة عن المعايير الدولية بالنسبة لكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية، كما أن هناك إمكانات ريادية قوية في بعض البلدان، أكثر من غيرها خلال الفترة المدروسة إضافة إلى ذلك فقد اعتمدت الدراسة على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون مؤشرا مفيدا للسلطات المحلية التي تحاول تحديد الوضع الحالي لديناميكية الأعمال في بلدانهم، ويقدم نظرة أوسع لظاهرة ريادة الأعمال ويسهل تحديد نقاط القوة والضعف فيها، ويفتح إمكانيات لسياسات السلطة المحلية التي تهدف إلى تعزيز الإجراءات الأكثر ملائمة ومع ذلك، فإن العديد من هذه المؤشرات الكمية تعاني من صعوبات منهجية وإحصائية وفقا لبعض الباحثين، عندما يتعلق الأمر بإجراء مقارنات على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي، فإنهم لا يقدمون دائما صورة كاملة بما فيه الكفاية للنشاط الاقتصادي للمؤسسات.

- دراسة (**Yasmine Hussien Ramzy**، 2020): والمعنونة بـ "**Entrepreneurship and Small-Medium Enterprises Impact on the Egyptian Tourism Industry** " تطرقت هذه الدراسة إلى ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيرها على مجال السياحة المصرية وخلصت إلى أن الحكومة المصرية بذلت مجهودات هائلة لتعزيز وتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الاهتمام كان موجه لصناعة المنتجات لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية في حين أنها أهملت القطاع السياحي على الرغم من أن معظم المشاريع السياحية هي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تحتاج إلى نشاط ريادي كبير مع ذلك فإن صناعة السياحة المصرية تفتقر إلى وجود ثقافة ريادة الأعمال مما يعيق عملية التنمية وأكد 31٪ من المستجيبين أنهم لم يتوسعوا بسبب عدم اليقين في بيئة الأعمال السياحية، وأن 93٪ منهم لم يتلقوا تدريبا رسميا فيما يتعلق بتشغيل أعمالهم وإدارتها والترويج لها واستخدام تكنولوجيا المعلومات. على الرغم من حقيقة أن التدريب يمكن أن يساعدهم على اكتساب الميزة التنافسية التي يفتقدها دائما أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات السياحة، كما أن 87.9٪ من المستجيبين يعتقدون أن هناك فرصا تنموية تتيحها المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة في المناطق المحلية لوجود خدمات معينة لا يمكن تقديمها من قبل المؤسسات الكبيرة أو متعددة الجنسيات، خاصة في فترات عدم الاستقرار.

يعتقد 97.2٪ من أفراد العينة أن هناك العديد من المعوقات التي تواجهها المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة في بيئة العمل، هذا بالإضافة إلى المشاكل التي يواجهها القطاع بالنسبة للإجراءات القانونية والأطر التنظيمية والرقابية والإجراءات الإدارية، ومع ذلك، تشير البنوك إلى افتقار شفافية المؤسسات، والصعوبات في استخدام الضمانات، وعدم اليقين بشأن حقوق الدائنين كعوائق أساسية أمام مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل المصرفي.

- دراسة (Edwige Mbambu Syayighanza ,2020): والمعنونة بـ "**Compétences entrepreneuriales des femmes et performance des PME à Goma**" هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة السببية بين مهارات تنظيم المشاريع النسوية وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستهدف المسح فئة من رائدات الأعمال ناشطة في بلديتي مدينة غوما، معتمدة في ذلك بشكل أساسي على المنهجية النوعية والكمية لـ 53 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية التي تعود ملكيتها للعنصر النسوي والتي تنشط في عدة تخصصات منها الخياطة ومواد التجميل، الأواني المنزلية، والملابس، تصفيف الشعر..... وقد تم جمع البيانات على مرحلتين: المسح النوعي والكمي، مستخدما عدة برامج لتحليلها وهي: الانحدار الخطي الكلاسيكي لـ EViews10 وSPSS 23,0 وMS Office EXCEL 2016 وأظهرت النتائج أن 84.906٪ من النساء لديهن مستوى مهارة مقبولة في تنظيم المشاريع فيما تمثل ما نسبته 1.887٪ فقط من النساء لديهن نسبة كفاءة متوسطة، و13.208٪ لديهم مستوى منخفض من مهارات تنظيم المشاريع هذه النتائج توضح أن مدينة غوما تجمع غالبية رائدات الأعمال فيها ممن يمتلكن مهارات إدارية وفنية مقبولة في ممارسة مهنهم في تنظيم المشاريع، كما أظهرت هذه الدراسة أن نشأة المشروعات النسائية الصغيرة والمتوسطة في مدينة غوما تتمتع بمستوى مختلف في الأداء المالي، كما يلاحظ أن أعمالهن التجارية أصغر وينشئن أرباح أقل بسبب الصراع بين العمل الوظيفي والواجب الأسري، كما أظهرت النتائج وجود علاقة تأثير إحصائيا كبيرة بين المهارات الريادية للمرأة في مدينة غوما والأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لها، وبالنظر إلى قيمة T-Student القريب من 0.0000 التي تثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة ريادة الأعمال للمرأة في المدينة Goma والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة (Oyedele Ola Olusegun and others، 2019): والمعنونة بـ "**impact of technopreneurship on business performance**" تناولت هذه الدراسة مدى تأثير ريادة الأعمال التقنية على

أداء الأعمال بين المؤسسات الزراعية وخصت الدراسة منطقة أبيوكوتا، ولاية أوجون بنيجيريا، حيث شكل مفهوم ريادة الأعمال التقنية اقتراحا مثيرا للاهتمام للمؤسسات التي ترغب في زيادة مستوى إبداعها من أجل أداء أفضل من خلال القدرات الداخلية والكفاءات والموارد، فضلا عن العوامل الخارجية المواتية، مثل الابتكارات التكنولوجية والفرص التكنولوجية، حيث تناولت الدراسة الأدلة التجريبية التي تبين تأثير ريادة الأعمال التقنية على أداء الأعمال وذلك باعتماد على طريقة المسح وتم اختيار مجتمع للدراسة مكون من 126 عينة من خلال طريقة أخذ العينات العشوائية من مجموعة سكانية من 183 مؤسسة زراعية داخل مناطق الدراسة وتم تسجيل معدل استجابة 74٪، وتم استخدام الطريقة الاستبيان لجمع البيانات، وتحليل الردود باستخدام الانحدار الخطي على الإصدار 20 من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن خلال النتائج المتوصل إليها من البرنامج يوضح المسح أن الابتكار التكنولوجي له تأثير كبير على القدرة التنافسية للمؤسسات (R^2 = 0.183 ؛ P = 0.000) 0.05>وتؤثر الفرص التكنولوجية أيضا بشكل كبير على الكفاءة التشغيلية للمؤسسة (R2 = 0.445؛0.05> P = 0.000).

أظهرت نتائج الدراسة أن الابتكار التكنولوجي والفرص التكنولوجية يؤثران بشكل كبير على التنافسية والكفاءة التشغيلية على التوالي، وتضمنت العلاقة النظرة الابتكارية والاستباقية التي تمارسها المؤسسات والتي أثرت على أداء الأعمال الأعلى وبناء على النتائج المتوصل إليها قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات ندرجها في التالي:

– تحتاج الأعمال التجارية إلى تطوير التكنولوجيا المحلية، المنتجات الجديدة أو الابتكارات القائمة على العمليات، البحث عن أفكار تقنية جديدة أو تسويقها أو استغلالها لتلبية احتياجات السوق وتوقعات وتفضيلات العملاء وطلبات المستهلكين، وتحديد فرص السوق وكذلك الاستجابة للتغيرات التكنولوجية الهامة التي تؤثر على أنشطة أعمالهم، والأهم من ذلك، أن هذه الممارسات تساعد هم على التفوق في الأداء على المنافسين وتحقيق النمو في المبيعات ورفع مركزهم التنافسي والمشهد التنافسي في السوق.

– تحتاج المؤسسات إلى تحديد واستغلال الفرص التي تنشأ عن التعرف على العلوم والتقنيات الجديدة وتطبيقها وحيويتها، فضلا عن التطور السريع للتكنولوجيا لتحسين المخرجات المكتسبة من أنشطتها التجارية من حيث الإنتاجية والسرعة والرشاقة والكفاءة والجودة وما إلى ذلك.

– يجب أن تكون ريادة الأعمال التكنولوجية أحد الاهتمامات المركزية للحكومة وصانعي السياسات، كما يجب إطلاق برامج تطوير ريادة الأعمال التقنية لصقل مهارات العمل والتمييز في الأسواق، فضلا عن تعزيز نمو الأعمال والنمو الاقتصادي، كما تحتاج المؤسسات بشكل كبير إلى تطوير التكنولوجيا المحلية وتسويق الأفكار التكنولوجية.

● دراسة (Éder Danilo Bezerra and Glessia Silva. Abozeid ،Cândido Borges Tales ،Andreassi ،Vicente da Rocha Ferreira، (2018) : والمعنونة بـ **Entrepreneurship policy in Brazil : focus and gaps"its** " تطرقت هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن سياسات ريادة الأعمال العامة في البرازيل، وتصنفها وفقا لنموذج يحتوي على ثمانية أنواع من سياسات ريادة الأعمال، من خلال الاطلاع على الوثائق الخاصة بسياسات ريادة الأعمال العامة على 39 موقع إلكتروني للوزارات والإدارات والوكالات التابعة للحكومة الفيدرالية، وقد أظهرت النتائج أن سياسات ريادة الأعمال العامة في البرازيل تعتمد على :

– تعزيز روح المبادرة لريادة الاعمال حيث تركز أكثر على الحفاظ على الأعمال التجارية القائمة التي تنشط فعليا؛

– إجراء تعليم ريادة الأعمال من خلال التضمين في نظام التعليم؛

– تقليل حواجز الدخول والخروج كالحواجز القانونية والمالية؛

– سياسات توفير الوصول إلى التمويل لبدء التشغيل خاصة المراحل المبكرة وكذا زيادة المعروض من رأس المال المخاطر؛

– إعطاء دعم البدء في المشروع، حيث تساعد على وضع التدابير لضمان تطوير الأعمال؛

– مقاييس المجموعة المستهدفة للفئات الأقل حظا أو ذات الأولوية في المجتمع، مثل رائدات الأعمال.

كما تم إضافة فئتين أخريين هما:

– البنية التحتية إذ تجعل من الممكن للمؤسسات أن تعمل بشكل أفضل من خلال تزويد رواد الأعمال ببيئة أكثر جاذبية ومناسبة لتطوير الأعمال الجديدة؛

– التكنولوجية والابتكارية لاستغلالها كوسيلة لتطوير المشاريع الريادية.

بالرغم من كل هذه السياسات، فإن القليل منها تساهم بشكل مباشر في زيادة عدد رواد الأعمال في البرازيل. وسيشمل ذلك سياسات للحد من حواجز الدخول والخروج وسياسات لتحسين العامة. ووجد أيضا أن هناك عددا قليلا من السياسات المتعلقة بتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والتعليم، والتي تعتبر ضرورية إذا كان المزيد من الناس ينظرون إلى ريادة الأعمال كخيار مهني.

أظهرت النتائج أن سياسات ريادة الأعمال العامة البرازيلية تركز أكثر على سياسة التمويل بنسبة (5.45٪) ودعم المشاريع الناشئة بنسبة (9.31٪) والتكنولوجيا والابتكار بنسبة (8.30٪) ولكن لا يوجد سوى القليل من السياسات الموجهة نحو زيادة عدد رواد الأعمال في البرازيل، مثل سياسات الحد من حواجز الدخول/الخروج بنسبة (2.3٪) والبنية التحتية بنسبة.(2.4 ٪) هناك أيضا عدد قليل من السياسات المتعلقة بتعزيز ريادة الأعمال بنسبة (6.9٪) وتعليم ريادة الأعمال، بنسبة (3.5٪) وهي سياسا ت ضرورية إذا كان عدد أكبر من الناس ينظر إلى ريادة الأعمال كخيار مهني.

- دراسة (Marwa Assem and Noha Samir Shawal M. Abozeid ,2017 ،Gamal Attia): والمعنونة بـ "**Entrepreneurship Ecosystem Analysis and Its Impact on Unemployment Rates in Egypt**" تناولت هذه الدراسة النظام البيئي لريادة الأعمال وتأثير ريادة الأعمال على معدلات البطالة، مع فرضية تنص على أن النظام البيئي لريادة الأعمال في مصر يساعد في خلق فرص عمل ويؤثر على معدلات البطالة بشكل إيجابي. كما استعرض البحث التعاريف المختلفة لريادة الأعمال، وحالة ريادة الأعمال في مصر، ومعنى بيئة ريادة الأعمال ومحدداتها وكيف يتم مقارنتها وتصنيفها باختلاف الدول وبالمتوسط العالمي وقد خلص هذا البحث إلى أنه لا يوجد تعريف نهائي لمصطلح ريادة الأعمال، وفشل تعريف واحد لريادة الأعمال في الظهور يعكس ويثبت أن هذا المصطلح متعدد الأبعاد. وافقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2008) على تعريف ريادة الأعمال على أنها "الظواهر المرتبطة بنشاط ريادة الأعمال". كما أظهر البحث أن ريادة الأعمال تساعد الشباب والشابات على تطوير مهارات وخبرات جديدة، كما أنها تحفز خلق فرص العمل والثروة بطريقة مبتكرة ومستقلة. ومن المهم ملاحظة أن بدء عمل تجاري جديد ليس هو المعنى الدقيق لريادة الأعمال لأنه يشير إلى عملية مستمرة حيث يصبح الأفراد أكثر وعيا بالفرص الموجودة في مجتمعاتهم لتعزيز وتمكين أنفسهم ويطورون أفكارا معينة ويتحملون المسؤوليات والمبادرات فيما يتعلق بالنظام البيئي، فإن أضعف المناطق في النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال المصري هو التعليم في كل من المدرسة ومرحلة ما بعد المدرسة، حيث لا يوفر نظام التعليم المصري المعرفة والمهارات المطلوبة من قبل رواد الأعمال. كما تتناقص أرقام البحث والتطوير بمرور الوقت حيث أن وصل تصنيف الخبير للبحث والتطوير في مصر في عام 2016 إلى 2.76 وهو يحتل المرتبة 59 من بين 65 دولة مختلفة، وهذا الرقم منخفض إذا ما قورن بالمتوسط العالمي وهو .4.4 كما أن البنية التحتية التجارية والقانونية آخذة في التناقص، ويرجع ذلك حسب رأي الباحث إلى عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية بسهولة مثل معاملات الصرف الأجنبي وخطابا ت الاعتماد. ومن الملاحظ أيَضا أن أرقام السياسات الحكومية هي نفسها تقريبا خلال فترات التحليل المذكورة.

عند مقارنة النظام البيئي لريادة الأعمال في مصر مع الدول الأخرى، وجد أن ديناميكيات السوق الداخلية قوية جدا، حيث تعني ديناميكيات السوق الداخلية مستوى التغيير في السوق من سنة إلى آخر وهذا المؤشر مستقر في الوقت الحاضر، ويتزايد تمويل المشاريع الجديدة بمرور الوقت، كما تزايد توافر البنية التحتية المادية خلال السنوات الخمس الماضية، حيث يمكن لرجال الأعمال الوصول بسهولة إلى الطرق والمرافق والتخلص من المياه، كما يمكن للمؤسسات الحديثة الوصول بسهولة إلى المرافق مثل الغاز والمياه والكهرباء في غضون شهر تقريبا، وبلغ معدل البطالة الإجمالي في مصر 11.6٪ من إجمالي القوى العاملة نهاية سنة 2017، وجدير بالذكر أن معدل البطالة بنهاية سنة 2010 سجل 9٪ ثم بدأ بالزيادة ليصل إلى 12٪ بحلول سنة 2012 وتظهر الأرقام في مصر حسب الفئات العمرية أن 9.7٪ من الفئة العمرية 25-34 سنة و8.8٪ من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 سنة هم رواد أعمال في المراحل المبكرة بحلول نهاية سنة 2015 هذا النمط له نسب مماثلة في 2010 و2012 حيث بلغ 12.8٪ من الفئة العمرية 25-34.

عندما يبدأ رواد الأعمال في بناء وتنمية أعمالهم، فإنهم يوظفون آخرين لذلك في مرحلة ما يعتبرون منشئين للوظائف، وخلق فرص العمل لذلك يعتبر مؤشرا رئيسيا لنمو الأعمال، لكن ظهر أن 51.4٪ من رواد الأعمال المصريين في المراحل المبكرة لا يضيفون أي وظائف جديدة إلى أعمالهم خلال 5 سنوات، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي البالغ 42٪، ويشير هذا حسب رأي الباحثين إلى أن رواد الأعمال المصريين يتجنبون المخاطرة، كما أنه يظهر نموا محدودا لمناخ ريادة الأعمال، بينما أربع رواد الأعمال في المرحلة المبكرة لديهم تطلعات نمو عالية حيث يتوقع 25.7٪ من رواد الأعمال في المراحل المبكرة نمو أعمالهم بنسبة 6 أو أكثر من الوظائف في غضون 5سنوات، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي البالغ 20٪.

لذا رفض الباحثون الفرضية التي تنص على "ساعد النظام البيئي لريادة الأعمال في مصر في خلق فرص عمل وتأثر بشكل إيجابي على معدلات البطالة". لكن هذا لا يعني أن ريادة الأعمال ليست مهمة، ولكن يجب تعديل السياسات في مصر وتعزيز أنشطة ريادة الأعمال كما أن تأثيرها يظهر على المدى الطويل.

- دراسة (Xing Li، and Ying Jia، 2015): والمعنونة بـ "**Characteristics influence for Entrepreneurship behavior ability**" تناولت هذه الدراسة ريادة الأعمال من ثلاثة جوانب وهي:

خصائص رواد الأعمال: منها الخصائص النفسية مثل المثابرة والتفاني والثقة بالنفس والرغبة في الإنجاز وما إلى ذلك، فهم من يمكنهم التحكم في مستقبلهم وعادة ما يكون رواد الأعمال مستقلين في التفكير ويتطلعون إلى الحرية، هذه الصفات تساعدهم في الحصول على القدرات اللازمة لإنشاء وإدارة الأعمال التجارية في عالم المشاريع، والخصائص السلوكية كالاجتهاد فرواد الأعمال عادة غير راضين عن الوضع الحالي يبحثون يبذلون المزيد من الجهود لإجراء البحث والدراسة وتحسين الوضع الحالي، والتمسك بالأهداف إذ يلتزم رواد الأعمال بأهدافهم ولا يستسلمون لأنهم يعلمون أنه لا وصول إلا بنجاح والعمل الجاد، والمعرفة والخبرة والقدرة إذ تحدد المعرفة قدرة رواد الأعمال على تحليل المشكلات وحلها وحتى تقرير مستقبل الأعمال إذ يجب أن يكون لدى رواد الأعمال المعرفة الكافية بالأساسيات كالنظم، والحاسوب، والقانون، والمحاسبة وما إلى ذلك من الإمكانيات التي يحتاجها والقدرات المختلفة، مثل القدرة على تشغيل المشاريع، والقدرة على تسيير الإدارة، والقدرة على الاتصال.

تحديد الفرص واستغلالها: إذ يجب حسب رأي الباحثان استغلال الفرصة مناسبة، فتحديد الفرص أمر بالغ الأهمية في عملية ريادة الأعمال فرائد الأعمال الناجح هو الشخص الذي يمكنه استغلال الفرص المحتملة التي لم يتنبه لها الآخرون هذه الفرص هي التي تساعد رواد الأعمال على تحقيق مزايا تنافسية.

الحصول على الموارد الضرورية: فالموارد المالية والمادية والموارد البشرية ضروري لإقامة المشاريع فالحصول على الموارد الكافية يمكنه من توليد قيم من الفرصة المتاحة. كما أن الموازنة بين هذه العناصر الثلاث (الخصائص، الفرص والموارد) تمكنه من إدارة المشاريع التجارية بنجاح.

وقد توصلت الدراسة إلى أن رواد الأعمال يتميزون بالمثابرة والتفاني والثقة بالنفس كما أنهم يستغلون الفرص المناسبة من خلال الحصول على الموارد الضرورية من أجل توليد قيمة مضافة واقامة مشاريعهم والتمتع بنجاحهم

- دراسة (Simeon Djankov، Ekaterina Zhuravskaya and Gérard Roland، 2006): والمعنونة بـ "**Entrepreneurship in Brazil، China and Russia**" تناولت هذه الدراسة مقارنة ريادة الأعمال في كل من روسيا والصين والبرازيل، حيث درست محددات قرار أن يصبح الشخص رائد أعمال في الدول الثلاث، وذلك باستخدام بيانات مسح استقصائية أجريت في روسيا في 2004 ـ 2003 والصين في 2005 ـ 2004 والبرازيل في 2005 في أكبر المدن عبر مناطق مختلفة في الدول محل الدراسة، حيث بلغ حجم العينة 400 رائد أعمال و550 غير رائد أعمال في كل دولة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن رواد الأعمال يتمتعون بالعديد من الخصائص المشتركة المتعلقة بغير رواد الأعمال في البلدان الثلاثة. حيث أن لديهم رواد أعمال من بين أقاربهم وأصدقائهم، ويقدسون العمل، ويعتقدون أنهم أكثر سعادة وأكثر نجاحا. كما أن هناك أيضا بعض الاختلافات المهمة حيث أن رواد الأعمال الروس والصينيون أكثر قدرة على التنقل الجغرافي وعبر الوظائف وأكثر مخاطرة. وعلى عكس رواد الأعمال في البرازيل، فهم أقل قدرة على الحركة عبر الوظائف والصناعات، ولا فرق بين رواد الأعمال وغيرهم في مواقفهم تجاه المخاطرة، كما أنهم يتمتعون بثقة أعلى من غيرهم، بينما ليس هذا هو الحال في روسيا والصين.

– مناقشة الدراسات التي تناولت ريادة الأعمال

من الدراسات التي تناولت الشق الأول للموضوع تم عرض 22 دراسة منها 11 دراسة باللغة العربية تم نشرها خلال الفترة 2011 إلى غاية 2022 نذكر منها: دراسات لكل من بختاوي، وشادلي والهويدي وبوداود (2022)، ودراسة شيبوط وبن أحمد ودراسة غازي عبد الحميد والجزار (2021)، ودراسة نغم وحمزة (2020)، ودراسة صكوشي ومجدل (2019)، دراسة حسين (2016)، ودراسة إيثار وسعدون، ودراسة رسلان ونصر (2011)، أما الدراسات التي عرضت باللغة الأجنبية فقد تم نشرها خلال الفترة 2006 إلى غاية 2022 ونذكر منها: دراسة Sadigov ودراسة Hamdan ودراسة Chihab and Lakbir (2022)، ودراسة Bouyacoub (2021)، ودراسة Yasmine ودراسة Edwige (2020)، ودراسة Oyedele (2019)، ودراسة Cândido (2018) ودراسة Gamal (2017)، ودراسة Xing(2015)، ودراسة Simeon، Ekaterina and Gérard (2006).

وقد تطرقت بعض هذه الدراسات إلى الموضوع بشكل وصفي مثل دراسة شيبوط حين تعرض لمحددات ريادة الأعمال النسوية بالمملكة العربية السعودية استنادا إلى مؤشرات تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال خلال الفترة 2019-2020 ودراسة Xing حين تطرق للركائز الأساسية لريادة الأعمال والمتمثلة في خصائص رواد الأعمال، تحديد الفرص واستغلالها، والحصول على الموارد الضرورية لإقامة المشاريع أو بشكل مقارنة على غرار دراسة نغم حيث قارنت بين دولتي الأردن وماليزيا من حيث التوجه الريادي للمشاريع الصغيرة ودراسة Bouyacoub في مقارنته بين الجزائر وخمس دول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصورة لريادة الأعمال، ودراسة Simeon ، Ekaterina and Gérard من خلال المقارنة بين دول روسيا والصين والبرازيل باستخدام بيانات مسح استقصائية لرواد الأعمال فيما كانت معظم الدراسات تحليلية باستثناء دراسة بختاوي ودراسة شادلي، ودراسة Sadigov ودراسة Gamal التي كانت قياسية.

أما من حيث المؤشرات المعبرة عن ريادة الأعمال فنجد مؤشر ريادة الأعمال الاجتماعية؛ الابتكار؛ وعدد المؤسسات؛ الأعراف الاجتماعية والثقافية؛ إجمالي براءات الإختراع للمقيمين في دراسة بختاوي وكذا مؤشر اشتراكات النطاق العريض وتكلفة التكنولوجيا في دراسة شادلي ومؤشر سهوله أداء الأعمال ومعدل النشاط الريادي **TEA**(Total early-stage entrepreneurial Activity) في دراسة سمر الأمير، وكذا مؤشر عدد المشاريع الصغيرة في دراسة نغم ومؤشرات أخذ المخاطرة، الاستباقية، الإبداع وشدة المنافسة في دراسة حسين وكذا دراسة Chihab، ومؤشرات العدد الإجمالي للمؤسسات الجديدة، والكثافة الإجمالية للأعمال التجارية وكثافة الأعمال الجديدة، ومؤشرات التكلفة النسبية للإجراءات ووقت بدء عمل تجاري، وتصدير واستيراد سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات والحاسوب في دراسة Sadigov وكذا مؤشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دراستي كلا من Bouyacoub وYasmine ومؤشر العمالة في دراسة Gamal.

ثانيا: الأداء التجاري في ضوء الدراسات السابقة ومناقشتها

لقد تعرضت بعض الدراسات العربية منها والأجنبية إلى دراسة عنصر الأداء التجاري وعليه فقد تم تحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من أجل توضيح تموضع دراستنا من هذه الدراسات منها الدراسات العربية والأجنبية والتي نذكر منها:

1- الدراسات العربية

- دراسة (ملال شرف الدين، 2022) والمعنونة بـ "**التجربة البرازيلية كنموذج لترقية التجارة الخارجية في ظل النظام التجاري العالمي**" هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الاستراتيجيات والسياسات التي قامت بها البرازيل من أجل الاندماج في النظام التجاري العالمي، خاصة وأنها انتهجت نظام اقتصاد السوق الذي تزامن مع نمو اقتصادها من خلال اعتمادها على سياسة خارجية تمنح الأولوية للتحالف مع الدول النامية واتخاذ التدابير لتحرير تجارتها الخارجية، التي أصبحت عاملا أساسيا في استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي.

وقد استعان الباحث بالأدوات الإحصائية لتحديد آثار لتحرير التجارة الخارجية للبرازيل على نموها الاقتصادي، من خلال الاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وكذا الاستغلال الأمثل لمواردها، وقد عبر الباحث عن النمو الاقتصادي بالمتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) والانفتاح التجاري (OC) والائتمان الموجه للقطاع الخاص (CP) كمتغيرات مستقلة مفسرة للنمو الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في البرازيل واستقلالية المتغيرات المستقلة عن التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في البرازيل أي أن التغيرات التي تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري والقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص لا تحدد النمو الاقتصادي في البرازيل، بل هناك عوامل أخرى تتحكم في النمو الاقتصادي البرازيلي.

- دراسة (بسطالي حداد، قصابي شعبان، 2021) والمعنونة بـ " **أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء التجاري في الجزائر دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، خلال الفترة 2000 – 2019** " هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الأداء التجاري في الجزائر، وذلك من خلال دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لسلاسل زمنية سنوية لكل من الأداء التجاري وأسعار النفط من موقع إدارة معلومات الطاقة، أما سلسلة بيانات الأداء التجاري فكانت بإعتماد بيانات البنك الدولي، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والأداء التجاري، حيث أنه كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة سوف ينخفض العجز في مؤشر الميزان التجاري في الجزائر بـ 0.2671 دولار، كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.94 وهذا يشير إلى أن المتغير المفسر أسعار النفط يفسر بنسبة 94% للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء التجاري) و6% هو مقدار

الخطأ أو متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية، وهذا يعني أن الأداء التجاري في الجزائر يرتبط في المدى البعيد ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط، وقد كانت العلاقة عكسية ومعنوية مما يعني أنه في المدى البعيد تتوسع الصادرات في الجزائر في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط، وبالتالي ينخفض عجز الميزان التجاري، وينكمش في فترات الإنخفاض.

- دراسة (عمر عبد الله محمد، 2021) والمعنونة بـ "**قياس وتحليل مؤشر الأداء اللوجستي في التجارة الخارجية العالمية لبلدان مختارة**" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشر الأداء اللوجستي والتجارة الخارجية وقياس أثر الأداء اللوجستي على الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعينة مقطعية من 59 بلد من أصل 160 بلد ضمن تصنيف مؤشر الأداء اللوجستي لسنة 2018 اختيرت بطريقة عشوائية (نامية ومتقدمة)، وتمثلت مؤشرات التجارة الخارجية في:

1Y واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

2Y صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تابعة، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في مؤشرات الأداء اللوجستي وهي:

1X: الجمارك 2X: البنية التحتية 3X الخدمات اللوجستية

4X: التوقيت 5X: سهولة ترتيب الشحنات الدولية 6X التتبع والتعقب

وقد توصل الباحث إلى أن نتائج التحليل القياسي فيما يخص أثر مؤشر الأداء اللوجستي الرئيسي على الواردات جاءت متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية حيث ظهرت إشارةB موجبة مما يعني وجود علاقة طردية كما كانت قيمة t معنوية مما يعني أنه في حالة زيادة المؤشر بوحدة واحدة فإن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ستزيد بنسبة 23,7422 %، أما أثر مؤشر الأداء اللوجستي الرئيسي على الصادرات كنسبة من GDP فالعلاقة أيضا كانت موجبة ومتفقة مع النظرية الاقتصادية وكانت معنوية حسب اختبار t.

أما فيما يخص المؤشرات الفرعية وأثرها على الواردات كنسبة من GDP فكان تأثيرها معنوي من خلال اختبار t كما كانت العلاقة موجبة وطردية بين المتغيرات مما يعني أن زيادة وحدة واحدة من المؤشرات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مساهمة الواردات في GDP، أما أثرها على الصادرات كنسبة من GDP فكان أيضا معنوي وكانت العلاقة موجبة وطردية بين المتغيرات مما يعني أن زيادة وحدة واحدة من المؤشرات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مساهمة الصادرات في GDP، أما القوة التفسيرية R^2 فبالنسبة لنماذج انحدار المتغير التابع الأول (نسبة الواردات إلى GDP) على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الأداء اللوجستي فإن أدنى قيمة لـ R^2 كانت في نموذج انحدار نسبة الواردات على مؤشر الخدمات اللوجستية x_3 إذ بلغت قيمته 0,37، أما أعلى قيمة فكانت في نموذج انحدار نسبة الواردات على مؤشر الجمارك x_1 إذ بلغت قيمته 0,52، أما بالنسبة لنماذج انحدار المتغير التابع الثاني (نسبة الصادرات إلى GDP) على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الأداء اللوجستي فإن أدنى قيمة لـ R^2 كانت في نموذج انحدار نسبة الواردات على مؤشر الخدمات اللوجستية x_3 إذ بلغت قيمته 0,52، وهو المؤشر الأقل تأثرا، أما أعلى قيمة فكانت في نموذج انحدار نسبة الواردات على مؤشر الجمارك x_1 إذ بلغت قيمته 0,74 وهو المؤشر الأكثر تأثيرا.

وعلى العموم كان أثر المؤشر إيجابي في تحسين التجارة الخارجية للبلدان عينة الدراسة، بينما كان هناك تفاوت في الأثر بالنسبة للمؤشرات الفرعية على التجارة الخارجية، وفي هذا الإطار قدم الباحث مجموعة من التوصيات نسردها في التالي:

- تطبيق مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تقلل من البيروقراطية الإدارية والقوانين؛
- العمل على تطبيق إجراءات المنظمات العالمية خصوصا فيما تعلق بتسهيلات التجارة العالمية؛
- وضع الخطط لتشجيع الاستثمار في البنى التحتية لتطوير قطاع النقل والمواصلات؛
- إنشاء مراكز دعم اللوجستيات في البلدان التي احتلت مراتب متأخرة في المؤشر.

- دراسة (هاني عبد المالك، 2020): والمعنونة بـ "**تقدير أثر بيئة الأعمال في البرازيل على الصادرات الزراعية (2018.1988)**" هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر بيئة الأعمال في البرازيل على الصادرات الزراعية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الزراعة البرازيلية تأسس على الانتاج المرتفع والقدرة التنافسية المرتفعة فالصادرات الزراعية البرازيلية تفسرها القدرة الإنتاجية والتنافسية والتسعيرية بنسبة 98.39% والباقي متغيرات أخرى في بيئة الأعمال البرازيلية، كما أن الصادرات الزراعية البرازيلية تربطها علاقة موجبة بالقيمة المضافة في القطاع الزراعي ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زاد الإنتاج الزراعي والاستثمار بـ1% فإنه يؤدي إلى ارتفاع الصادرات بـ 1.57% و0.15% على التوالي، كما تربطها علاقة سلبية بمؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي، فكلما زاد المؤشر بـ01% أدى إلى انخفاض الصادرات الزراعية، في حين أن عدد العاملين في القطاع الزراعي البرازيلي لا يفسر الصادرات الزراعية في الأجل الطويل والقصير خلال الفترة المدروسة.

على العموم تتصف بيئة الأعمال البرازيلية بالاستقرار والاعتدال خلال الفترة المدروسة وهذا ما يفسر التطور المستمر للفرص التصديرية للزراعة البرازيلية، كما أن الاستقرار السياسي للدول وعضويتها في تكتلين مهمين على المستوى الدولي زاد من فرصتها التصديرية للدول الأعضاء، ومن المعروف عن البرازيل كثافة التعداد السكاني الذي يوفر مورد بشري هائل، إذا فبيئة الأعمال البرازيلية حسنة وتؤثر إيجابا على الإنتاج الزراعي التصديري.

- دراسة (معهد التخطيط القومي، 2020): والمعنونة بـ "**سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية**" يتناول هذا التقرير بالدراسة والتحليل تقييم أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على هيكل تجارة مصر الخارجية بهدف الوصول إلى توصيات عملية تساعد في إصلاح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها من خلال ثلاث فصول، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الاقتصادي يعتبر نهج مستمر يتم تنفيذه على مراحل متتالية، وأن المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري للسنوات 2016-2019 قد حققت تحسن في المؤشرات الكلية حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزاد الاحتياطي من النقد الأجنبي، وانخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، كما انخفضت معدلات البطالة، والتضخم ومع ذلك فإن معدل نمو الواردات مازال أكبر من معدل نمو الصادرات، وزاد العجز في الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية، كما زادت الاختلالات الهيكلية في الصادرات والواردات السلعية والخدمية ثم زادت الاختلالات في ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك إلى أن المرحلة الاولى للإصلاح الاقتصادي ركزت على السياسات المالية والنقدية، كما ساعدت سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية على تخفيف آثار هذه الإصلاحات، إي أن ضعف مرونة جهاز الإنتاج السلعي والخدمي، واختلال هيكل الاستثمار المحلي والأجنبي، وهيكل الاستهلاك النهائي والوسيط، تحتاج إلى التركيز في المرحلة المقبلة من الإصلاح الاقتصادي على الإصلاح الهيكلي لتحديد أولويات الاستثمار لتنمية واردات السلع والخدمات التي تتوافر لها مزايا تنافسية، والإحلال محل الواردات، وتفعيل التعاون الإفريقي والعربي والدولي، وهذه السياسات تؤدي إلى إصلاح هيكل التجارة الخارجية واصلاح ميزان المدفوعات.

- دراسة (علي عبابة، كمال بن موسى، 2017): والمعنونة بـ "**التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية مؤشرات الأداء وملامح التطور**" ويهدف هذا البحث إلى التعرف على ملامح تطور وأداء التجارة الخارجية الجزائرية من السلع الزراعية وقياس كفاءتها خلال الفترة 1992-2015، وذلك من خلال تحليل هيكل التجارة الخارجية الزراعية، وحساب معايير كفاءتها، معتمدا في ذلك على الأسلوب الوصفي والكمي باستخدام:

—معادلات الاتجاه الزمني العام في دراسة تطور التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية، بشقيها الصادرات والواردات الزراعية، والميزان التجاري الزراعي، والوقوف على معدلات النمو السنوية لكل منها.

–قياس مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية الجزائرية، وذلك باستخدام بعض المؤشرات كمتوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية، معدل التبعية الاقتصادية، معدل التغطية، الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية، والميل الحدي للتجارة الخارجية الزراعية.

وفيما يلي عرض نموذج لبعض منها:

–**نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية:** يقصد به متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية، ويتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

نصيب الفرد من التجارة الخارجية = (قيمة التجارة الخارجية/عدد السكان)X 100

ويمكن حساب نصيب الفرد من الصادرات الزراعية والواردات الزراعية بنفس الطريقة.

–**معدل التبعية الاقتصادية الزراعية:** ويقصد به معدل تبعية الدولة للعالم الخارجي ومدى اعتماد الدولة على التجارة الخارجية الزراعية في بنيانها الاقتصادي، ويتم حسابه في صورة نسبة مئوية لقيمة التجارة الخارجية الزراعية من الناتج الزراعي الوطني؛

–**معدل التغطية:** يشير هذا المعيار إلى المركز التجاري للدولة، أو كفاءة التجارة الخارجية لها، ومقدرتها على تغطية نفقات وارداتها من حصيلة صادراتها، ويتم حسابه بالشكل التالي:

معدل التغطية = (قيمة الصادرات الزراعية/قيمة الواردات الزراعية)X 100

وتشير زيادة قيمته عن100% إلى وجود فائض في الميزان التجاري الزراعي للدولة، نظرا لأن قيمة الصادرات الزراعية تكفي لسد قيمة الواردات الزراعية، وتوفر بذلك للدولة النقد الأجنبي؛

–**معدل التبادل الدولي الصافي للتجارة الخارجية الزراعية:** يعتبر من أهم أنواع معدلات التبادل التي تستخدم لقياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية لدولة ما، موضحا العلاقات النسبية للصادرات والواردات الوطنية بالنسبة لسنة أساس معينة، ويحسب في صورة نسبة مئوية للرقم القياسي لقيمة الصادرات الزراعية إلى الرقم القياسي للواردات الزراعية، ولهذا فكلما زادت قيمة هذا المعدل فانه يدل على تحسن في موقف الدولة بالمقارنة بسنة الأساس، إذ أنها تستطيع أن تشتري كمية أكبر من الواردات بنفس كمية الصادرات، أو بنفس كمية الواردات بكمية أقل من الصادرات؛

–**الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية:** تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية الزراعية في تلوين الناتج المحلي الزراعي، ويسمى درجة الانكشاف (الانفتاح) الاقتصادي، تعبيرا عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ويمكن كذلك حساب الميل المتوسط للتصدير الزراعي وللاستيراد الزراعي بنفس الطريقة؛

–**الميل الحدي للتجارة الخارجية الزراعية:** ويوضح مدى تأثر التجارة الخارجية الزراعية بالتغيرات التي تحدث في الناتج الزراعي، ويقدر بالنسبة المئوية للتغير النسبي في قيمة التجارة الخارجية الزراعية إلى التغير النسبي في الناتج الزراعي، ويمكن حساب صورتان له هما الميل الحدي للتصدير الزراعي والميل الحدي للاستيراد الزراعي.

وتظهر أهمية هذا البحث في تحليل ملامح تطور التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الجزائرية لكل من قيم الصادرات والواردات لما تشكل من أهمية للاقتصاد الوطني، وتزداد أهمية الدراسة بزيادة الاهتمام الإقليمي والدولي بموضوع التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية وموضوع الأمن الغذائي للدول، وقد هدف هذا البحث إلى تقييم أداء التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية من خلال تقدير مجموعة من المؤشرات الدالة على هذا الأداء سلبا أو إيجابا خلال الفترة 1992-2015، ودراسة وتحليل هيكل التجارة الخارجية الزراعية، وحساب معايير كفاءة التجارة الخارجية الزراعية للجزائر.

وقد أظهرت نتائج البحث تزايد قيمة العجز في الميزان التجاري الجزائري الزراعي خلال فترة الدراسة، بالرغم من أن الصادرات من السلع الزراعية عرفت نموا معتبرا رافقه ارتفاع في قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي، وذلك راجع إلى أن قيم الواردات الزراعية عرفت هي الأخرى نمو ولكن أكثر من قيم الصادرات الزراعية.

وقد خلص البحث بمجموعة من التوصيات نسردها في التالي:

– زيادة التنسيق في السياسات الزراعية من أجل رفع قيمة الصادرات لتقليل العجز وتغطية أكثر للواردات الزراعية؛

–إعادة النظر في المخططات التنموية المتعلقة بالقطاع الزراعي بهدف زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا، بالشكل الذي يساهم في زيادة الصادرات الزراعية لتدارك العجز الواقع في الميزان التجاري الزراعي؛

–تفعيل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي من شأنها دفع عجلة الصادرات الزراعية وخاصة في ظل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة؛

–تأهيل السلع الزراعية بما يتوافق ورغبات المستهلك الدولي بصفة عامة الجزائري والأجنبي وتخفيض تكاليف إنتاجها من أجل أن تكون أكثر منافسة في السعر على المستويين المحلي والدولي مع المنتجات الأجنبية حتى يتمكن من توسيع نطاق وحجم تصديرها، وأخيرا فإنه ينبغي التركيز أكثر على الاستثمار في القطاع الزراعي، كما يجب التشجيع على استيراد مستلزمات الإنتاج لغرض زيادة الاستثمارات والصناعات الزراعية ومنه تحقيق فائض للتصدير.

- دراسة (معروف جيلالي، 2017) والمعنونة بـ "**التجارة الخارجية: معطيات جديدة وأثرها على دول الجنوب**" سعت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الانفتاح التجاري وتحرير التجارة الخارجية (حيث اعتبرها الباحث كإجراء عملي مستقبلي يعمل على تحريك النمو الاقتصادي، حيث يقود إلى تحرير المبادلات والأسواق من سلع وخدمات وأسعار وعمل) والمعبر عنه بالانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمال على النمو الاقتصادي والمعبر عنه أيضا بالناتج الداخلي الخام مقدرا بالدولار الامريكي، بالأسعار الجارية، لعينة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تتكون من 22 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2014 من خلال دراسة قياسية وذلك باستخدام نماذج بانل، اختبار التكامل المشترك، وقد خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر ايجابا على الدخل الوطني الاجمالي في الدول محل الدراسة كما يوجد علاقة مباشرة تكون سلبية خلال السنة الأولى من الانفتاح، ثم تتحول إلى علاقة إيجابية حيث أن آثار الانفتاح التجاري على النمو تظهر بعد مرور سنة كما أن الاثر الايجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة، وأشار الباحث إلى أن نجاح سياسة الانفتاح التجاري للدول النامية مرهونة بالسياسة المنتهجة من طرف الدولة وهذا من خلال التحكم في التضخم، الإنفاق الحكومي، الاستهلاك القومي، مدى تطور البنية التحتية، حجم السوق الموازية، وكذا مدى دعم الحكومة للتصدير.

- دراسة (هبة محمد سراج الدين عبد الصبور وآخرون، 2017) والمعنونة بـ "**مؤشرات أداء التجارة الخارجية الزراعية العربية**" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء التجارة الخارجية الزراعية العربية من خلال تقدير مجموعه من المؤشرات الدالة على هذا الأداء سلبا أو إيجابا خلال الفترة 2004-2011 بالاعتماد على مؤشرات أداء التجارة الزراعية التالية:

—النصيب السوقي للصادرات الزراعية العربية في السوق العالمي(%) = (قيم الصادرات الزراعية العربية/ قيم الصادرات الزراعية العالمية)×100؛

—نسبه تغطيه الصادرات السلعية الكلية للواردات السلعية الكلية العربية % = (الصادرات الكلية العربية / الواردات الكلية العربية) ×100؛

—نسبه تغطيه الصادرات الزراعية للدولة لمجموع وارداتها الزراعية % =(الصادرات الزراعية للدولة / مجموع وارداتها الزراعية) ×100؛

—نسبه تغطيه الصادرات لسلعه زراعية لواردات نفس السلعة %= (الصادرات العربية لسلعة زراعية/ الواردات العربية لنفس السلعة) ×100؛

—معدل الاكتفاء الذاتي للسلع الزراعية العربية =الإنتاج الزراعي/ (الإنتاج + الواردات – الفاقد – الصادرات) × 100؛

—شروط التجارة الزراعية العربية = الرقم القياسي لقيمة وحدة الصادرات / الرقم القياسي لقيمه وحدة الواردات.

وقد قامت الدراسة بتقدير وتحليل مؤشرات رئيسية لأداء التجارة الخارجية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، وأفضت إلى أن تدني نصيب الصادرات العربية الكلية في السوق العالمي يدل على أن درجة تأثر السوق العربية بالسوق العالمية يفوق كثيرا درجة التأثير فيه، فإجمالي قيمة الصادرات السلعية الكلية لإحدى وعشرين دولة عربية أقل من 5% من حجم قيمة الصادرات الكلية السلعية العالمية، بالرغم من أنها تتضمن الصادرات البترولية خلال الفترة 2004 –2011 وحتى الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة كان أعلاها مساهمة في التجارة العالمية دول تصدر البترول، فبلغ نصيب صادرات السودان السلعية في السوق العالمي حوالي 0.52% ثم مصر أقل من 0.2% في تلك الفترة، ولذلك أدى هرولة الدول العربية فرادى للانضمام لمنظمة التجارة العالمية أن أصبحت فريسة لشروط تحرير التجارة، وكان الأحرى أن تدخل المنظمة كسوق مشتركة مما يتيح لها الحصول على بعض الميزات أو يخفف عبء الشروط التي عجز كثير من دولها عن تلبيتها، ولم يتعدى النصيب السوقي للصادرات الزراعية السلعية العربية في السوق العالمي للصادرات الزراعية 1% بينما إجمالي الصادرات السلعية قد حققت فائضا بلغ 45% خلال متوسط الفترة (2004– 2008) بالرغم من تدهور هذا الفائض إلى 13% سنة2011 فنسبة الصادرات الزراعية العربية لم تغطي سوى 24% خلال متوسط الفترة (2004 –2008) وانخفضت إلى 21% سنة 2011 هذه النسبة المتدنية تتسق مع ضعف أداء التجارة الزراعية العربية في باقي المؤشرات، كما تبرز النتائج تباطؤ نمو الصادرات الزراعية العربية وتسارع نمو السوق العالمي، وقد حققت مجموعة الأسماك والخضر، بعكس باقي المجموعات السلعية، فائضا مستمرا خلال الفترة (2004–2011) بالرغم من تقلب نسبة الفائض، وهناك مجموعتان واعدتان في بلوغ فائض في قيمة صادراتها عن وارداتها هما مجموعة الفاكهة والبطاطس، ورغم تحقيق الوطن العربي نسبة اكتفاء ذاتي يفوق 100% في مجموعتي الفاكهة والبقوليات قابلها نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات حوالي 85% مما يدل على عدم نجاح شروط التجارة، أي لم يكن متوسط قيمة وحدة صادرات أعلى مستوى من تلك القيمة من الواردات، وبينما نجحت سياسات التصدير العربية جزئيا في تحقيق فائض في الميزان التجاري والاكتفاء الذاتي للأسماك، ونجحت بصورة أكبر في مجموعة الخضر، إلا أن السياسات الزراعية للدول العربية بصفة عامة فشلت في تطوير أداء التجارة الخارجية لأن دليل شروط التجارة أعطى نتيجة إيجابية في خمس سنوات في دولة واحدة هي فلسطين، يليها الجزائر لمدة ثلاث سنوات، أما باقي الدول العربية فقد حققت هذه النتيجة ما بين سنتين متفرقتين أو سنة واحدة فقط.

● دراسة (سرحان احمد عبد اللطيف سليمان، 2015) والمعنونة بـ " **أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكفاءتها وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها**" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأساليب والآليات التي يمكن إتباعها للتغلب على أهم المعوقات والمشاكل التي تحول دون زيادة التجارة البينية المصرية العربية وتكمن أهمية هذا البحث في الوقوف على أهم تلك العوامل وتأثيرها حيث اعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام أساليب بحثية متمثلة في معدلات الاتجاه الزمني العام في دراسة تطور التجارة الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك دراسة تطور أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة عليها، وكذا مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية: مثل درجة أهمية التجارة الخارجية، درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي حيث يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلى الإجمالي، ويسمى أيضا درجة الانفتاح الاقتصادي تعبيرا عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي ، درجة الاستقرار الاقتصادي حيث يشير هذا المعيار إلى درجة التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية إذ انه كلما زادت قيمته كلما دل

على زيادة التقلبات وعدم استقرار التجارة الخارجية ، معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية، متوسط الميل للتصدير وتبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة الصادرات البينية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، متوسط الميل للاستيراد يوضح هذا المؤشر معرفة مدى اعتماد الدول على العالم الخارجي، علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات بهدف قياس مدى الارتباط والالتزام بين الصادرات والواردات البينية إلى تحديد ما إذا كانت التجارة بين الدول تتم وفقا للمزايا النسبية والتنافسية والاحتياجات الفعلية لكل دولة ، وفيما عرض موجز لبعض منها، وطريقة تقديرها:

وقد اعتمد الباحث على الأسلوب الإحصائي القياسي لتحديد المتغيرات التي تؤثر في الطلب على التجارة الخارجية الكلية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبناء نموذج اقتصادي يشرح هذه العلاقات التبادلية، وتم الاعتماد على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطى وغير الخطى، كما تم الاستعانة أيضا بأسلوب الانحدار الانتقائي المرحلي Stepwise في تحديد وتحليل محددات التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد أجريت عدة محاولات لتقدير علاقة الانحدار المتعدد للمتغيرات، والتي تتمشى معاملات ارتباطها بالمتغير التابع مع المنطق الإحصائي، والاقتصادي، والتي تتسم بأفضل التقديرات لكل من معامل التحديد (R^2)، (F) مع مراعاة ألا يتضمن أي محاولة تقدير لتلك العلاقة الانحدارية متغيرين مستقلين بينهما مشكلة ازدواج خطى متعدد، استنادا إلى مصفوفة كلاين لمعاملات الارتباط، بالإضافة إلى اختبار Durbin-Watson للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة ارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة.

غير أن المتتبع لتطور التجارة بين مصر والمنطقة يلمس تضاؤلها وأنها لم تنم بالقدر المأمول، فقد تبين من النتائج البحثية تزايد قيمة التجارة بين مصر والمنطقة سنويا بنحو 17%، حيث زادت الصادرات المصرية إلى المنطقة سنويا بنحو 18,90%، وزادت قيمة الواردات المصرية من المنطقة بنحو 15,1%، وقد بلغت نسبة قيمة التجارة المصرية مع المنطقة في إجمالي قيمة التجارة المصرية نحو 22,91% سنة 2013، وقدرت نسبة قيمة التجارة المصرية مع المنطقة في قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري بحوالي 4,88% وأن معدل النمو السنوي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بلغ نحو17%، وقد بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع المنطقة حوالي 13,5% وأثرت الاتفاقية ايجابيا على التجارة بين مصر والمنطقة حيث ارتفع معدل نمو التجارة المصرية مع المنطقة بنحو 24%، وزادت درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع المنطقة بنحو 99,9%، وارتفعت درجة الارتباط بين الصادرات والواردات المصرية مع المنطقة حيث بلغ قيمة معامل الارتباط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية نحو 0,62%، وارتفع إلى0,76% خلال فترة تنفيذ الاتفاقية ولم تتأثر قيمة التجارة المصرية مع المنطقة سلبا بالتطورات الإقليمية الراهنة وتبين أن التجارة الكلية بين مصر والمنطقة تتحدد بصفة رئيسية بالناتج المحلى الإجمالي المصري، وسعر النفط العالمي، وعدد سكان المنطقة، ومتوسط أسعار المستهلكين في مصر، والصادرات الكلية المصرية إلى العالم، والصادرات الكلية للمنطقة إلى العالم.

2- الدراسات الأجنبية

- **دراسة** (Noura Refaey Mahmoud، **2022**): والمعنونة بـ"**On The Impact of Exchange Rate Depreciation on Bilateral Trade of Egypt and China: An ARDL Approach** " هدفت هذه الدراسة فحص علاقة انخفاض سعر الصرف بالتجارة الثنائية بين مصر والصين، وذلك باستخدام نهج الانحدار الذات ي الموزع (ARDL) للتكامل المشترك للتحقيق في العلاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين الاستهلاك الحقيقي والتجارة الثنائية في حالة مصر والصين خلال الفترة من 1994 إلى 2019، وتؤكد نتائج التقديرات وجود تأثير طويل المدى لانخفاض قيمة العملة على التدفقات التجارية لمصر بين البلدين، كما أظهرت النتائج أن نمو الدخل المحلي أدى إلى تحسن الميزان التجاري لمصر وأن زيادة الدخل المحلي بنسبة ٪1 تؤدي إلى زيادة بنسبة ٪54.35 في الميزان التجاري ، بينما أدى النمو في الدخل الصيني إلى انخفاض

التدفقات التجارية الثنائية بمرور الوقت أما بالنسبة لمعامل الدخل المقدر في الصين فتشير النتائج أن زيادة الدخل المحلي في الصين بنسبة 1٪ أدت إلى انخفاض بنسبة 7.16٪ في الميزان التجاري لمصر، كما تشير النتائج إلى استنتاجين رئيسيين لصانعي السياسات. أولا، يحتاج تحسين الميزان التجاري إلى دعم شامل لسياسات تحفيز الصادرات المصرية، ثانيا، تقدم الصين فرصا هائلة للصادرات المصرية في هذا السوق المتنامي.

- دراسة (Thomas Neumann، 2020): والمعنونة بـ **"The impact of entrepreneurship on economic social and environmental welfare and its determinants: a systematic review**

"وتناولت هذه الدراسة تأثير ريادة الأعمال على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعوامل التي تحدد هذا التأثير، من خلال دراسة خريطة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، حيث أظهرت الأبحاث خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية حسب رأي الباحث أن ريادة الأعمال هي أحد أسباب تطور الاقتصاد الكلي، لكن العلاقة بينهما معقدة للغاية، كما أن الأثر الإيجابي لريادة الأعمال يعتمد على مجموعة متنوعة من المحددات المرتبطة التي تؤثر عليه. وقد خص لباحث بذكر مجموعة من المحددات وهي: الانفتاح الصناعي، كثافة السكان في المنطقة، الأعراف الاقتصادية والاجتماعية، مستوى التنمية، الابتكار، بقاء المؤسسة، حجم المؤسسة، درجة التدويل، الدافع، النمو والطموحات، التأهيل والعمر والجنس، كل هذه المحددات كان لها الأثر البالغ في تطوير ريادة الأعمال.

- دراسة (Adugna Lemi)، 2017 والمعنونة **"Aid for trade and Africa's trade performance Evidence from bilateral trade flows China and OECD countries"** تبحث هذه الدراسة في طبيعة ارتباط البلدان الأفريقية بالصين وكذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستخدام بيانات مصنفة ضمن الاعانات من أجل التجارة من الصين والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. حيث أدى التفاؤل المحيط بالإعانات من أجل التجارة إلى قيام العلماء والممارسين بالتحقيق في ارتباطها بالأداء التجاري للبلدان المتلقية للمساعدات في إفريقيا، في ظل عدم وجود إرشادات رسمية للتقييم، فمعظم الدراسات السابقة درست في تأثيرات الاعانات الاقتصادية على الصادرات والواردات باستخدام البيانات المجمعة، ووجدت أن النتائج تتسق مع الأهداف المعلنة، وتظهر النتائج المتحصل عليها أن تدفقات مساعدات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى جميع القطاعات وإلى البنية التحتية الاقتصادية أدت إلى زيادة واردات أفريقيا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصادراتها إليها على مستوى مختلف السلع. كما أظهرت النتائج الخاصة بمكونات الاعانات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بـ "التعليم والتدريب التجاريين" المكون الوحيد الذي وجد لتحسين صافي الصادرات. في حالة الصين، كانت النتائج ضعيفة، لكنها تشير إلى أن تدفقات الاعانة الصينية إلى إفريقيا لم تلعب دورا كبيرا في تجارة إفريقيا مع الصين، مقارنة بأهمية البنية التحتية والحجم الاقتصادي للدول الأفريقية.

- دراسة (Ayla Ogus، Niloufer Sohrabji، 2015) والمعنونة بـ **" Elasticities of Turkish Exports and Imports** تتناول هذه الدراسة تحليل معدل سعر الصرف ومرونة الدخل للواردات والصادرات التركية، والتحقيق في تأثير ارتفاع قيمة الليرة على التجارة الخارجية التركية، حيث سجل الحساب الجاري التركي عجز في السنوات القليلة الماضية مما أدى إلى مخاوف من حدوث أزمة، ومن العوامل الرئيسية التي تم تحديدها في ارتفاع العجز هو ارتفاع قيمة الليرة، كما يمكن لمرونة الدخل للصادرات والواردات أن تلقي الضوء على استمرار العجز التجاري. وقد خلصت الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة بين مرونة الدخل المحلي والأجنبي للصادرات والواردات حيث أن مرونة الدخل للواردات أكبر بكثير من الصادرات التي تحذر من تزايد العجز التجاري كما لوحظ أيضا أن مرونة سعر الصرف سلبية لكل من الصادرات والواردات التركية، ويشير هذا إلى أن انخفاض قيمة الليرة التركية سيكون له تأثير سلبي على كل من الواردات والصادرات.

- دراسة (Reza Bagheri)، Hamidreza Booali، Karamat Avazpour، Hamed Alizadeh Pahlevani، Karim Deris، (2014 والمعنونة بـ **Import Sport Goods in Comparing Export and Iran in 2014 to Implement Resistive Economics**" هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة تصدير واستيراد السلع الرياضية في إيران لسنة 2014، حيث تم استخدام الطريقة القياسية في البحث، استنادا على الإحصائيات الشاملة المسجلة في الموقع الرسمي لغرفة التجارة والصناعات والمناجم والزراعة في طهران لجمع البيانات الذي شمل الصادرات والواردات الإيرانية، والتي من بينها المعدات الرياضية في إيران حيث تم تصنيف الدول المصدرة والمستوردة للسلع إلى إيران إلى 14 و7 فئات على التوالي، وصنفت السلع الرياضية إلى 10 فئات متجانسة.

وتم ترتيب الصادرات والواردات للسلع الرياضية حسب الشركاء التجاريين وقيمتهم النقدية بالدولار، وتمت مقارنة البضائع من خلال النظر في قيمتها بالريال. وقد أظهرت نتائج البحث أن (64%) من مستوردي السلع الرياضية لإيران هم شركاء من الصين (36%) ومن الإمارات (21%) ومن تركيا (7%)، فرنسا (5%)، النمسا (5%)، إيطاليا (4%)، كوريا (3%)، تايوان (3%)، ألمانيا (3%)، تايلاند (2%)، سنغافورة (1%)، إسبانيا (1%) هونغ كونغ (1%) ودول أخرى (8%) ومن الواضح أن ثلاثة مستوردين رئيسيين هم الصين والإمارات العربية المتحدة وتركيا الذين يستوردون 59% من البضائع إلى البلاد وتم ترتيب السلع الرياضية المستوردة حسب قيمتها بالريال كالتالي: الألعاب (56%)، جهاز الجري (24%)، مضارب مختلفة (5%) الكرات باختلاف أنواعها (3%) واكسسوارات الألعاب في الهواء الطلق، (3%) ومعدات التزلج (2%) طاولة بلياردو (2%) ألعاب فيديو (1%) أدوات صيد (1%) ومعدات رياضية أخرى (3%) وفي المقابل تم ترتيب صادرات السلع الرياضية بالريال كالتالي إلى العراق (70%) وتركمانستان (8%) وأفغانستان (7%)، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصدير واستيراد المعدات الرياضية في إيران خلال سنة 2014 من حيث قيمتها بالريال، واقترح الباحث التسهيلات اللازمة لإنشاء ورش العمل ومصانع التصنيع بناء على ترتيب البضائع المستوردة لإيران، إذ يجب التحكم في الواردات عن طريق دعم المؤسسات الجديدة والقائمة مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ويقلل من استنزاف العملات الأجنبية، كما يجب تصدير السلع الرياضية وإيجاد الدول المستهلكة، يجب النظر في سياسة الأعمال الحرة لتحسين جودة البضائع وتلبية حاجات المستهلكين والتحكم في الأسعار، ومن ثم يمكن تحسين الميزان التجاري للبلاد عن طريق تقليل الطلب على الواردات والتوظيف وزيادة حجم الصادرات وبالطبع فإن زيادة القيمة المضافة للصناعة هي السبب الرئيسي لتحسين الميزان التجاري لأنه يعتبر مؤشرا للإنتاج المحلي الذي يمكن أن يحل محل السلع المستوردة.

- (Mohammad Reza Lotfalipour، Bahare Bazargan، 2014) والمعنونة بـ "**The Impact of Exchange Rate Volatility on Trade Balance of Iran** تتناول هذه الدراسة مسألة ما إذا كان لتقلب سعر الصرف أي تأثير هام ومباشر على الميزان التجاري، وبالتالي، فإن الغرض من هذه الدراسة هو تقدير تأثير تقلب سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري لإيران خلال الفترة 1993 إلى 2011 باستخدام اختبارات جذر الوحدة، ونموذج بيانات لوحة التوازن، وتظهر النتائج المتحصل عيلها أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي ليس له تأثير كبير على الميزان التجاري، فانخفاض سعر الصرف ليس سياسة فعالة لزيادة الميزان التجاري، من حيث الاتجاه المتوقع وحجم التأثير وبالتالي، يجب أن يكون هناك متغيرات أخرى في جانب الطلب (مثل دخل الفرد والسكان والتفضيل في بلد المقصد)، أو جانب العرض (مثل الكفاءة في الإنتاج والجودة) التي تؤثر في تحسين الميزان التجاري، وقد يعكس عدم وجود تأثير قوي لتقلب أسعار الصرف على الميزان التجاري غموض النتائج النظرية، وقد تعكس التغييرات في سعر الصرف التغيرات في تقلب الصدمات الأساسية و/أو التغييرات في نظام السياسة. وعلى سبيل المثال (حسب رأي الباحثان)، يمكن أن يرتبط تحرير التجارة الذي يتم مع الانتقال إلى زيادة مرونة أسعار

الصرف بزيادة التدفقات التجارية وكذلك زيادة تقلبات أسعار الصرف. هذا الاحتمال هو سبب الغموض في النتائج النظرية وكذلك صعوبة إيجاد نتائج تجريبية متسقة وقوية فيما يتعلق بتأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

كما بحثت هذه الدراسة في مدي تأثير متغيري التصدير والاستيراد على الميزان التجاري وخلصت أن المتغير الذي له تأثير كبير على الميزان التجاري هو الاستيراد، أما متغير التصدير ليس له تأثير كبير على الميزان التجاري ولكن إشارة المعامل على متغير الاستيراد سلبية، وهي ذات دلالة إحصائية وهذا يعني أن أحد الأسباب المحتملة لهذه النتيجة المفاجئة هو الدور المهم الذي يلعبه النفط في صادرات إيران.

- دراسة (Mukherji Ronit، Pandey Divya، 2014 والمعنونة بـ **The relationship between the** " growth of exports and growth of gross domestic product of India وتناولت هذه الدراسة العلاقة بين نمو الصادرات الهندية ونمو الناتج المحلي الإجمالي للهند لمحاولة التحقيق عما إذا كان ترويج الصادرات يؤدي إلى نمو اقتصادي أم أن النمو الاقتصادي يعزز الصادرات، حيث يعتقد مؤيدو فرضية النمو الذي تقوده الصادرات أن ترويج الصادرات من خلال دعم الصادرات وتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى النمو الاقتصادي، ويناقض هذا مع رأي آخرين بقولهم إن النمو الاقتصادي المرتفع يؤدي إلى نمو الصادرات، من خلال تحليل السلاسل الزمنية للفترة 1969-2012 وذلك بإستعمال منهج الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة عبر الزمن (ARDL)، مع الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي EVIEWS، وقد خلصت الدراسة من خلال النموذج أن نمو صادرات الهند خلال هذه الفترة 1969و 2012 اعتمد بشكل كبير وإيجابي على نمو الصادرات، كما تثبت جميع نتائج سببية جرانجر حقيقة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند لم يقوده نمو الصادرات، حيث يؤدي النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الصادرات، وتقدم هذه النتائج دليلا ضد فرضية النمو الذي يقوده التصدير، كما أثبتت الدراسة أن الصدمات التي يتعرض لها النمو في الناتج المحلي الإجمالي تؤثر على نمو الصادرات، والعكس ليس صحيحا.

- دراسة (Chandrama Goswamia، Karuna Kanta Saikia, 2012): والمعنونة بـ **FDI and exports its relation with status and prospect in north east region ،in India** حاولت هذه الدراسة الوصول إلى ثلاث أهداف وهي : أولا، البحث في اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند خلال الفترة 1992-2010-2011 - 1991 وإلى أي مدى تمكنت الهند من جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، ثانيا، استنادا إلى بيانات السلاسل الزمنية السنوية المتاحة، تم فحص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات المصنعة في الهند لنفس الفترة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه، حيث تشكل الصادرات المصنعة جزءا كبيرا من إجمالي الصادرات، ووجدت الدراسة علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسبب في نمو الصادرات المصنعة ومن ثم يشجع النمو الذي تقوده الصادرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرا، تصور الورقة وضع الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الهند مع التركيز على آفاقها، وعلى الرغم من وجود ميزة طبيعية للتجارة مع البلدان المجاورة وإمكانية تطوير صناعات مختلفة باعتبارها تتمتع بموارد طبيعية هائلة ومن من أجل الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة بين الهند وآسيان، إلا أن صافي الدخل القومي يفشل في جذب أي قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب البنية التحتية الأقل كفاءة والتباطؤ في النمو الصناعي والاختناقات الأخرى، هناك حاجة لإزالة هذه القيود الأساسية من خلال التدخل الاستراتيجي.

– مناقشة الدراسات التي تناولت الأداء التجاري

قدر عدد الدراسات التي تناولت الشق الثاني من الموضوع بـ 16 دراسة نشرت خلال الفترة من 2012 إلى غاية 2022 منها تسع دراسات باللغة العربية منها دراسة ملال (2022) ودراسة بسطالي وقصابي ودراسة عمر (2021)، ودراسة معهد التخطيط القومي (2020) ودراسة عبابة وبن موسى (2017)، ومن الدراسات التي عرضت باللغة الأجنبية نذكر دراسة

Noura (2022) ودراسة Thomas (2020) ودراسة Adugna (2017)، ودراسة Ayla، Niloufer(2015) ودراسة Mohammad، Bahare ودراسة Mukherji، Pandey (2014) ودراسة Chandrama، Karuna (2012).

وقد تناولت بعض هذه الدراسات الموضوع بشكل تحليلي على غرار دراسة معهد التخطيط القومي (2020) في تحليله لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على هيكل تجارة مصر الخارجية ودراسة عبابة وبن موسى (2017) حينما تناولت ملامح تطور وأداء التجارة الخارجية الجزائرية من السلع الزراعية وقياس كفاءتها للفترة 1992-2015 ودراسة هبة (2017) التي تطرقت إلى تقييم أداء التجارة الخارجية الزراعية العربية من خلال تقدير مجموعه من المؤشرات الدالة على هذا الأداء خلال الفترة 2004-2011 بالاعتماد على مؤشرات أداء التجارة الزراعية ودراسة Adugna (2017) التي بحثت في طبيعة ارتباط البلدان الأفريقية بالصين وكذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك بالتحقيق في ارتباطها بالأداء التجاري للبلدان المتلقية للمساعدات في إفريقيا، فيما عالجت باقي الدراسات الموضوع قياسيا كدراسة ملال (2022) التي وقفت على الاستراتيجيات والسياسات التي قامت بها البرازيل من أجل الاندماج في النظام التجاري العالمي ودراسة هاني (2020) التي حاولت تقدير أثر بيئة الأعمال في البرازيل على الصادرات الزراعية للفترة 1988-2018 ودراسة معروف (2017) حيث سعت إلى تبيان أثر الانفتاح التجاري وتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي للفترة 1990-2014 لـ 22 دولة، ودراسة Ayla (2015) التي تناولت تحليل معدل سعر الصرف ومرونة الدخل للواردات والصادرات التركية ودراسة Mukherji (2014) التي تناولت العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للهند ودراسة Karuna (2012) التي فحصت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات المصنعة في الهند.

أما المؤشرات المعبرة عن الأداء التجاري فنجد مؤشر حجم التجارة الخارجية معبر عنه بالاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والائتمان الموجه للقطاع الخاص حسب دراسة ملال، ومؤشر الميزان التجاري في دراسة بسطالي، ومؤشر واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ وصادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دراسة عمر، مؤشر الصادرات الزراعية في دراسة هاني، ومؤشرات نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية، معدل التبعية الاقتصادية الزراعية، معدل التغطية، معدل التبادل الدولي الصافي للتجارة الخارجية الزراعية، الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية، الميل الحدي للتجارة الخارجية الزراعية في دراسة عبابة، ومؤشر النصيب السوقي للصادرات الزراعية العربية في السوق العالمي، ومؤشر نسبه تغطيه الصادرات السلعية الكلية للواردات السلعية الكلية العربية، ومؤشر نسبه تغطيه الصادرات الزراعية للدولة لمجموع وارداتها الزراعية، نسبه تغطيه الصادرات لسلعه زراعية لواردات نفس السلعة في دراسة هبة، ومؤشر الانفتاح التجاري في دراسة معروف وكذا مؤشر درجة الانفتاح والانكشاف الاقتصادي، درجة الاستقرار الاقتصادي، معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية، متوسط الميل للتصدير، متوسط الميل للاستيراد في دراسة سرحان ومؤشر حجم الصادرات والواردات في دراسة Adugna وReza وكذا Mukherji ومؤشر سعر الصرف في دراسة كلا من Noura وAyla وMohammad.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات التي تناولت علاقة ريادة الأعمال بالأداء التجاري وما يميز الدراسة الحالية

خلال هذا المبحث سيتم عرض لبعض الدراسات السابقة والتي تناولت علاقة ريادة الأعمال بالأداء التجاري سواء بربط كلا المتغيرين أو بربط أحد مؤشرات المتغيرين، ومن ثم إبراز نقاط التقاطع بين هذه الدراسات والدراسة الحالية كما سيتم التطرق الى الميزة التي تهدف هذه الدراسة إضافتها.

أولا: مناقشة الدراسات التي تناولت علاقة ريادة الأعمال بالأداء التجاري

1-الدراسات العربية

- دراسة (2021، جيهان محمد السيد): والمعنونة بـ "**أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء الصادرات في مصر**" وهدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (**ICT**) على أداء الصادرات المصرية في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة الزمنية (1990 – 2018)، حيث اعتمد الباحث على مؤشرات تعبر عن البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات **ICT Access** ومؤشرات تعبر عن الاستخدام **ICT Use**، وقد اعتمد في تقدير العلاقة على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة **ARDL (Auto-Regressive Distributed Lag Model)**، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الهاتف الثابت واستخدام الإنترنت على الصادرات في الأجلين القصير والطويل، وأثر سلبي ومعنوي للهاتف المحمول على الصادرات المصرية.

كما أوضحت التقديرات أن نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان **INT** تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على نسبة الصادرات من الناتج **EXGDP** في مصر، إذ بلغ هذا التأثير نحو 0.54% في الأجل القصير ويتزايد هذا التأثير في الأجل الطويل ليبلغ حوالى 1.20%، كما أثر اشتراكات الهاتف المحمول **MOB** بشكل سلبي ومعنوي على نسبة الصادرات من الناتج **EXGDP** في مصر، وكذا وجود أثر إيجابي ومعنوي لمشتركي الهاتف الثابت **TEL** على نسبة إجمالي الصادرات السلعية والخدمية من الناتج **EXGDP** في مصر.

2- الدراسات الأجنبية

- دراسة (2022، Yohanes Mean Duli)، Wihana Kirana Jaya، Samsubar Saleh، Evita H Pangaribowo): والمعنونة بـ **Why do some regions exhibit a greater degree of manufacturing others? Evidence from Indonesia export and entrepreneurship activities than** وهدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية المعرفية والديمقراطية، وعدد السياح الأجانب لأنشطة ريادة الأعمال وتصدير التصنيع لدولة أندونيسيا بإستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية للمربعات الصغرى الجزئية، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياح الأجانب يؤثرون بشكل إيجابي وكبير على الصادرات الصناعية في حين أن البنية التحتية المعرفية والديمقراطية لا تربطها علاقة بها، كما تؤثر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والسياح الأجانب على أنشطة ريادة الأعمال، في حين تؤثر البنية التحتية المعرفية وخاصة عدد الجامعات وأنشطة ريادة الأعمال سلبا على صادرات التصنيع. وأن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس لها علاقة بريادة الأعمال.

- دراسة (Se-Hwan Joo، Gun-Hoon Shin, 2020): والمعنونة بـ "**Empirical Analysis of Effect of Entrepreneurship on Export Performance: Focusing on the Mediated Effect of Technology Capability and Export Support Policy of Start-Ups**" وتناولت هذه الدراسة التحليل التجريبي لتأثير ريادة الأعمال على أداء التصدير مع التركيز على تأثير الوسيط للقدرة التكنولوجية وسياسة دعم الصادرات

للمؤسسات الناشئة وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل المتغيرات المتعلقة بتعريف المؤسسات الناشئة، وتوجه المؤسسات إلى السوق، والتوجه التكنولوجي للمؤسسات، واستخدام أنظمة دعم الصادرات، وتأثير كل متغير على أداء التصدير.

كون معدل إغلاق المشاريع أعلى من معدل بدء المشاريع التجارية في دولة كوريا، تحلل هذه الدراسة العديد من العوامل للمؤسسات الناشئة التي تم إنشاؤها خلال السنوات السبع الماضية والتي تستخدم التصدير، وتم توزيع استبيانات على المؤسسات الناشئة لاختبار الفرضيات وتحليلها، وتم استبعاد المؤسسات الناشئة ذات التوجه الاستيرادي للتركيز على أداء التصدير وذلك باستخدام التحليل الإحصائي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فرق بين الجوانب النظرية والعملية.

حيث أظهرت الدراسات السابقة حسب رأي الباحث أن توجه السوق والتوجه المنطقي التقني ورأس المال الاجتماعي كمتغيرات مستقلة لها تأثير مباشر على أداء التصدير، في حين أن هذه الدراسة أثبتت أنه لا يوجد تأثير لتوجه السوق والتوجه المنطقي التقني ورأس المال الاجتماعي على أداء التصدير، في حين أن القدرات التكنولوجية كانت لها تأثير على أداء التصدير.

وحسب هذه الدراسة، فقد تم إغلاق أكثر من 80% من المؤسسات في غضون ثلاث سنوات بعد بدء العمل، على الرغم من أن أكبر عامل جذب لتأسيس مؤسسة ناشئة هو النمو والتوسع على المدى الطويل باستخدام الأفكار والتكنولوجيا القائمة على رأس المال المنخفض، فقد أدى التركيز على الربحية إلى تركيز أعمال جديدة في قطاعات البيع بالجملة والتجزئة والخدمات الغذائية والضيافة، ووفقا لأرقام الإحصاء الكورية لسنة 2017 نجت 49.3% فقط من المؤسسات لأكثر من عامين بعد التأسيس، و28% فقط من تلك المؤسسات نجحت لأكثر من خمس سنوات، ويمكن حسب رأي الباحث أن يكون معدل البقاء منخفضا فقط لأن الاستثمارات تتم دون فهم كامل لمنظومة بدء التشغيل، علاوة على ذلك، من المرجح أن تنجح المؤسسات الناشئة عند استهداف الأسواق الخارجية إضافة إلى الأسواق المحلية.

- دراسة (Ali Kazemi، Alireza Rousta، Abdullah Na'ami، 2019): والمعنونة بـ **"The Causal Model of Export Entrepreneurship and Export Market Orientation on Export Performance: a Case Study of Food and Agricultural Products Export Companies"** هدفت هذه الدراسة إلى تقديم ريادة الأعمال التصديرية والعوامل التي تؤثر عليها وفق نموذج عالمي يركز على التصدير كما سعت إلى تقدير تأثير متغيرات ريادة الأعمال في التصدير وتوجه سوق التصدير على أداء الصادرات بإستخدام عينة بحجم 296 شخصا عامل في مؤسسة المنتجات الغذائية والزراعية الواقعة في محافظة طهران، وذلك باستخدام استبيان قياسي وتم تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها بواسطة برنامجي SPSS وPLS Smart وقد بينت نتائج البحث أن الموارد وشدة المنافسة لها تأثير إيجابي على ريادة الأعمال في مجال التصدير، ولكن لم يتم تأكيد تأثير مسافة السوق على ريادة الأعمال في مجال التصدير، كما تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي لتوجه سوق التصدير وريادة الأعمال التصديرية على أداء الصادرات للمؤسسات ضمن العينة، كما بينت التأثير المعتدل لدرجة العولمة على العلاقة بين التوجه نحو أسواق التصدير وأداء الصادرات في إيران.

- دراسة (Monireh Dizaji، Arash Ketabforoush Badri، 2014) والمعنونة بـ: **"The Effect of Exports on Employment in Iran's Economy** " وهدفت هذه إلى تحديد العوامل المؤثرة على العمالة وآلية هذا التأثير وهذا باستعمال منهج الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة عبر الزمن (ARDL)، مع الاستعانة ببرنامج (Microsoft)، للفترة 2005-1976 للاقتصاد الايراني من خلال بيانات من مصادر مختلفة وتقارير صادرة عن البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية وتظهر نتائج التقديرات أنه في فترة الدراسة، كان للتصدير والأجور تأثير إيجابي وهام على التوظيف في إيران على المدى الطويل، وكان لسعر الصرف ومعدل الفائدة طويل الأجل تأثير سلبي على التوظيف، وحسب رأي الباحث أن العديد من العوامل مثل الصادرات ومستوى الأجور له تأثير على معدل التوظيف والبطالة، فزيادة الصادرات من شأنها زيادة الطلب على السلع، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستويات الأجور والعمالة.

أدت الزيادات في الصادرات إلى زيادة التجارة، مما أدى بالتالي إلى زيادة الدخل وتحسين الرفاهية الاجتماعية وزيادة العمالة، ويؤدي نمو الصادرات إلى زيادة المنافسة بين وحدات الإنتاج، وهذا بدوره له آثار إيجابية على مستوى التوظيف وإنتاجية العمالة، ويؤدي إلى تحسين الجودة وتنويع المنتجات، مما يزيد الإنتاج ،لأنه كلما زادت الزيادة في الإنتاج واستهلاك المنتجات المحلية وتصديرها، كلما ارتفعت نسبة العمالة، ومع زيادة الإنتاج يزداد الاهتمام بالاستثمار في مختلف القطاعات مثل الزراعة والصناعة والخدمات بين المستثمرين، هذا يؤدي إلى معدلات استثمار أعلى، وستؤدي الزيادات في الاستثمار في مختلف القطاعات إلى زيادة فرص العمل.

أما سعر الصرف فكان له آثار سلبية على العمالة ويرجع هذا إلى انعدام المرونة السعرية للطلب فعند ارتفاع سعر الصرف يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات فتزداد قيمة الصادرات وتنخفض قيمة الواردات لكن في حالة البلدان النامية فإنها غير قادرة على تسخير مثل هذه المواقف، وبالتالي فإن سعر الصرف له علاقة سلبية بالتوظيف.

كما أن الحد الأدنى للأجور له آثار إيجابية على العمالة، وبالتالي، فإن الزيادة في الأجور تزيد من فرص العمل، ولكن أوضحت النتائج أن تأثير الأجور له تأثير سلبي يمكن أن يكون بسبب الوهم السلبي بين العمال. ويؤثر سعر الفائدة طويل الأجل على التوظيف بشكل سلبي هذا يدل على أن الزيادات في أسعار الفائدة طويلة الأجل، وانخفاض الاستثمار في مختلف القطاعات يؤدي إلى انخفاض معدلات التوظيف، وتكشف نتائج التقدير عن وجود علاقات قصيرة المدى للنموذج بحيث، تبلغ مرونة التصدير طويلة الأجل للعمالة 1.16% وهذا يعني أن زيادة بنسبة 1% في الصادرات طويلة الأجل من شأنها أن تؤدي إلى زيادة بنسبة 1.16% في التوظيف، وهو ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية، كما أنه ذو دلالة إحصائية إذا فالتصدير على المدى الطويل يؤدي إلى تأثيرات على العمالة، كما أن مرونة سعر الصرف للعمالة لها إشارة سالبة، وهذا يعني أن زيادة 1% في سعر الصرف قد يؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.01 % في التوظيف، ما يدل على عدم وجود مرونة سعرية للطلب في إيران.

- دراسة (Mehrandokht NezamShahidi, Sina Nematizadeh, Roksana Karimi 2013): والمعنونة بـ "The role of entrepreneurship on export performance of date in Iran" وهدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور ريادة الأعمال في أداء تصدير التمور في إيران، كون التمور هي أحد المنتجات الاستراتيجية في الزراعة الإيرانية ولهذا الغرض تم اختيار عينة عشوائية بحجم 85 من المصدرين ورجال الأعمال الناشطين في مجال تصدير التمور باستخدام اختبار الانحدار الخطي الثنائي، وخلصت الدراسة أن ريادة الأعمال التنظيمية بأبعادها الابتكار، والمخاطرة باستثناء المنافسة الريادية لها تأثير معنوي وإيجابي على حجم التصدير في إيران.

- دراسة (Jolanda Hessels، Andre´ van Stel، 2009): والمعنونة بـ **" export ،Entrepreneurship orientation، and economic growth "** وتناولت هذه الدراسة ريادة الأعمال والتوجه نحو التصدير والنمو الاقتصادي حيث تناولت العلاقة بين انتشار المشاريع الجديدة ومعدل النمو الاقتصادي للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاتجاه التصديري للمشاريع الجديدة، ومن المسلم به عموما حسب رأي الباحث أن إنشاء مشروع جديد وكذلك نشاط التصدير قد يكون كلاهما من الاستراتيجيات الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أشار الباحث إلى أنه لم يتم التطرق لدور المشاريع الجديدة القائمة على التصدير في النمو الاقتصادي من الناحية التجريبية من قبل، مستخدما في ذلك بيانات لعينة من 34 دولة خلال الفترة 2008-2002 وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

—يوجد علاقة إيجابية بين نشاط ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي الكلي؛

—يوجد تأثير إيجابي لريادة الأعمال المبكرة الموجهة نحو التصدير في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين، أنه لا يوجد مثل هذا التأثير إيجابي لريادة الأعمال المبكرة الموجهة نحو التصدير في البلدان ذات الدخل المنخفض على النمو الاقتصادي؛

–ريادة الأعمال الموجه نحو التصدير يعتبر مساهمة إضافية في النمو الاقتصادي، فالمشاريع الجديدة التي يحركها التصدير على وجه الخصوص ستساهم في توليد المعرفة، والمنافسة المتزايدة، والزيادة التنوع، مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛

–يجب التمييز في أبحاث ريادة الأعمال بين المشاريع الجديدة الموجهة للتصدير وغير المصدرة في العالم؛

–ريادة الأعمال في البلدان ذات الدخل المرتفع ذات توجه القوي نحو الصادرات وتساهم بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي، على عكس الحال في البلدان ذات الدخل المنخفض؛

–إن المشاريع الجديدة الموجهة للتصدير لا تقدم مساهمة إضافية (بالمقارنة مع المشاريع المحلية الجديدة) للنمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض؛

–أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل هو المصدر المهيمن لنشاط تنظيم المشاريع في العديد من البلدان منخفضة الدخل ويؤدي بشكل خاص إلى زيادة فرص رواد الأعمال في السوق المحلية؛

–هناك اختلاف في طبيعة ريادة الأعمال بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض، وبالتالي تأثيرها على النمو الاقتصادي يختلف بين الشريحتين من البلدان، ففي البلدان ذات الدخل المرتفع، التقنيات متاحة على نطاق أوسع مما هو عليه الحال في البلدان الأقل نمو.

كما اقترح الباحث تحفيز المشاريع الجديدة ذات التوجه التصديري للكفاءة منخفضة الأداء بإمكانية إدراج صادراتها ضمن برامج ترويج الصادرات كمعيار لإمكانية نمو الصادرات للمشاريع الجديدة وهذا بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- دراسة (Siri Terjesen، Jolanda Hessels، 2009): والمعنونة بـ **"Varieties of export-oriented entrepreneurship in Asia "** وتناولت هذه الدراسة الاختلافات في نسبة نشاط ريادة الأعمال الموجه نحو التصدير في المراحل المبكرة في اثني عشرة دولة آسيوية، من خلال خمسة مجالات مؤسسية وهي العلاقات الصناعية، والتدريب المهني والتعليم، وحوكمة المؤسسات، والعلاقات بين المؤسسات، وعلاقات الموظفين، حيث أن الدول الآسيوية ذات المؤسسات عالية الجودة من المرجح أن يكون لديها نسب أعلى من المؤسسات الناشئة الموجهة للتصدير، وتشير التحاليل إلى أن الدول الآسيوية لديها عدد أقل بكثير من المؤسسات الناشئة الموجهة للتصدير مقارنة بالدول غير الآسيوية، وقد خلصت الدراسة أن البلدان ذات النسب الأعلى من نشاط ريادة الأعمال الموجه للتصدير تميل إلى امتلاك علاقات صناعية مرنة وتدريب مهني عالي الجودة، (أي وجود علاقة إيجابية بين العلاقات الصناعية والتعليم والمؤسسات ذات التوجه التصديري)، وعلاقات تصادمية بين العمال وأصحاب العمل (أي وجود علاقة سلبية تربط العلاقات بين الموظفين والمؤسسات الناشئة مع أصحاب العمل في المؤسسات ذات التوجه التصديري)، كما أن نسبة المشاريع الجديدة الموجهة للتصدير لا تربطها علاقة بجودة حوكمة المؤسسات.

- **مناقشة الدراسات التي تناولت علاقة ريادة الأعمال بالأداء التجاري**

تم عرض تسع دراسات تناولت علاقة ريادة الأعمال بالأداء التجاري خلال الفترة 2009 إلى غاية 2022، منها ست دراسات جزئية كدراسة Yohanes (2022) التي خصت دولة إندونيسيا ودراسة جيهان (2021) التي خصت دولة مصر، أما دراسة Se-Hwan Joo (2020) فقد خصت دولة كوريا وقد خصت دراسات كلا من Ali Kazemi (2019) وMonireh (2014) وRoksana (2013) دولة إيران فيما تناولت دراسة Thomas (2020) تحليل مجموع دراسات سابقة، أما الدراسات الكلية فكانت لـ Jolanda الذي تناول 34 دولة وSiri (2009) الذي درس اثنا عشر دولة آسيوية.

أما حجم العينة فقد تباين من دراسة إلى أخرى فبالنسبة للدراسات الجزئية تناول Roksana دراسة 85 رائد أعمال من مصدري التمور في إيران، وتناول Ali Kazemi تحليل بيانات لـ 296 شخصا عامل في مؤسسة المنتجات الغذائية والزراعية

الواقعة في محافظة طهران، أما الدراسات الكلية فقد تناولت دراسة Jolanda تحليل بيانات 34 دولة مختارة، أما دراسة Siri فتناولت تحليل مؤشرات 12 دولة أسيوية.

أما من حيث المؤشرات المعبرة عن ريادة الأعمال في الدراسات المعروضة فقد عبر عنها الباحثين بمؤشرات فرعية لريادة الأعمال ففي دراسة جيهان استعملت مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات معبرتا عنها بمستعملي الهاتف الثابت والأنترنات واللذان كانا لهما الأثر الايجابي والمعنوي على أداء الصادرات المصرية على عكس الهاتف المحمول الذي كان له الأثر السلبي والمعنوي على أداء الصادرات المصرية وهذا ما يتفق مع دراسة Yohanes التي أثبتت أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها الأثر الإيجابي على أداء الصادرات الصناعية الإندونيسية في حين أن البنية التحتية المعرفية كان لها الأثر السلبي على الصادرات الإندونيسية، في حين أن دراسة Se-Hwan Joo أستعمل مؤشر توجه السوق للتعبير عن ريادة الأعمال وخلص إلى أن توجه السوق لا يؤثر على التصدير الكوري على عكس دراسة Ali Kazemi الذي أثبت وجود علاقة إيجابية بين توجه السوق والموارد وشدة المنافسة على أداء التصدير الإيراني، في حين إستعمل Monireh مؤشر العمالة والتوظيف للتعبير عن ريادة الأعمال وقد خلص إلى أن حجم الصادرات يؤثر إيجابا على العمالة والتوظيف على عكس سعر الصرف الذي يؤثر عليها سلبا، في حين أن Siri فعبر عنها نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة من خلال علاقات الموظفين وكذا علاقة بين المؤسسات التي كان لها الأثر السلبي على المؤسسات ذات التوجه التصديري، أما العلاقات الصناعية، والتدريب المهني والتعليم كان لها الأثر الإيجابي عليها، في حين أن حوكمة المؤسسات لم يكن لها أثر على التوجه التصديري للمؤسسات، في حين ميز Jolanda تأثير مؤشر على التصدير والنمو بين الدول مرتفعة الدخل التي كان لها الأثر الإيجابي، أما بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض فقد كان لمؤشر انتشار المشاريع الجديدة أثر سلبي على التصدير والنمو في الدول محل الدراسة، أما دراسة Roksana فقد عبرة عن ريادة الأعمال من خلال المؤشرات الفرعية وهي الإبتكار والمخاطرة والتي كان لها الأثر الايجابي على تصدير التمور في دولة إيران على عكس مؤشر المنافسة الذي كان له الأثر السلبي على حصة التصدير للتمور الإيرانية.

أما المؤشرات التي عبرت عن الأداء التجاري في الدراسات المعروضة والتي تناولت علاقة ريادة الأعمال بالأداء التجاري فكانت أهمها أداء الصادرات في دراسة جيهان وحجم الصادرات في دراسة Yohanes وSe-Hwan Joo، Ali وMonireh ودراسة Roksana وكذا مؤشر سعر الصرف في دراسة Monireh.

ثانيا: ما يميز الدراسة الحالية

تختلف الدراسة الحالية عن مجموع الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في كونها دراسة كلية تخص مجموعة من الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل كون المستوى الاقتصادي يؤثر وبشكل مباشر على مستوى أداء ريادة الأعمال من جهة وعلى مستوى الأداء التجاري من جهة أخرى ونشير هنا إلى دراسة Jolanda حين ميز بين الدول مرتفعة الدخل ومنخفضة الدخل في تقدير علاقة ريادة الأعمال ممثلة بمؤشرها انتشار المشاريع الجديدة بالتصدير والنمو والتي تعتبر الدراسة الأقرب للدراسة الحالية إلا أن الدراسة الحالية ستتناول المؤشر العام لريادة الأعمال للتعبير عنها وكذا مؤشر الابتكار الذي يعتبر أحد المؤشرات الفرعية لريادة الأعمال وكذا نشير بهذا الخصوص إلى ما تناولته دراسة Roksana حينما قدرت مؤشر الابتكار للتعبير عن ريادة الأعمال في تأثيره على تصدير التمور الإيرانية.

كما تتفرد الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي عبرت عن الأداء التجاري بمؤشري الصادرات وسعر الصرف في حين أن الدراسة الحالية عبرت عن الأداء التجاري بمؤشرين وهما تركز الصادرات واختراق أسواق التصدير، ومن جهة أخرى ولأن الدراسة الحالية تستهدف تقدير الأداء التجاري وإضافتا إلى مؤشر ريادة الأعمال ومؤشر الابتكار فقد أضافت الطالبة مجموعة من

المؤشرات الثانوية ذات التأثير المباشرة بالأداء التجاري بهدف إضفاء طابع المصداقية للنموذج، وتمثلت هذه المتغيرات في: الانفتاح الاقتصادي؛ النمو الاقتصادي؛ الاداء اللوجستي؛ حجم السوق واستقرار أسعار الصرف.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–1) مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

المؤشر	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
فترة الدراسة	غطت الدراسات السابقة فترات تراوحت بين 2009 إلى غاية 2022 فقد تناولت دراسة Gun–Hoon سنة 2020 و2019 في دراسة Abdullah Na'ami (1976–2005) في دراسة Arash و2013 في دراسة Mehrandokht و (2002–2008) في دراسة Andre´ van	الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2022
حجم العينة	تناولت بعض الدراسات دول منفردة كدراسة جهان محمد السيد وYohanes Mean Duli و Se–Hwan Joo و Arash و 296 رائد أعمال في دراسة Abdullah Na'ami و85 رائد أعمال في دراسة Mehrandokht وبعضها تناولت 34 دولة مختارة كدراسة Andre´ van ، ومنها 12 دولة آسيوية في دراسة Jolanda	13 دولة
العينة	مصر كدراسة جيهان محمد السيد، وكوريا في دراسة Gun-Hoon ايران في دراسة Abdullah Na'ami و Arash و Mehrandokht ، دول مختارة كدراسة Andre´ van ، دول آسيوية في دراسة Jolanda	دول ضمن الفئة متوسطة الدخل
مؤشر ريادة الاعمال	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دراسة جيهان ودراسة Gun-Hoon ، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية المعرفية وعدد السياح في دراسة Yohanes ، توجه السوق في دراسة Gun-Hoon ، الموارد وشدة المنافسة، مسافة السوق في دراسة Abdullah Na'ami والعمالة والتوظيف في دراسة Arash ، حوكمة المؤسسات، الابتكار، المخاطرة، المنافسة في دراسة Mehrandokht الأعمال المكبرة لريادة الأعمال في دراسة Andre´ van والاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل انتشار المشاريع الجديدة في دراسة Andre´ van والعلاقات الصناعية والتعليم والمؤسسات ذات التوجه التصديري في دراسة Jolanda	المؤشر العام لريادة الأعمال، المؤشر العام للابتكار
مؤشر الاداء التجاري	حجم الصادرات في دراسة كل من جيهان و Yohanes وGun–Hoon وAbdullah Na'ami و Mehrandokht و Andre´ van وسعر الصرف في دراسة Arash والنمو الاقتصادي في دراسة Andre´ van والمؤسسات الناشئة الموجه نحو التصدير في دراسة Jolanda	مؤشري تركز الصادرات واختراق أسواق التصدير
الأدوات المستخدمة والبرامج	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة في دراسة كلا من جيهان و Arash ، ونمذجة المعادلات الهيكلية للمربعات الصغرى الجزئية في دراسة Yohanes والانحدار الخطي في دراسة Mehrandokht و SPSS وPLS Smart في دراسة Abdullah Na'ami	السلاسل الزمنية المقطعية
نتائج الدراسة	علاقة إيجابية مع مؤشر الهاتف الثابت واستخدام الأنترنات وسلبية في علاقتها بالهاتف المحمول في دراسة جيهان وإيجابية مع عدد السياح الأجانب، في حين وردت سلبية في علاقتها بالبنية التحتية المعرفية في دراسة Yohanes وايجابية مع القدرات التكنولوجية في دراسة Gun-Hoon وإيجابية مع الموارد وشدة المنافسة وتوجه سوق التصدير في دراسة Abdullah Na'ami و إيجابية مع التوظيف وسلبي مع سعر الصرف في دراسة Arash وايجابية مع الابتكار والمخاطرة وسلبية مع المنافسة في دراسة Mehrandokht إيجابية مع نشاط ريادة الاعمال المبكرة في دراسة Andre´ van وإيجابية مع العلاقات الصناعية والتعليم والمؤسسات التصديرية سلبية مع أصحاب العمل وليس لها علاقة في دراسة Jolanda	علاقة ايجابية مع مؤشر اختراق اسواق التصدير ومؤشر تركز الصادرات

المصدر: من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل الثاني

عرض هذا الفصل مجموعة من الدراسات التي ألقت الضوء على مساهمة ريادة الأعمال في تحقيق تنمية مستدامة، وتنافسية خلاقة التي بدورها تحسن في مستوى الأداء التجاري للدول من خلال الإجراءات والآليات التي تعتمدها الدول في المعاملات وتطبقها على كل القطاعات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في المساس بالريادة في الأعمال كقطاع التكنولوجيا والاتصالات وكذا قطاع التعليم، السياسات تجاه التجارة الخارجية، وقطاع التوظيف وغيرها من القطاعات التي تعتبر مؤشر يعبر عن ريادة الأعمال والأداء التجاري، وهذا حسب كل اقتصاد وكل نمط معيشي للسكان، وقد تناولت عشرون دراسة الشق الأول من الموضوع والمتعلق بريادة الأعمال أو التي تناولت أحد مؤشراتها كالتكنولوجيا والمعلومات والاتصال، التعليم، البنية التحتية، وغيرها وتسعة عشر دراسة تناولت الشق الثاني من الموضوع والمتعلق بالأداء التجاري أو أحد المؤشرات التي تعبر عنه كالصادرات، الميزان التجاري، كما تناولت ثماني دراسات الموضوع الحالي بشقيه الأول والثاني من خلال أحد المؤشرات التي تعبر عنه، بطريقة قياسية أو تحليلية، كما تم عرض علاقة كل دراسة بالموضوع الحالي ونقاط التقاطع بينها وما يميز الدراسة الحالية.

الفصل الثالث

تقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل للفترة 2010-2022

تمهيد

تتمة لما سبق وبغية إسقاط ما تم التطرق له في الجانب النظري تم اعتماد نموذجين للإجابة على الإشكالية المدروسة، النموذج الأول تناول مؤشر تركز الصادرات للعبير عن الأداء التجاري فيما اعتمد النموذج الثاني على مؤشر اختراق أسواق التصدير.

ووفقا للمنهجية المعتمدة فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول اقتصاديات الدول محل الدراسة حيث تم فيه تسليط الضوء على المؤشرات المعتمدة، ثم التعرف على مستوى هذه المؤشرات في الدول محل الدراسة.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات وسيتناول فيها الطرق والأدوات القياسية التي تم اعتمادها للوصول الى الهدف المنشود.

المبحث الثالث: تقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري للدول محل الدراسة والذي خصص لتقدير العلاقة بين ريادة الاعمال والاداء التجاري للدول محل الدراسة خلال الفترة المدروسة وتحليلها.

المبحث الاول: نظرة عامة على اقتصاديات الدول محل الدراسة

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة تقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري لمجموعة من دول ذات الدخل المتوسط وتمثلت العينة في 13 دولة وهذا طبعا حسب توافر البيانات للدول وتمثلت في التالي: الأرجنتين ؛ البرازيل ؛ الصين ؛ كولومبيا ؛ الهند ؛ جمهورية إيران الإسلامية ؛ المكسيك ؛ بيرو ؛ روسيا ؛ تركيا ؛ جنوب أفريقيا ؛ ماليزيا وأخيرا جامايكا. وقد حددت الفترة من سنة 2010 إلى غاية 2022، وسيتم خلال هذا المبحث تقديم لمحة عامة حول مؤشر ريادة الأعمال في الدول محل الدراسة خلال الفترة المدروسة وتحليل أدائها التجاري.

أولا: ريادة الاعمال في الدول محل الدراسة

1-مؤشر ريادة الأعمال في دولة الارجنتين:

للتعرف على مستوى ريادة الاعمال في دولة الارجنتين نطلع على الشكل الموالي الذي يمثل تطور مؤشر ريادة الاعمال لدولة الارجنتين خلال الفترة (2010-2022).

الشكل رقم (3-1) تطور مؤشر ريادة الأعمال في الارجنتين للفترة (2010-2022)

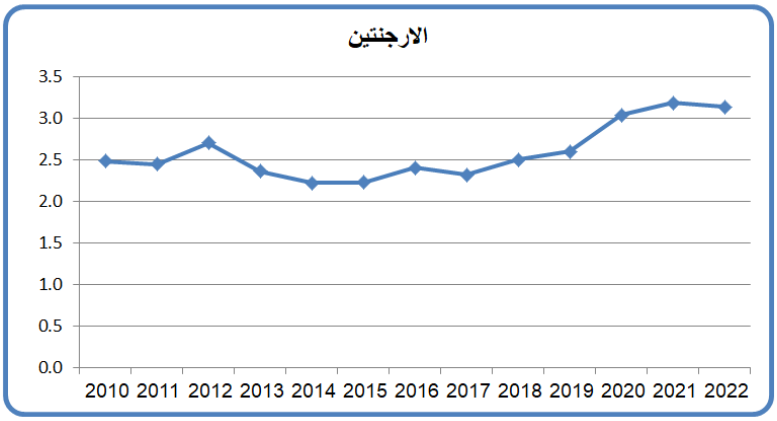

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ استقرار المؤشر العام لريادة الاعمال لدولة الارجنتين في المستوى دون المتوسط خلال الفترة المدروسة، كما نلاحظ التقدم المسجل في مؤشر ريادة الأعمال لدولة الارجنتين خاصة بداية من سنة 2019 حيث سجل 2.7 نقطة وحلت بذلك بالمرتبة 74 ضمن تصنيف المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية ليقفز إلى 3.1 نقطة سنة 2020 وصولا إلى سنة 2022 حيث سجل 3.2 نقطة.

وخلال فترة 12 شهرا من منتصف عام 2020 إلى منتصف عام 2021، وبينما تخلفت البلاد عن سداد قروضها الدولية وتقلص الاقتصاد، نما الاستثمار في المؤسسات الناشئة بأكثر من خمسة أضعاف. وبشكل عام، قفزت قيمة نشاط ريادة الأعمال في الأرجنتين بنسبة 164% من عام 2020 إلى عام 2022 مقارنة بفترة السنتين السابقة.[1] وهذا بفضل التحسن

[1] كرستيان سيانس مونيتور مقال بجريدة الدستور "**الارجنتين تعيد بناء نفسها**" بتاريخ: الخميس 31 أوت 2023 الساعة 12:22 تاريخ الاطلاع: 2023/12/19: 11:54 متاح على الرابط:
https://www.addustour.com/articles/1364956-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AC%D9_%86%D8%AA%D9%_8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87%D8%A7

الملحوظ في المؤشرات الفرعية لريادة الأعمال حيث سجل مؤشر تسجيل براءات الاختراع 442 نقطة خلال سنة 2019 ليقفز إلى 930 نقطة سنة 2021.

2-مؤشر ريادة الأعمال في دولة البرازيل:

لإلقاء نظرة عامة على مستوى ريادة الاعمال في دولة البرازيل سنقوم بقراءة الشكل الموالي الذي يمثل تطور قيمة مؤشر ريادة الاعمال في دولة البرازيل خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (3-2) تطور مؤشر ريادة الأعمال في البرازيل للفترة (2010-2022)

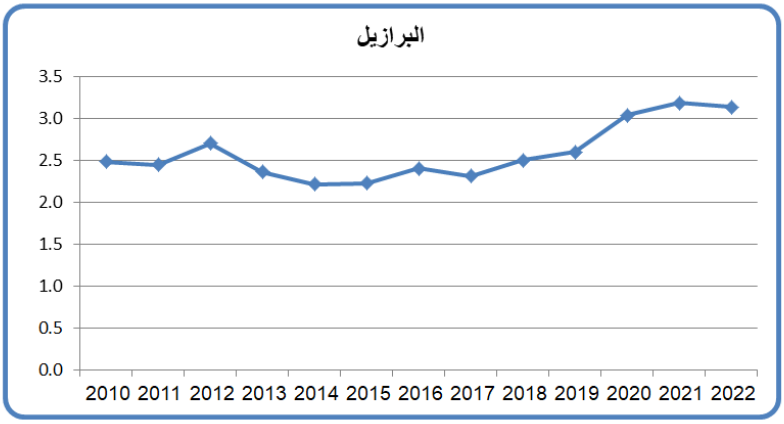

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

يشهد مؤشر ريادة الأعمال لدولة البرازيل مستوى دون المتوسط خلال فترة الدراسة حيث سجل 2.37 نقطة سنة 2011 و2.03 نقطة سنة 2016 وقد سجل التحسن بداية من سنة 2018 حيث سجل 2.5 نقطة، ليسجل 3 نقاط سنة 2020 و3.2 نقطة في السنة التي تليها و2.2 نقطة سنة 2022 وهذا بفضل التحسن الذي سجله في مؤشر تسجيل براءات الاختراع، حيث سجل 4.980 نقطة في مؤشر تسجيل براءات الاختراع لسنة 2018 ليقفز إلى 5.464 نقطة سنة 2021 و5.280 نقطة سنة 2022. وقد ارتقت البرازيل خمس مراتب خلال سنة 2022 فأثبتت مكانتها ضمن مجموعة الاقتصادات التي أحرزت التقدم الاكبر في مؤشر الابتكار العالمي خلال السنوات الاربع الماضية. وكانت قد سجلت ضمن مؤشر الدعم المالي لريادة الاعمال بـ 4.78 نقطة و3.92 نقطة في مؤشر سياسات الدعم الحكومية، و2.25 نقطة في سياسات الضرائب الحكومية، و3.91 نقطة في مؤشر البرامج الحكومية لريادة الاعمال خلال سنة 2019 لتحتل بذلك المرتبة 118 ضمن تصنيف المرصد العالمي لريادة الاعمال. وقد سجلت 1.02 نقطة في معدل ريادة الأعمال الوليدة، و1.34 نقطة في معدل ملكية أعمال جديدة، و2.24 نقطة في معدل نشاط الأعمال الريادية في مرحلة مبكرة، و8.7 نقطة في معدل ملكية الأعمال المنشأة، و4.5 نقطة في معدل نشاط توظيف ريادة الاعمال خلال سنة 2020. في حين سجل 2.1 نقطة في معدل نشاط الأعمال الريادية في مرحلة مبكرة، و1.0 نقاط في معدل ملكية الأعمال المنشأة، و3.3 نقطة في معدل نشاط توظيف ريادة الاعمال خلال سنة 2021 حسب احصائيات المرصد العالمي لريادة الاعمال.

3-ريادة الاعمال في دولة كولومبيا:

للتعرف على مستوى ريادة الأعمال في دولة كولومبيا نلقي نظرة عامة على الشكل الموالي والذي يمثل تطور مؤشر ريادة الاعمال في دولة كولومبيا خلال الفترة 2010-2022.

الشكل رقم (3-3) تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة كولومبيا للفترة (2010-2022)

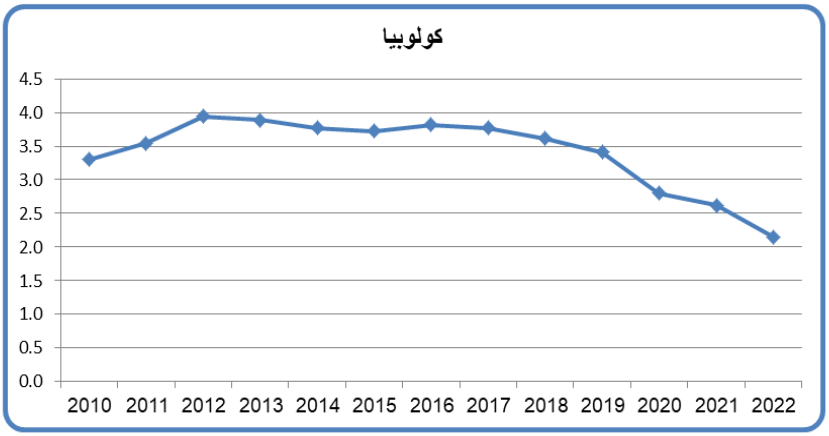

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

من خلال المخطط أعلاه نلاحظ أن كولومبيا حققت أعلى مستوى لمؤشر ريادة الأعمال خلال سنة 2012 حيث بلغ مستوى المؤشر 3.94 وهذا بفضل تحسن المؤشرات الفرعية له حيث سجل 0.8 نقطة ضمن مؤشر تصور الفرص و0.74 نقطة ضمن مؤشر المنتجات المبتكرة، كما سجل 0.76 نقطة ضمن مؤشر النمو المرتفع، وفي سنة 2016 سجل المؤشر العام 3.82 نقطة وسجل مؤشر تصور الفرص 0.58 نقطة، و0.35 نقطة ضمن مؤشر مهارات بدء التشغيل و0.714 نقطة ضمن مؤشر المنتجات المبتكرة و0.75 ضمن مؤشر نمو مرتفع، وهذا حسب احصائيات المرصد العالمي لريادة الاعمال والتنمية، إلا أن هذا المستوى لم يصمد طويلا ليشهد تدهور مستمر خلال الفترات التي تليها إلى غاية 2022 ليبلغ المستوى العام لمؤشر ريادة الأعمال 2.1 نقطة، وقد حلت كولومبيا رابع أكبر نظام بيئي لريادة الأعمال في أمريكا اللاتينية، خلف البرازيل والمكسيك والأرجنتين لسنة 2022.[1]

4-مؤشر ريادة الاعمال في دولة الصين:

شهد المؤشر العام لريادة الاعمال في دولة الصين تطور ملحوظ منذ بداية 2010 وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-4) تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة الصين للفترة (2010-2022)

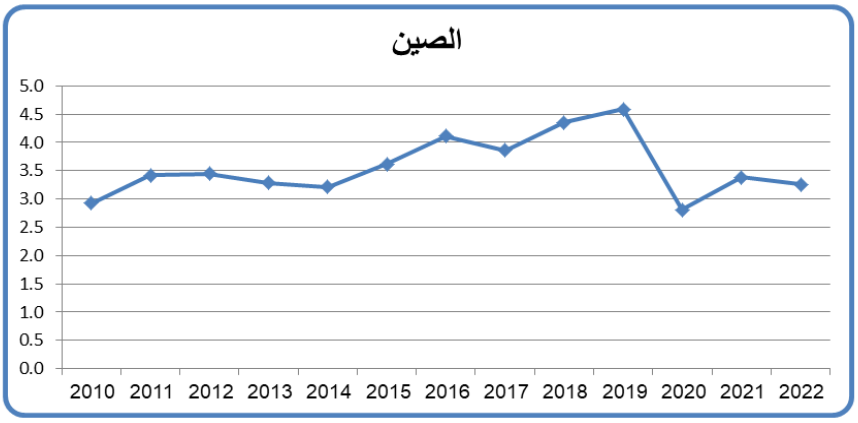

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

[1] متاح على الرابط: https://www.infobae.com/ae/2022/04/01/why-do-56-of-startup-companies-fail-in-colombia/ تاريخ الاطلاع: 2023/12/19 20:59

نلاحظ من خلال المخطط أعلاه أن المستوى العام لمؤشر ريادة الأعمال لدولة الصين تراوح بين معدل 4.6 وهو أعلى معدل بلغته سنة 2019 واحتلت المرتبة 43 ضمن تصنيف المرصد العالمي لريادة الاعمال والتنمية، ومعدل 2.7 الذي يمثل أدنى مستوى لها في هذا المؤشر والذي سجلته خلال السنة التي تليها مباشرة (2020)، فيما كان معدل هذا المؤشر سنة 2018 قد بلغ 4.2 بفارق 0.47 درجة وقد تحسنت خلال هذه السنة بتسع مراتب، وقد تمثل أعلى معدل لها بفضل تحسن مستوى المؤشرات الفرعية لريادة الأعمال وكان أفضلها 7.03 نقطة في مؤشر البنية التحتية الفيزيائية، و6.29 نقطة ضمن مؤشر الثقافة والاعراف الاجتماعية و6.16 نقطة في سياسات الضرائب الحكومية، و5.89 نقطة في مؤشر سياسات الدعم الحكومية، مؤشر الدعم المالي لريادة الاعمال بـ5.8 نقطة و5.51 نقطة في مؤشر البنى التحتية التجارية، ثم و5.46 نقطة في مؤشر البرامج الحكومية لريادة الاعمال، و5.09 نقطة في مؤشر ديناميكية الاسواق الداخلية، و5 نقاط ضمن مؤشر تعليم ريادة الاعمال ما بعد الجامعة، و4.84 نقطة في مؤشر أعباء الاسواق الداخلية، و4.28 نقطة في مؤشر تعليم ريادة الاعمال في المرحلة الثانوية، وأخيرا 4.23 نقطة في مؤشر نقل البحث والتطوير، حسب احصائيات المرصد العالمي لريادة الاعمال.

5-مؤشر ريادة الاعمال في دولة الهند:

يعرف مؤشر الابتكار نوع من الاستقرار في دولة الهند ما بين معدل 2 و3 خلال الفترة المدروسة وهذا ما نلاحظه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-5) تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة الهند خلال الفترة (2010-2022)

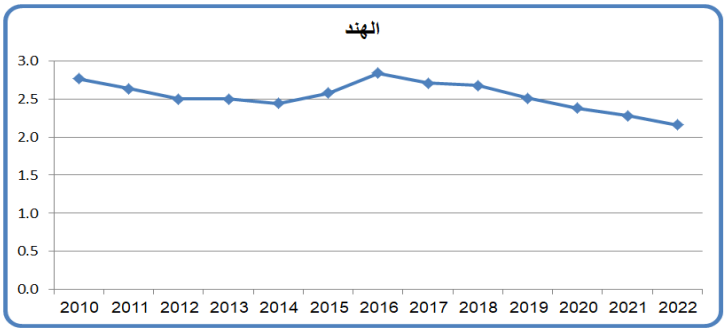

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

الهند كمعظم دول متوسطة الدخل يستقر مستوى ريادة الأعمال لديها عند مستوى دون المتوسط فأحسن معدل شهده سنة 2016 حيث سجل المؤشر العام 2.84 نقطة وهذا بفضل مستوى مؤشر المنتجات المبتكرة الذي سجل أعلى معدل بـ1 نقطة، ومؤشر المنافسة الذي سجل 0.6 نقطة ومؤشر اجراءات الابتكار سجل 0.53 نقطة ومؤشر العالمية حيث سجل 0.42 نقطة و0.4 نقطة لمؤشر قبول المخاطرة ومؤشر تصور الفرص الذي سجل 0.33 نقطة، ومؤشر فرصة البدء حيث سجل 0.32 نقطة، وهذا حسب احصائيات المعهد العالمي لرياد الاعمال والتنمية. وخلال اربع سنوات الاخيرة شهد مؤشر ريادة الاعمال أسوء مستوياته خلال الفترة المدروسة حيث سجل المؤشر العام لريادة الأعمال2.5 نقطة سنة 2019 و2.38 نقطة سنة 2020، 2.28 نقطة سنة 2021 و2.16 نقطة سنة 2022. وتزامنت هذه الفترة مع الركود الاقتصادي الذي شهدته دولة الهند.

مع الإشارة إلى أن سنة 2019 كانت أبطأ سنة من حيث النتائج الاقتصادية بنسبة بلغت 2.9% عالميا، منذ أزمة 2009، وسجل الاقتصاد الهندي انخفاض في النمو الاقتصادي سنة 2019 من 6.2% إلى 4.8% للفترة 2018-2019، وخلال الفترة 2019-2020، ارتفع التضخم من 4.1% إلى 3.7% في الفترة 2018-2019.[1]

6-مؤشر ريادة الأعمال في دولة ايران:

حاولت دولة ايران خلال السنوات الاخيرة احداث تغيير في مؤشرها العام لريادة الاعمال لمستويات أفضل وهذا ما نشهده في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-6) تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة إيران خلال الفترة (2010-2022)

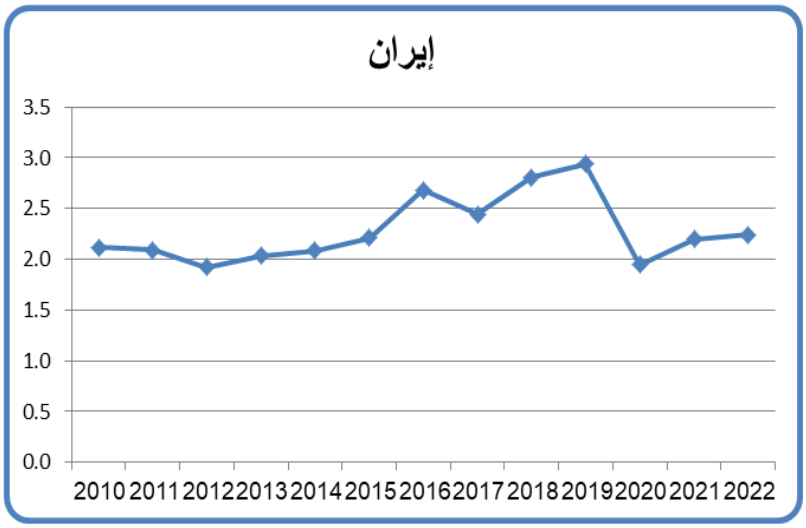

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

يشهد منحنى مؤشر ريادة الاعمال لدولة ايران تطور ملحوظ بداية من سنة 2012 إلى غاية سنة 2019 التي شهدت فيها ذروة المنحنى بمعدل 2.9 نقطة لتحتل بذلك المرتبة 64 حسب تصنيف المرصد العالمي لريادة الاعمال والتنمية، ومعدل 2 نقطة خلال سنة 2020، ليتحسن خلال السنتين التي تليها وبلغ معدل 2.3 خلال سنة 2022، وعرف مستوى ريادة الاعمال سنة 2019 انتعاش بفضل المعدلات التي حققها في المؤشرات الفرعية لها فقد سجل 3.26 نقطة ضمن مؤشر تمويل ريادة الاعمال، 3.07 في مؤشر السياسات الحكومية تجاه ريادة الاعمال و3.24 في مؤشر السياسات الضريبية و3.09 في مؤشر البرامج الحكومية تجاه ريادة الاعمال، و3.5 في مؤشر البنية التحتية الفيزيائية و3.01 ضمن مؤشر الاعراف الثقافية والاجتماعية، 3.26 في مؤشر تعليم ريادة الاعمال ما بعد الجامعة، و3.11 في مؤشر نقل البحث والتطوير، و3.04 ضمن مؤشر ديناميكية السوق الداخلية، ومعدل 3.32 في مؤشر أعباء السوق الداخلي، هذه المعدلات جعلت من المؤشر العام لريادة الاعمال يرقى لمعدل 2.9 خلال سنة 2019، وهذا حسب المرصد العالمي لريادة الاعمال.

[1] Sunil Shukla and other, "**Global Entrepreneurship Monitor India Report 2019/20 A National Study on Entrepreneurship**" Global Entrepreneurship Monitor, Aditi Infosystems, Uttar Pradesh, India, 2021, p2

7-مؤشر ريادة الاعمال في دولة جاميكا

يمثل الشكل الموالي منحنى تطور مؤشر ريادة الأعمال في دولة جاميكا

الشكل رقم (3-7) تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة جاميكا خلال الفترة (2010-2022)

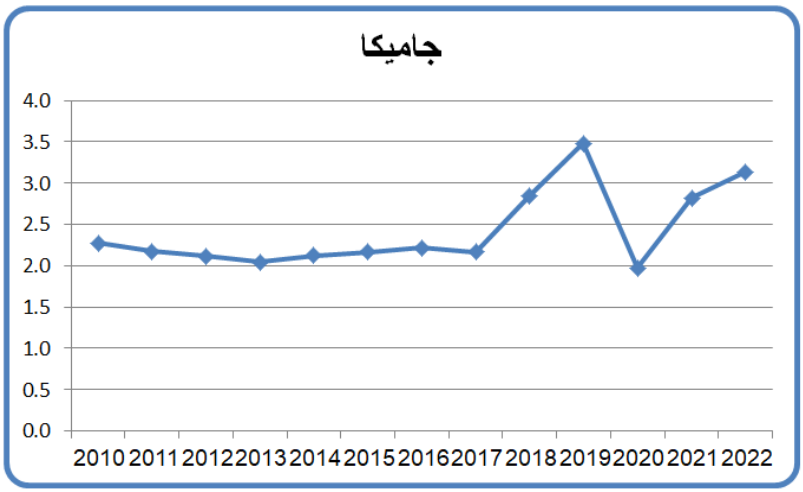

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ استقرار مؤشر ريادة الاعمال لدولة جاميكا بداية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2017 بين معدل 2 و2.5 ليشهد قفزة نوعية خلال سنة 2019 ليسجل بذلك معدل 3.5 نقطة، وحلت بذلك في الرتبة 79 ضمن تصنيف المرصد العالمي لريادة الأعمال وتمثل أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة تلاها سقوط خلال السنة التي تليها ويسجل 2 نقطتان، ليسجل بعدها انتعاش خلال سنتي 2021 و2022 ويسجل 2.1 نقطة.

8-مؤشر ريادة الاعمال في دولة ماليزيا:

تعتبر دولة ماليزيا من الاقتصادات الناشئة التي تحاول بناء نفسها من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشكل الموالي يبين مستوى تطور مؤشر ريادة الاعمال في ماليزيا.

الشكل رقم (3-8): تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة ماليزيا خلال الفترة (2010-2022)

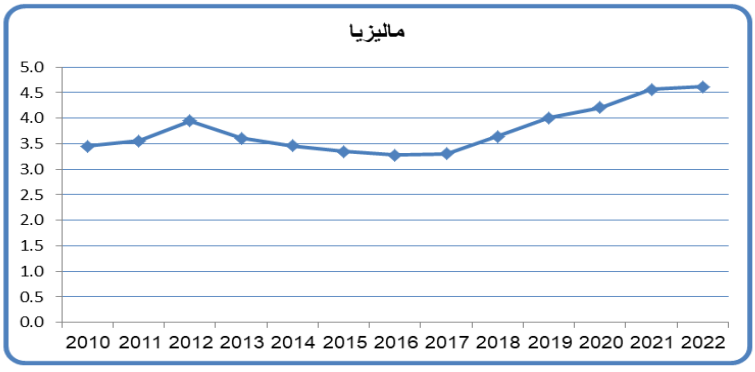

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ مستوى مؤشر ريادة الاعمال الذي يشهد مستوى قريب من المتوسط إذ تتراوح ما بين 3.2 نقطة و4 نقاط إلى غاية 2019، وقد تأتى هذا المعدل بعد حصولها على معدل 0.63 نقطة في مؤشر فرص التواصل، معدل 0.6 نقطة لمؤشر تصور الفرص، ومعدل 0.57 نقطة في مؤشري المنافسة ورأس المال البشري، ومعدل 0.55 نقطة لمؤشر

فرصة البدء و0.43 نقطة لمؤشر قبول المخاطرة، ومعدل 0.39 نقطة في مؤشر مهارات التشغيل، و0.31 نقطة ضمن مؤشر الدعم الثقافي، ومعدل 0.12 نقطة في مؤشر استيعاب التكنولوجيا، ليستمر بعدها إلى غاية وصول المؤشر العام لريادة الاعمال معدل 4.6 نقطة سنة 2022، وهذا حسب احصائيات المعهد العالمي لريادة الاعمال والتنمية. وقد حققت دولة ماليزيا هذا المستوى بفضل ادخال عنصر ريادة الأعمال في مناهج المرحلة الابتدائية بناء على خطة 2011 بهدف ممارسة الطلاب لريادة الاعمال حتى تصبح جزأ لا يتجزأ من ثقافتهم.[1]

9-مؤشر ريادة الاعمال في دولة المكسيك

للتعرف على مستوى ريادة الاعمال في دولة المكسيك نلقي قراءة على المنحنى التالي.

الشكل رقم (3-9) تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة المكسيك خلال الفترة (2010-2022)

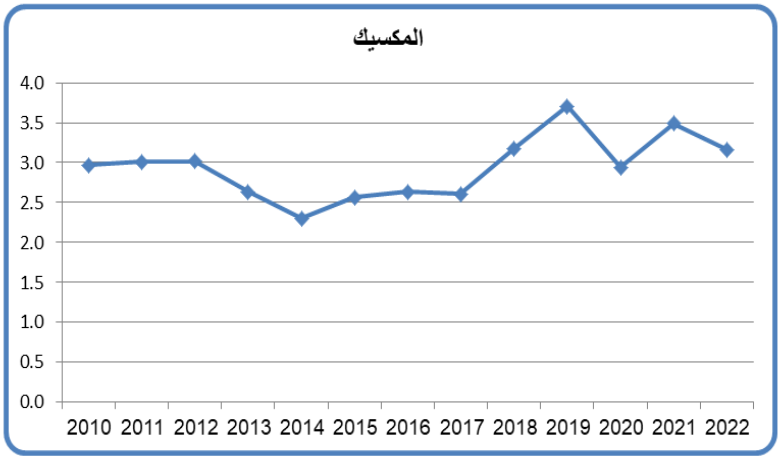

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

تراوح مؤشر ريادة الأعمال لدولة المكسيك بين درجة 2.30 وهي أدنى قيمة سجلها سنة 2014 ودرجة 3.71 وهي أعلى قيمة سجلها المؤشر سنة 2019 خلال فترة الدراسة وتأتت هذه النقلة النوعية بفضل المراتب التي حققها في مستوى المؤشرات الفرعية له بعد حصولها على 0.76 نقطة ضمن مؤشر الاعراف الثقافية والاجتماعية، 0.75 ضمن مؤشر البنية التحتية الفزيائية، 0.57 ضمن مؤشر البنية التحتية التجارية والقانونية، 0.54 نقطة ضمن مؤشر تعليم ريادة الأعمال ما بعد الجامعة، و0.49 ضمن مؤشر ديناميكية السوق، 0.44 ضمن مؤشري البرامج الحكومية لريادة الاعمال ونقل البحث التطوير، و0.43 ضمن مؤشر اعباء السوق الداخلي، و0.4 ضمن مؤشر السياسات الداعمة لريادة الاعمال و0.41 ضمن مؤشر تمويل ريادة الاعمال 0.39 نقطة في مؤشر تعليم ريادة الاعمال في المراحل الأولى من التعليم، و0.36 ضمن مؤشر السياسات الحكومية والضريبية، وحققت بذلك المرتبة 23 بقيمة مؤشر عام 0.47 حسب احصائيا المرصد العالمي لريادة الاعمال.

[1] حمادة عبد المنعم قرني، أسامة محمود قرني، عزام عبد النبي أحمد "**آليات تعليم ريادة الاعمال في مراحل التعليم العام بماليزيا وإمكانية الافادة منها في مصر**" مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، عدد أفريل، الجزء الثالث، 2022، ص220

10-مؤشر ريادة الأعمال لدولة البيرو

للتعرف على مستوى ريادة الاعمال لدولة البيرو نلقى قراءة على المنحنى الموالي.

الشكل رقم (3-10) تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة البيرو خلال الفترة (2010-2022)

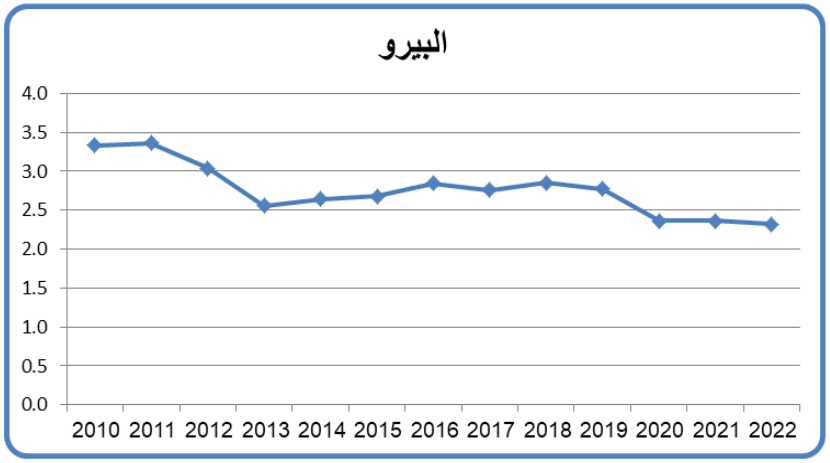

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

تراوح مؤشر ريادة الأعمال لدولة البيرو بين معدل 2.3 و2.7 للفترة 2012 إلى غاية 2022 ، بينما كان معدل المؤشر خلال سنة 2010 إلى سنة 2011 في حدود 3.4 نقطة والتي تمثل المستوى الأفضل لمؤشر ريادة الاعمال لدولة البيرو خلال الفترة المدروسة، وهذا بفضل المعدلات التي حققها ضمن المؤشرات الفرعية، حيث سجل أعلى معدل 0.65 في مؤشر الشبكات وسجل في مؤشر المنتجات المبتكرة معدل 0.62 نقطة، ومؤشر تصور الفرص الذي سجل 0.55 نقطة، ومؤشر المنافسة الذي سجل 0.38 ومؤشر نمو مرتفع سجل 0.37 نقطة ومؤشري رأس المال البشري، فرصة البدء الذين سجلا 0.36 نقطة ونقطة 0.35 في مؤشر مهارات بدء التشغيل، ثم معدل 0.34 نقطة لمؤشر قبول المخاطرة ومعدل 0.33 ضمن مؤشر استيعاب التكنولوجيا، وهذا حسب احصائيات المعهد العالمي لريادة الاعمال والتنمية.

11-مؤشر ريادة الاعمال لدولة روسيا

كباقي دول ضمن الفئة متوسطة الدخل استقر مؤشر ريادة الاعمال لدولة روسيا ضمن المستوى دون المتوسط وهذا ما نلاحظه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-11) تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة روسيا خلال الفترة (2010-2022)

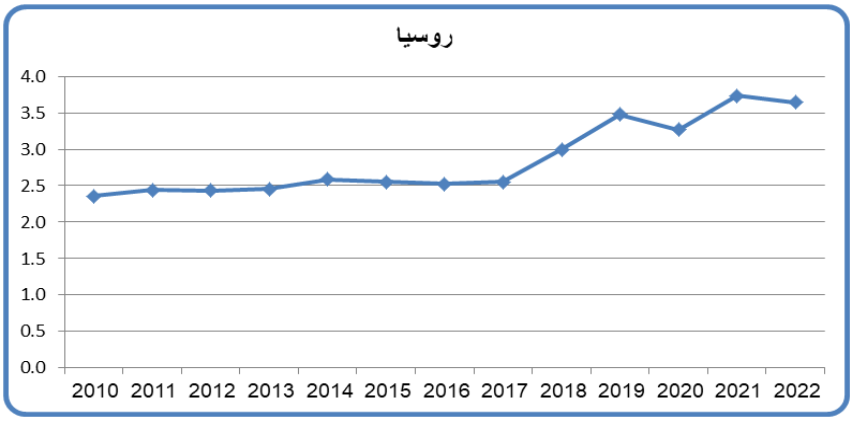

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

حافظت دولة روسيا على مستوى ريادة الاعمال عند معدل 2.5 لسنوات بداية من 2010 إلى غاية 2017 حيث حلت بالمرتبة 78 على المستوى العالمي، ليشهد بعدها قفزة نوعية لسنتين على التوالي ويسجل أعلى مستوى له بمعدل 3.7 نقطة خلال سنة 2021، حيث سجل 6.5 ضمن مؤشر ديناميكية الاسواق، 6.4 في مؤشر البنية التحتية الفزيائية، و5.6 في مؤشر البنية التحتية التجارية، و4.2 ضمن مؤشر السياسات الحكومية الضريبية، فيما سجل وقد سجل معدل 4.1 في مؤشري تعليم الريادة في مرحلة ما بعد الجامعة وسهولة التمويل ، وهذا حسب احصائيات المرصد العالمي لريادة الاعمال. ومن الملاحظ أن قوة المؤشر تكمن في مجهود الدولة في تسخير البنية التحتية لتطوير ريادة الاعمال.

12-مؤشر ريادة الاعمال لدولة جنوب افريقيا

نتعرف على مستوى ريادة الأعمال لدولة جنوب افريقيا خلال الفترة 2010-2022 من خلال تحليل المنحنى الموالي.

الشكل رقم (3-12) تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة جنوب افريقيا خلال الفترة (2010-2022)

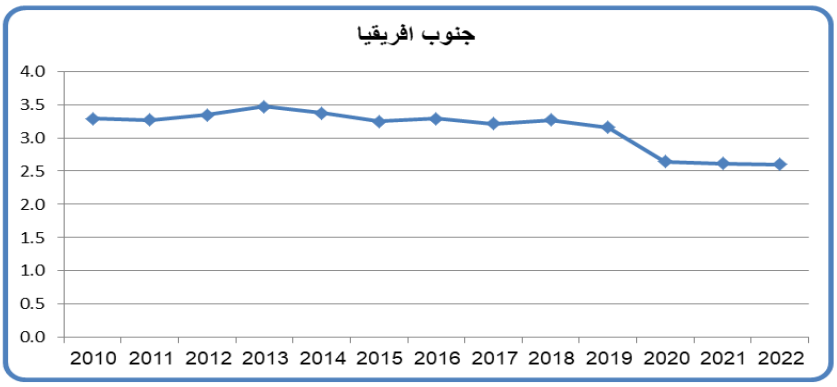

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

استقر منحنى مؤشر ريادة الاعمال لدولة جنوب افريقيا بين معدل 2.6 و3.5 نقطة للفترة المدروسة ليشهد بذلك مستوى دون المتوسط وقد شهد أدنى مستوى له خلال ثلاث السنوات الاخيرة والتي قدرت بـ 2.6 تقريبا والتي تزامنت لفترة ما بعد الجائحة.

ومن خلال المنحنى نلاحظ تسجيل أعلى مستوى له خلال سنة 2013 حيث سجل معدل 3.5 نقطة للمؤشر العالم لريادة الاعمال، وهذا بفضل المعدلات المسجلة ضمن المؤشرات الفرعية له حيث سجل 0.84 نقطة في مؤشر المنافسة وهو المعدل الأعلى وربما يرجع هذا لطبيعة اختلاف وتعدد تركيبة المجتمع البشري في جنوب افريقيا، وسجل 0.75 نقطة في مؤشر المنتجات المبتكرة، و0.57 نقطة في مؤشر نمو مرتفع، 0.51 نقطة في مؤشر اجراءات الابتكار، 0.50 نقطة في مؤشر العالمية، هذه المؤشرات التي تعرف مستوى جيد يفوق المستوى المتوسط لريادة الاعمال، كما سجل 0.43 نقطة في مؤشر قبول المخاطر، و0.4 نقطة في مؤشر تصور الفرص، 0.36 نقطة في مؤشر الدعم الثقافي، 0.34 نقطة في مؤشر فرصة البدء، 0.3 نقطة في مؤشر الشبكات و0.25 نقطة في مؤشر استيعاب التكنولوجيا، 0.23 نقطة في مؤشري راس المال البشري وراس المال المخاطر، و0.06 نقطة في مؤشر مهارات بدء التشغيل وهو المؤشر الاضعف بينهم، وهذا حسب احصائيات المعهد العالمي لريادة الاعمال والتنمية.

13-تطور ريادة الاعمال لدولة تركيا

يمثل الشكل الموالي منحنى تطور مؤشر ريادة الاعمال لدولة تركيا.

الشكل رقم (3-13) تطور مؤشر ريادة الأعمال لدولة تركيا خلال الفترة (2010-2022)

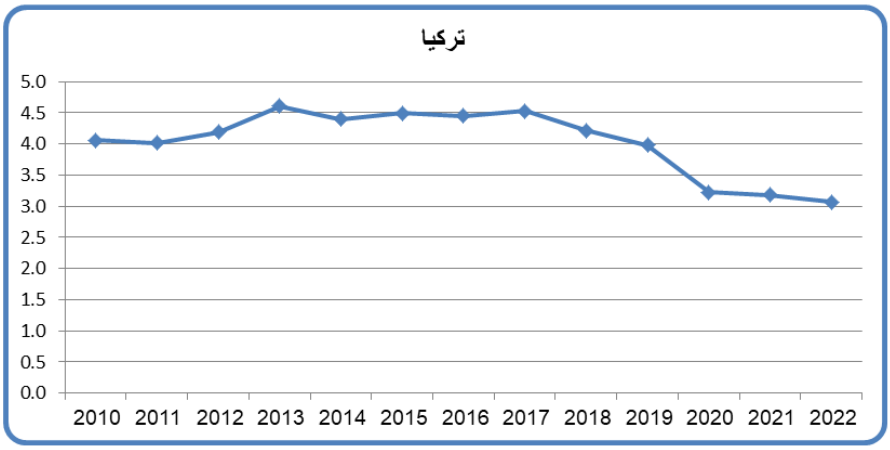

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI

من خلال المخطط أعلاه نلاحظ أن أعلى مستوى لمؤشر ريادة الأعمال سجلته تركيا بمعدل 4.6 خلال سنة 2013 حيث سجلت أعلى معدل 0.79 نقطة في مؤشر نمو مرتفع، و0.76 نقطة في مؤشر رأي المال المخاطر، 0.72 نقطة في مؤشر المنتجات المبتكرة، 0.65 في مؤشر مهارات بدء التشغيل، 0.63 نقطة في مؤشر استيعاب التكنولوجيا، 0.45 في مؤشر الشبكات، 0.44 في مؤشر الدعم الثقافي، معدل 0.4 نقطة في مؤشر تصور الفرص، 0.37 نقطة في مؤشر رأس المال البشري، و0.35 نقطة في مؤشر فرصة البدء، 0.39 في مؤشرات المنافسة، اجراءات الابتكار والعالمية، وأدنى معدل سجلته في مؤشر قبول المخاطرة بـ 0.25، وهذا حسب احصائيات المعهد العالمي لريادة الاعمال والتنمية.

وقد حافظت على هذا المعدل إلى غاية سنة 2017 حيث حلت في المرتبة 37 حسب احصائيات المرصد العالمي لريادة الاعمال، ومقارنة بين سنتي 2018 و2019 سجلت تركيا تدني بـ 7 مراتب و0.47 نقطة ثم تقهقر مستوى المؤشر وظل يسجل تطور سلبي من سنة لأخرى إلى غاية 2022 حيث سجل مستوى المؤشر معدل 3 نقاط وهو أدنى مستوى له خلال سنوات الدراسة.

ثانيا: تحليل الاداء التجاري للدول محل الدراسة

عند الحديث عن الاداء التجاري للدول محل الدراسة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات حسب مؤشر تركز الصادرات المجموعة الأولى تضم دولة الصين فقط حيث يقع مؤشرها ما بين مستوى 0.5 و0.6 أما المجموعة الثانية فتضم كلا من دول إيران، البرازيل، جامايكا، البيرو، كولومبيا حيث تراوح مؤشر تركز الصادرات لديها ما بين 0.1 و0.2 أما المجموعة الثالثة والتي سجل مستوى المؤشر لديها قيمة دون 0.05 فتضم دول كل من ماليزيا، جنوب أفريقيا، الهند، روسيا، تركيا، الأرجنتين والمكسيك.

فيما يمكن تصنيف هذه الدول إلى أربعة مجموعات حسب مؤشر اختراق أسواق التصدير لتكون دولة الصين ضمن المجموعة الأولى حيث يتراوح مؤشرها ما بين 50 و60 درجة فيما تضم المجموعة الثانية دولتي الهند وتركيا بمؤشر يتراوح بين 20 و30 درجة أما المجموعة الثالثة والتي تضم روسيا، جنوب إفريقيا، البرازيل، ماليزيا والمكسيك والتي يتراوح مؤشرها بين 10 و15 درجة وأخيرا المجموعة الرابعة تضم دول إيران، البيرو، كولومبيا جامايكا، والأرجنتين والتي كان مؤشرها دون 10 درجات.

1-الأداء التجاري في دولة الارجنتين:

للتعرف على مستوى الاداء التجاري في دولة الارجنتين نطلع على الشكل الموالي الذي يمثل تطور مؤشري تركز الصادرات واختراق أسواق التصدير لدولة الارجنتين خلال الفترة (2010-2022).

الشكل رقم (3-14) تطور مؤشري الأداء التجاري في الارجنتين للفترة (2010-2022)

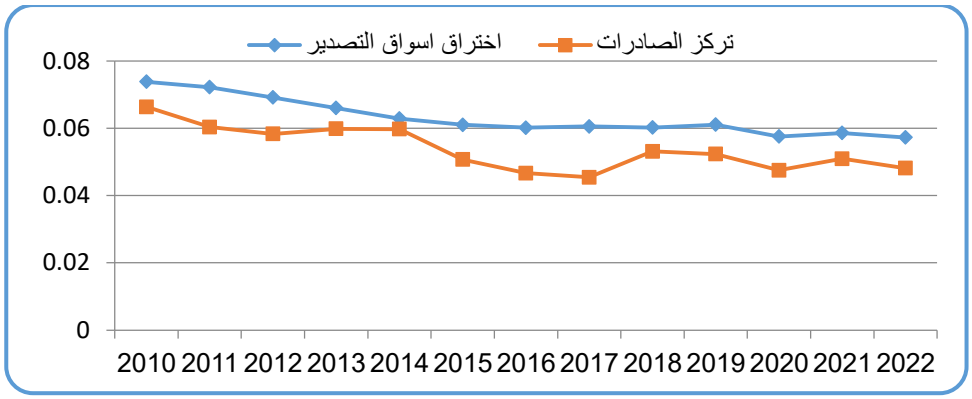

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ استقرار مؤشر اختراق اسواق التصدير بين 0.04 و0.07 درجة حيث شهد أعلى مستوى له سنة 2010 بـ 0.073 درجة ليعرف بعدها تدهور خلال الفترة المدروسة إلى غاية سنة 2015 ليستقر عند نفس المستوى إلى غاية سنة 2019 ليعود لحالة التدهور مرة أخرى إلى غاية سنة 2022 حيث سجل 0.057 درجة، كما نلاحظ تطور مؤشر تركز الصادرات حيث بلغ أعلى تركز له خلال سنة 2010 ليشهد بعدها تحسن إلى غاية 2017 حيث سجل 0.045 درجة ثم سجل تذبذب إلى غاية 2022 ليسجل 0.048 درجة، والملاحظ من خلال الشكل أن مؤشر تركيز الصادرات يتطور باتجاه عكسي مع مؤشر حجم الصادرات السلعية حيث بلغ حجم الصادرات سنة 2022 حجم 102871975261.165 وهو المستوى الأعلى خلال الفترة المدروسة، فيما سجلت أدنى مستوى لها سنة 2016 بحجم 69842486095.8653 حين سجل مؤشر تركز الصادرات 0.046 درجة.

2-مؤشري الأداء التجاري في دولة البرازيل:

لإلقاء نظرة عامة على مستوى الأداء التجاري في دولة البرازيل سنقوم بقراءة الشكل الموالي الذي يمثل تطور قيمة مؤشري الاداء التجاري في دولة البرازيل خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (3-15) تطور مؤشري الأداء التجاري في البرازيل للفترة (2010-2022)

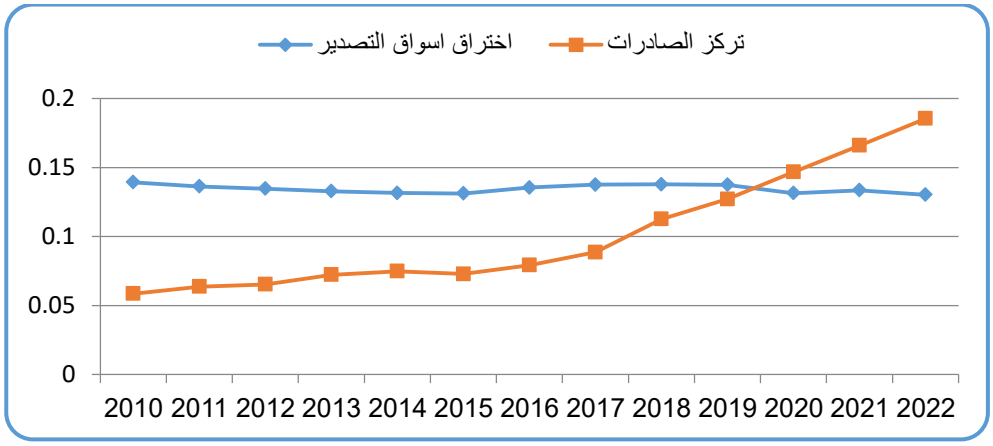

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

يشهد مؤشر تركز الصادرات لدولة البرازيل منحنى تصاعدي خلال فترة الدراسة حيث سجل أدنى مستوى له سنة 2010 بـ 0.058 درجة بحجم صادرات بلغ 240006821282.401 و0.18 درجة سنة 2022 والتي تمثل أعلى مستوى بحجم صادرات بلغ 384893507127.268، فبالرغم من تطور حجم الصادرات إلا أن مؤشر تركز الصادرات ظل يعرف تطور مستمر وهو ما يدل على أن صادراتها منحصرة في نوع معين، في حين استقر مؤشر اختراق اسواق التصدير بين 0.013 و0.014 درجة خلال الفترة المدروسة مما يعني أن دولة البرازيل تحافظ على عدد معين من الاسواق ولا تجتهد في البحث عن أسواق جديدة.

3-الاداء التجاري في دولة كولومبيا:

للتعرف على مستوى الاداء التجاري في دولة كولومبيا نلقي نظرة عامة على الشكل الموالي والذي يمثل تطور مؤشري الاداء التجاري في دولة كولومبيا خلال الفترة 2010-2022.

الشكل رقم (3-16) تطور مؤشري الاداء التجاري لدولة كولومبيا للفترة (2010-2022)

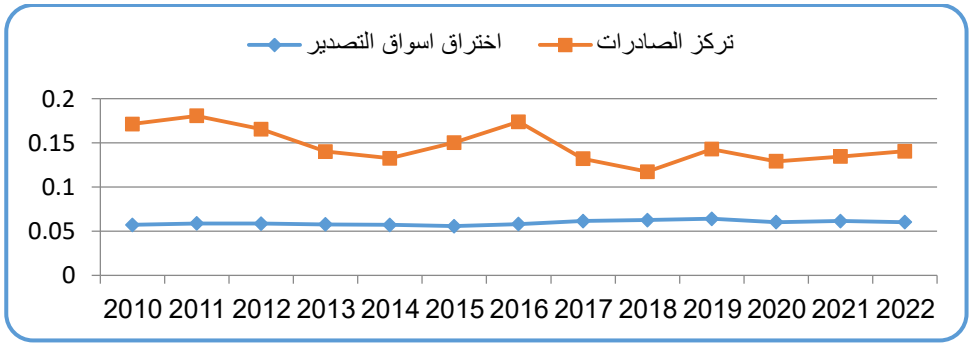

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

من خلال المخطط أعلاه نلاحظ أن دولة كولومبيا حققت أعلى مستوى لمؤشر تركز الصادرات خلال سنة 2011 حيث بلغ مستوى المؤشر 0.18 بحجم صادرات بلغ 64565473515.4334 وكذا 0.17 سنة 2016 ليشهد بعدها تذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية تسجيل مستوى 0.14 درجة سنة 2022 بحجم صادرات بلغ 43263801240.6309 وقد سجل أدنى مستوى له سنة 2018 بمستوى 0.11 وبحجم صادرات بلغ 53136579845.3584 وهذا ما يدل على تحسن مستوى مؤشر تركز الصادرات خلال الفترة الأخيرة، أما مؤشر اختراق أسواق التصدير فقد سجل ثبات عند مستوى 0.06 خلال فترة الدراسة بالرغم من تغير حجم الصادرات وهذا ما يعني أن دولة كولومبيا تحافظ على أسواق محددة للتصدير.

4-مؤشر الأداء التجاري في دولة الصين:

شهد مؤشري الأداء التجاري في دولة الصين استقرار ملحوظ منذ بداية 2010 وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-17) تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة الصين للفترة (2010-2022)

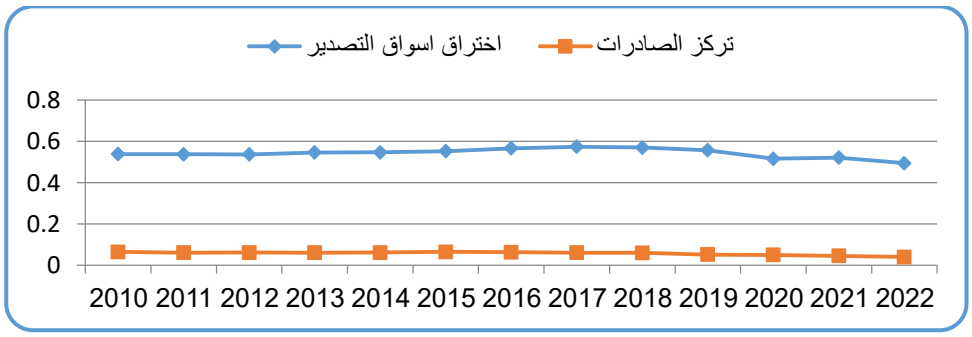

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المخطط أعلاه أن المستوى العام لمؤشر تركز الصادرات لدولة الصين يتطور بشكل ثابت ويتحسن من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة حيث تراوح بين معدل 0.6 درجة وهو أعلى معدل بلغته سنة 2010 وهذا بحجم صادرات بلغت 1.6 تريلون دولار أمريكي ومعدل 0.03 درجة سنة 2022 بحجم صادرات بلغ 3.6 تريليون دولار أمريكي، ما يوحي بتنوع سلة الصادرات الصينية.

كما شهد مؤشر اختراق اسواق التصدير لدولة الصين استقرار ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث سجل معدل 0.53 درجة سنة 2010 ليشهد بعدها تطور إلى غاية سنة 2017 حيث سجل معدل 0.57 درجة وهو أعلى معدله سجله هذا المؤشر خلال فترة الدراسة ليعرف تراجع محسوس إلى غاية سنة 2022 حيث سجل معدل 0.49 درجة وهو أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة والتي تتزامن مع جائحة كورونا.

5-مؤشري الأداء التجاري في دولة الهند:

يعرف **مؤشري الأداء التجاري** نوع من الاستقرار في دولة الهند خلال الفترة المدروسة وهذا ما نلاحظه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-18) تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة الهند خلال الفترة (2010-2022)

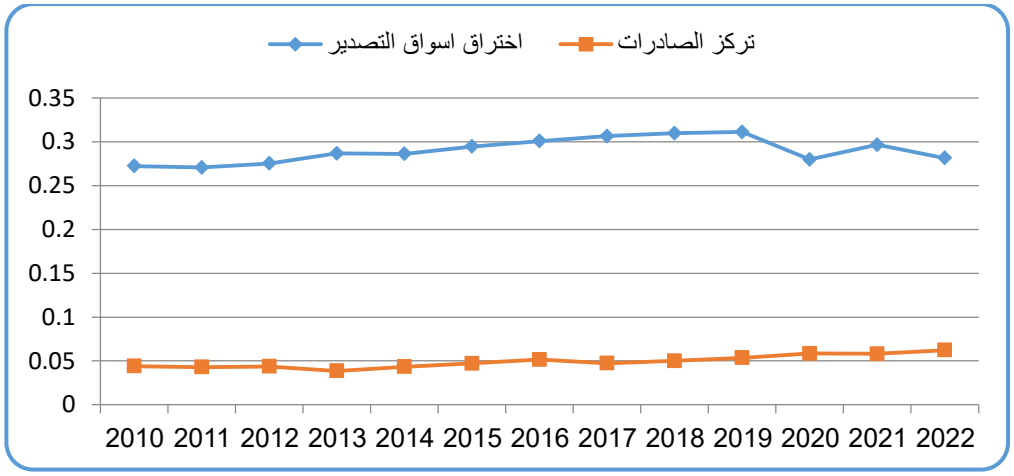

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

تمحور مؤشر تركز الصادرات لدولة الهند حول معدل 0.05 درجة وهي نسبة تركيز ضعيفة توحي بتعدد وتنوع الصادرات الهندية فقد سجل معدل 0.043 درجة سنة 2010 بحجم صادرات بلغ 0.375 تريلون دولار أمريكي وسجل معدل 0.062 درجة سنة 2022 بحجم صادرات بلغ 0.66 تريلون دولار أمريكي.

سجل مؤشر اختراق اسواق التصدير خلال فترة الدراسة تحسن بداية من سنة 2010 حيث سجل معدل 0.27 درجة ليشهد بعدها تطور ملحوظ إلى غاية سنة 2019 حيث سجل معدل 0.31 درجة وهو أعلى معدل له خلال فترة الدراسة، ليشهد بعدها انخفاظ ويحقق بذلك معدل 0.28 سنة 2020 وهي الفترة التي تزامنت مع جائحة كورونا، وقد سجل معدل 0.28 سنة 2022.

6-مؤشري الأداء التجاري في دولة ايران:

يمثل الشكل الموالي منحنى مؤشري الأداء التجاري لدولة إيران.

الشكل رقم (3-19) تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة إيران خلال الفترة (2010-2022)

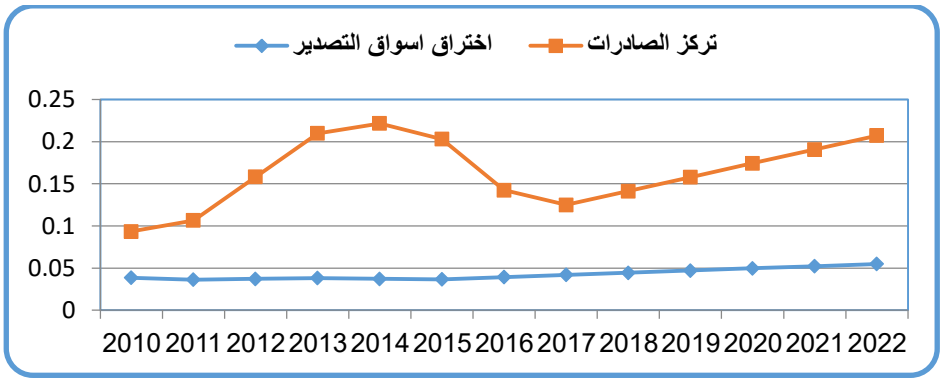

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

يشهد منحنى مؤشر تركز الصادرات لدولة ايران تذبذب ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث شهد تطور بداية من سنة 2010 أين بلغ مستوى المؤشر 0.09 درجة والذي يمثل أفضل مستوى للمؤشر بحجم صادرات بلغ 0.11 تريليون دولار أمريكي خلال فترة الدراسة إلى غاية 2014 حيث بلغ مستوى 0.22 وهو أعلى مستوى شهدته خلال فترة الدراسة بحجم صادرات بلغ 0.105 تريليون دولار أمريكي ليشهد بعدها انخفاض إلى غاية سنة 2017 ليحقق بذلك مستوى 0.12 درجة بحجم صادرات بلغ 0.106 ثم يعود مرة أخرى للارتفاع إلى غاية 2022 حيث سجل مستوى 0.20 درجة بحجم صادرات بلغ 0.55 تريلون دولار أمريكي.

فيما شهد مؤشر اختراق اسواق التصدير خلال فترة الدراسة استقرار في حدود 0.05 حيث سجل مستوى 0.038 درجة سنة 2010 ثم تحسن بشكل تدرجي لبلوغ مستوى 0.054 درجة عند سنة 2022.

7-مؤشر ريادة الاعمال في دولة جاميكا

يمثل الشكل الموالي منحنى تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة جاميكا

الشكل رقم (3-20) تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة جاميكا خلال الفترة (2010-2022)

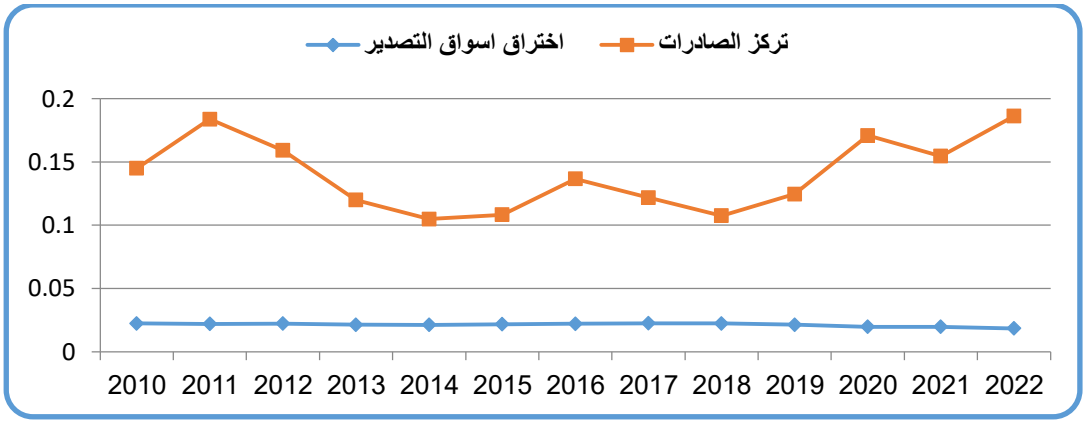

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تذبذب منحى مؤشر تركز الصادرات لدولة جاميكا خلال فترة الدراسة حيث سجل مستوى 0.144 درجة بحجم صادرات بلغ 0.118 تريليون دولار أمريكي سنة 2010 ثم ارتفع خلال السنة الموالية وسجل مستوى 0.183 درجة ليشهد بعدها انخفاض إلى غاية سنة 2014 حيث سجل مستوى 0.104 درجة وبحجم صادرات بلغ 0.105 تريليون دولار أمريكي والذي يمثل أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة ثم يرتفع سنة 2016 حيث سجل 0.136

درجة ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2018 وسجل 0.107 درجة بحجم صادرات بلغ 0.1 تريليون دولار أمريكي ليعاود الارتفاع مرة أخرى حيث سجل مستوى 0.186 درجة سنة 2022 بحجم صادرات قدرت بـ 0.553 تريلون دولار أمريكي.

كما نلاحظ استقرار مؤشر اختراق أسواق التصدير خلال فترة الدراسة دون مستوى 0.023 حيث سجل مستوى 0.022 درجة سنة 2010 والذي يمثل أعلى مستوى خلال فترة الدراسة مما يوحي بضعف صادرات دولة جاميكا في الأسواق العالمية، كما سجل انخفاض طفيف سنة 2022 حيث سجل 0.018 درجة.

8-مؤشري الأداء التجاري في دولة ماليزيا:

نتعرف على مستوى تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة ماليزيا من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-21): تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة ماليزيا خلال الفترة (2010-2022)

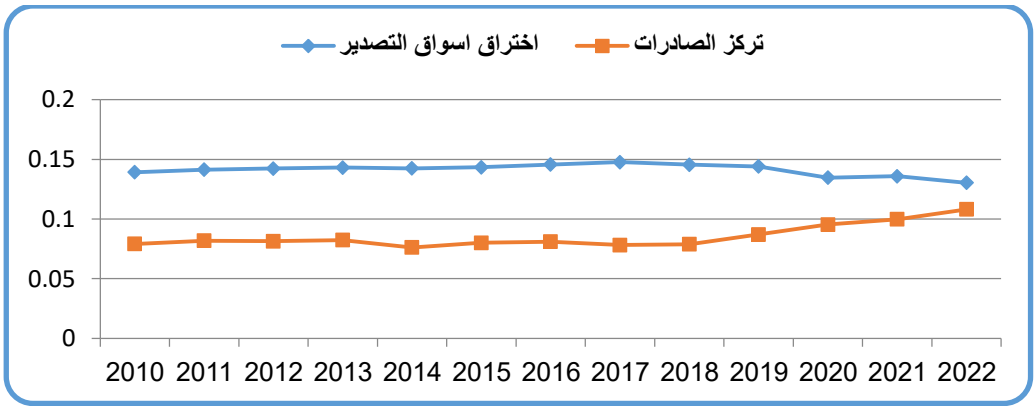

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ مستوى مؤشر تركز الصادرات لدولة ماليزيا خلال فترة الدراسة حيث سجل مستوى 0.079 درجة سنة 2010 بحجم صادرات بلغ 0.022 تريليون دولار أمريكي وحافظ على نفس المستوى إلى غاية سنة 2019 حيث سجل 0.087 درجة بحجم صادرات بلغ 0.238 تريليون دولار أمريكي واستمر في الارتفاع إلى غاية تسجيل 0.108 درجة سنة 2022 بحجم صادرات بلغ 0.237 تريليون دولار أمريكي.

وقد سجل مؤشر اختراق اسواق التصدير استقرار عند حدود 0.14 خلال فترة الدراسة حيث سجل 0.139 درجة سنة 2010 وسجل تحسن طفيف خلال السنوات اللاحقة إلى غاية سنة 2020 حيث شهد انخفاض وسجل 0.134 درجة وسجل 0.130 درجة سنة 2022.

9-مؤشري الأداء التجاري لدولة المكسيك

للتعرف على مستوى مؤشري الأداء التجاري لدولة المكسيك نلقي قراءة على المنحنى التالي.

الشكل رقم (3-22) تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة المكسيك خلال الفترة (2010-2022)

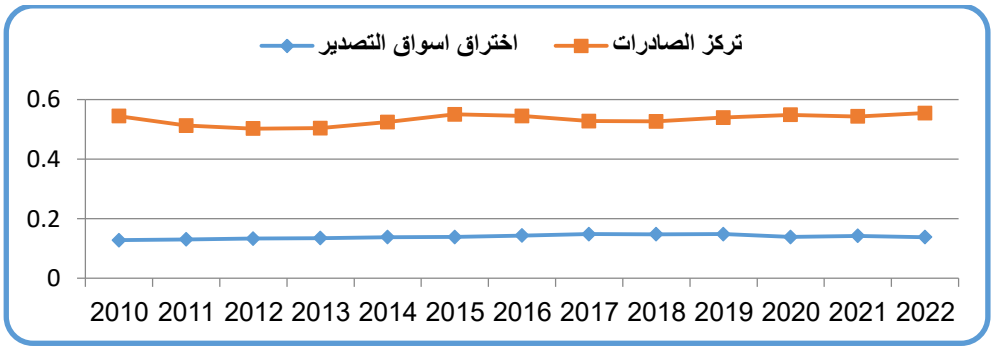

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

تراوح مؤشر تركز الصادرات لدولة المكسيك بين 0.502 درجة وهي أدنى قيمة سجلها سنة 2012 وبحجم صادرات بلغ 0.387 تريليون دولار أمريكي ودرجة 0.554 وهي أعلى قيمة سجلها المؤشر سنة 2022 بحجم صادرات بلغ 0.497 تريليون دولار أمريكي خلال فترة الدراسة، وعلى العموم نلاحظ أن مستوى مؤشر تركز الصادرات لدولة المكسيك يقترب من مستوى التركيز العالي.

أما مؤشر اختراق اسواق التصدير فقد شهد مستوى ثابت بين 0.127 درجة سجلها سنة 2010 مع تسجيل تحسن طفيف خلال السنوات الموالية حيث سجل 0.148 درجة سنة 2019 كما سجل 0.137 سنة 2022.

10-مؤشري الأداء التجاري لدولة البيرو

للتعرف على مستوى مؤشري الأداء التجاري لدولة البيرو نلقى قراءة على المنحنى الموالي.

الشكل رقم (3-23) تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة البيرو خلال الفترة (2010-2022)

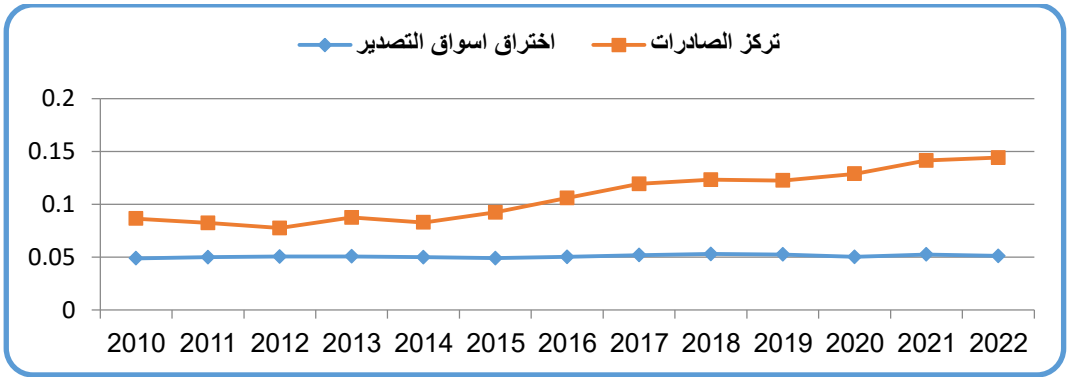

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

تراوح مؤشر تركز الصادرات لدولة البيرو بين مستوى 0.077 درجة سجلها سنة 2012 بحجم صادرات بلغ 0.052 تريليون دولار امريكي ومستوى 0.144 درجة سجلها سنة 2022 بحجم صادرات بلغ 0.059 تريليون دولار أمريكي حيث سجل مستوى 0.086 درجة سنة 2010 بحجم صادرات بلغ 0.041 تريليون دولار امريكي يشهد بعدها انخفاض لسنتين متتاليتين ثم يحقق ارتفاع ثم انخفاض مرة أخرى سنة 2014 ليسجل بذلك مستوى 0.082 بحجم صادرات بلغ 0.045 تريليون دولار اميركي ثم يحقق ارتفاع متتالي إلى غاية سنة 2022.

فيما شهد مؤشر اختراق اسواق التصدير استقرار عند مستوى 0.05 خلال سنوات الدراسة.

11-مؤشري الأداء التجاري لدولة روسيا

كباقي دول ضمن الفئة متوسطة الدخل استقر مؤشر ريادة الاعمال لدولة روسيا ضمن المستوى دون المتوسط وهذا ما نلاحظه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-24) تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة روسيا خلال الفترة (2010-2022)

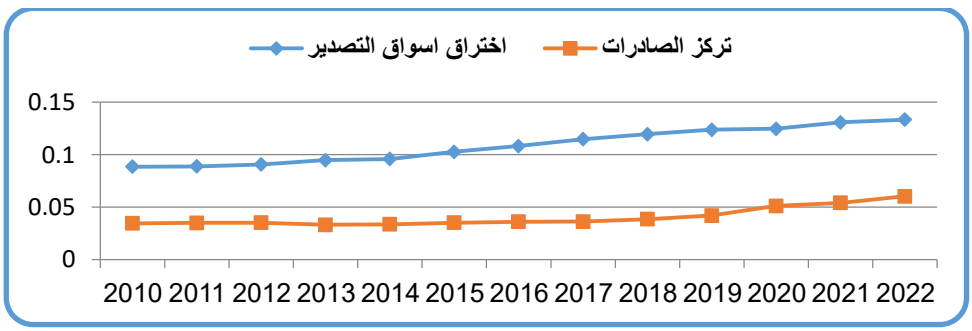

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك العالمي

شهد مؤشر تركز الصادرات لدولة روسيا استقرار بداية من سنة 2010 حيث سجل مستوى 0.034 درجة بحجم صادرات بلغ 0.445 تريليون دولار امريكي إلى غاية سنة 2017 حيث سجل 0.036 درجة بحجم صادرات بلغ 0.41 تريليون دولار امريكي ثم يسجل ارتفاع إلى غاية سنة 2022 حيث سجل مستوى 0.06 درجة بحجم صادرات بلغ 0.484 تريليون دولار امريكي.

أما مؤشر اختراق اسواق التصدير فقد سجل ارتفاع محسوس بداية من سنة 2010 حيث سجل مستوى 0.088 ليستمر بعدها بالصعود إلى غاية 2022 حيث سجل مستوى 0.133 درجة.

12-مؤشر الاداء التجاري لدولة جنوب افريقيا

نتعرف على مستوى مؤشري الأداء التجاري لدولة جنوب افريقيا خلال الفترة 2010-2022 من خلال تحليل المنحنى الموالي.

الشكل رقم (3-25) تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة جنوب افريقيا خلال الفترة (2010-2022)

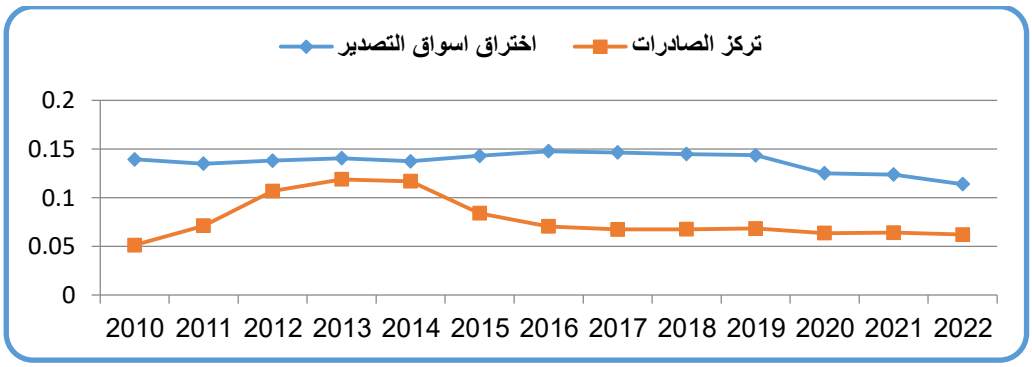

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

شهد منحنى مؤشر تركز الصادرات لدولة جنوب افريقيا اضطراب خلال الفترة المدروسة حيث سجل مستوى 0.051 درجة بحجم صادرات بلغ 0.107 تريليون دولار أمريكي سنة 2010 ثم سجل ارتفاع الى غاية 2013 حيث سجل مستوى 0.118 درجة بحجم صادرات بلغ 0.113 تريليون دولار أمريكي ليسجل بعدها انخفاض إلى غاية 2016 حيث سجل مستوى 0.070 درجة، ليستقر في حدود هذا المستوى خلال فترات الدراسة حيث سجل مستوى 0.062 درجة سنة 2022 بحجم صادرات بلغ 0.121 تريليون دولار أمريكي.

فيما عرف منحنى مؤشر اختراق اسواق التصدير استقرار في حدود مستوى 0.14 حيث سجل مستوى 0.139 درجة سنة 2010، وسجل مستوى 0.143 درجة ثم سجل انخفاض إلى غاية 0.113 سنة 2022

13-مؤشر الأداء التجاري لدولة تركيا

يمثل الشكل الموالي منحنى تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة تركيا.

الشكل رقم (3-26) تطور مؤشري الأداء التجاري لدولة تركيا خلال الفترة (2010-2022)

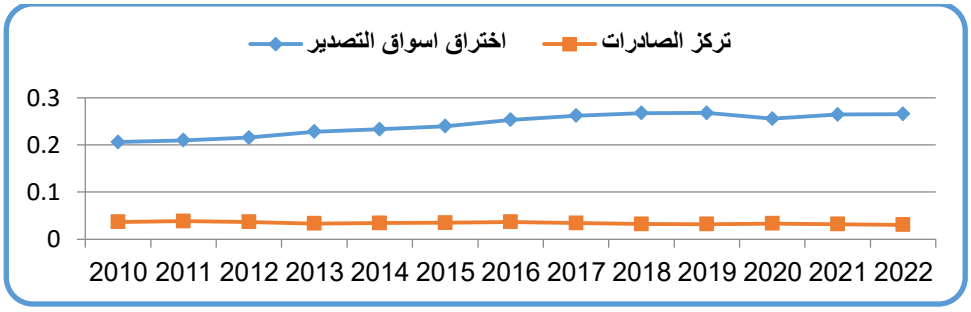

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

من خلال المخطط أعلاه نلاحظ أن مستوى مؤشر تركز الصادرات لتركيا سجل مستوى شبه ثابت خلال فترة الدراسة عند حدود مستوى 0.05 فقد سجل مستوى 0.036 درجة سنة 2010 بحجم صادرات بلغ 0.164 تريليون دولار امريكي، كما سجل 0.030 درجة سنة 2022 بحجم صادرات بلغ 0.271 تريليون دولار امريكي.

أما مؤشر اختراق التصدير فقد شهد تحسن ملحوظ خلال سنوات الدراسة فقد سجل مستوى 0.206 درجة سنة 2010 وسجل مستوى 0.265 درجة سنة 2022.

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

من خلال الدراسة النظرية للموضوع وتحليل الدراسات السابقة التي تطرقت له تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات في بناء نموذجين لمحاولة الإجابة على الاشكالية المطروحة.

أولا: متغيرات الدراسة

1-المتغيرات المستقلة:

وتشمل متغيرات رئيسية تعبر عن ريادة الأعمال وتمثلت في:

-**متغير ريادة الأعمال (gei)**: ومعبر عنه بالمؤشر العام لريادة الأعمال والذي يقيس مستوى ريادة الأعمال في الدولة.

-**متغير الابتكار(innvo)**: والمعبر عنه بالمؤشر العام للابتكار والذي يقيس مستوى الابتكار في الدولة.

إضافة إلى مؤشرات ثانوية تأثر على الأداء التجاري بشكل مباشر وهذا لضبط النموذج وتمثلت في:

-**متغير الانفتاح الاقتصادي (open)**: والمعبر عنه بمؤشر الانفتاح الاقتصادي والذي يقيس مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي من الناحية الاقتصادية.

-**متغير النمو الاقتصادي (gdp)**: والمعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي والذي يقيس القيمة النقدية السوقية للسلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة في البلد.

-**متغير الاداء اللوجستي (lojst)**: والمعبر عنه بمؤشر الاداء اللوجستي والذي يقيس مدى جودة الخدمات اللوجستية، والبنية التحتية للتجارة والنقل، والامداد وعمليات مراقبة الحدود.

-**متغير حجم السوق (ncon)**: والمعبر عنه بنفقات الاستهلاك النهائي والذي يعبر عن قيمة السلع والخدمات النهائية المباعة أو المستهلكة.

-**متغير استقرار سعر الصرف (exc)**: وهو متغير وهمي يحمل القيمة 1 في حالة استقرار سعر الصرف والقيمة 0 في حال عدم استقرار سعر الصرف.

وسنتطرق بالشرح لمستوى المؤشرات في الدول محل الدراسة فيما يلي:

- **متغير ريادة الأعمال (GEI)**: متمثل في مؤشر ريادة الاعمال وهو مبادرة بحثية تهدف إلى قياس ومراقبة ريادة الأعمال بداية من سنة 1999 من طرف كلية بابسون في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وكلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة[1]، وهو مؤشر مركب يقيس مرتبة الدولة من حيث تنافسية البيئة الداعمة لريادة الأعمال ويتضمن اثني عشر محور رئيسي وهي: تمويل المشاريع، السياسات الحكومية، السياسات الضريبية، برامج الحكومية الموجهة لرواد الأعمال، نقل البحث والتطوير، تعليم مهارات

[1] Global Entrepreneurship Monitor **"Global Entrepreneurship Monitor 2022/2023 Global Report, Adapting to a "New Normal" :** Opportunity Amid Disruption. London: GEM. https:// www.gemconsortium.org/reports/latest-global-report,2023.P26.

ريادة الأعمال في التعليم المدرسي والجامعي، ديناميكية سوق العمل الداخلية، البنية التحتية التجارية والمادية، الأعراف الثقافة والنظرة المجتمعية[1].

والشكل الموالي يبين تطور مؤشر ريادة الأعمال للدول محل الدراسة.

الشكل رقم (3-27) تطور قيمة مؤشر ريادة الأعمال للدول محل الدراسة (2010-2022)

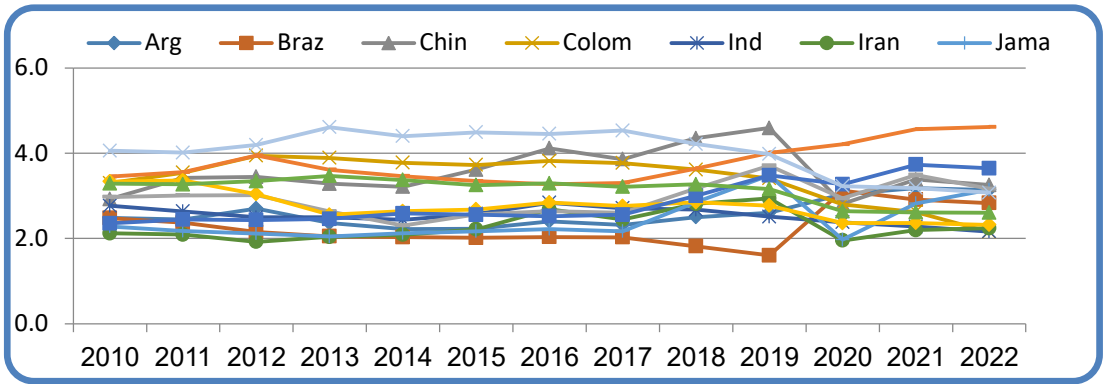

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية

من خلال المخطط أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر ريادة الأعمال لجميع الدول دون مستوى المتوسط للسنوات محل الدراسة واحتلت دولة تركيا الصدارة إلى غاية 2017 وسجلت أعلى مستوى بقيمة 4.6 سنة 2013، وقيمة 4.65 سنة 2021 وقيمة 4.61 سنة 2022 لدولة ماليزيا، فيما سجل أدنى مستوى بقيمة 1.82 سنة 2018 وقيمة 1.60 سنة 2019 لدولة البرازيل.

● **متغير الابتكار(INOOV)**: متمثل في مؤشر الابتكار وهو مؤشر عالمي يقيس مستوى الابتكار في بلد ما، وهو مؤشر مركب يتكون من أكثر من 81 مؤشر فرعي، ويتم احتسابه من خلال حساب متوسط درجات المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار (والذي يضم أربع مؤشرات فرعية وهي مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والابداع) والمؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار(والذي وبدوره يضم خمسة مؤشرات فرعية وهي المؤسسات ورأس المال البشري والبحث العلمي، البنية التحتية، وتطور السوق وتطور الأعمال).[2]

والشكل الموالي يمثل مستوى تطور مؤشر الابتكار للدول محل الدراسة.

الشكل رقم (3-29) تطور مستوى الابتكار للدول محل الدراسة (2010-2022)

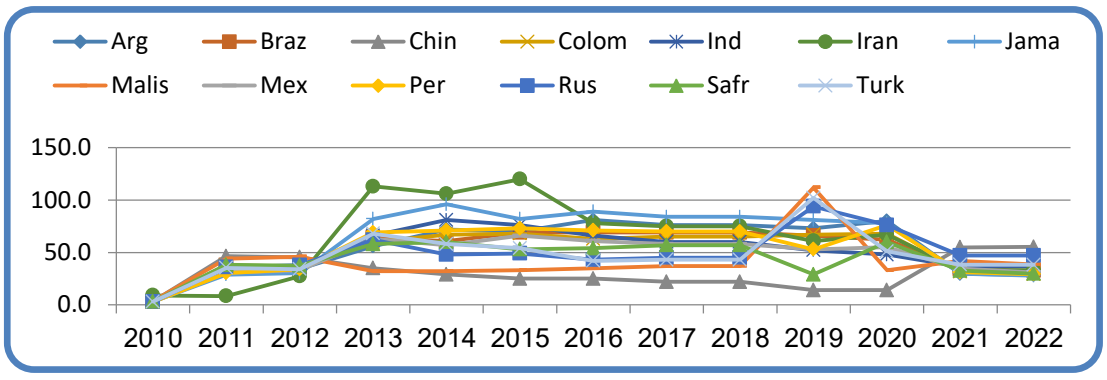

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[1] GEM Global Entrepreneurship Monitor, "How GEM Defines Entrepreneurship" https://www.gemconsortium.org/wiki/1149, 13/06/2023

[2] ABDELAOUI. O and other "**The Impact of the Knowledge Economy on Economic Growth and the Employment in the Arab Countries (A case study of a group of Arab countries for the period 2000-2014)**", Knowledge Economy and the Communities Development, Challenges and Opportunities, 12 August 2020, Publisher: Alwaraq, Jordan, P 514

يلاحظ من خلال المخطط أعلاه القفزة النوعية التي شهدتها دولة إيران ضمن مؤشر الابتكار خلال سنة 2013 إلى غاية 2015 وكذا دول كلا من ماليزيا وتركيا وروسيا سنة 2019 إلا أن هذه القفزة كانت عابرة مما يدل على التنافس الشديد بين الدول، كما نلاحظ الأداء المتدني لدولة الصين إلى غاية 2020، ليتغير الوضع سنتي 2021 و2022 لتحتل بذلك المرتبة الأولى ضمن فئة دول متوسطة الدخل والمرتبة الحادية عشر على مستوى العالم وتعتبر هي الدول الوحدة ضمن هذه الفئة التي تصعد للمراتب 30 الأولى عالميا، وبخلاف الصين لا يوجد سوى أربعة اقتصادات أخرى متوسطة الدخل ضمن المراتب الـ 40 الأولى في الابتكار فقد ظلت ماليزيا ضمن المرتبة 36، ودخلت كلا من تركيا والهند في المراتب الأربعين الأولى للمرة الأولى، حيث احتلتا المرتبتين 37 و40 على التوالي من حيث مؤشر الابتكار[1].

- **متغير الانفتاح الاقتصادي(OPEN)**: وهو مؤشر يعبر عن مدى انفتاح اقتصاد الدولة للعالم الخارجي، وقد عرفه صندوق النقد الدولي بأنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والادارية والفنية[2] ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\%100 \times \frac{\text{الصادرات (X)} + \text{الاستيرادات (M)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي GDP}}$$

ويمكن التعرف على معدلات الدول محل الدراسة ضمن هذا المؤشر من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-29) تطور قيمة مؤشر الانفتاح الاقتصادي للدول محل الدراسة (2010-2022)

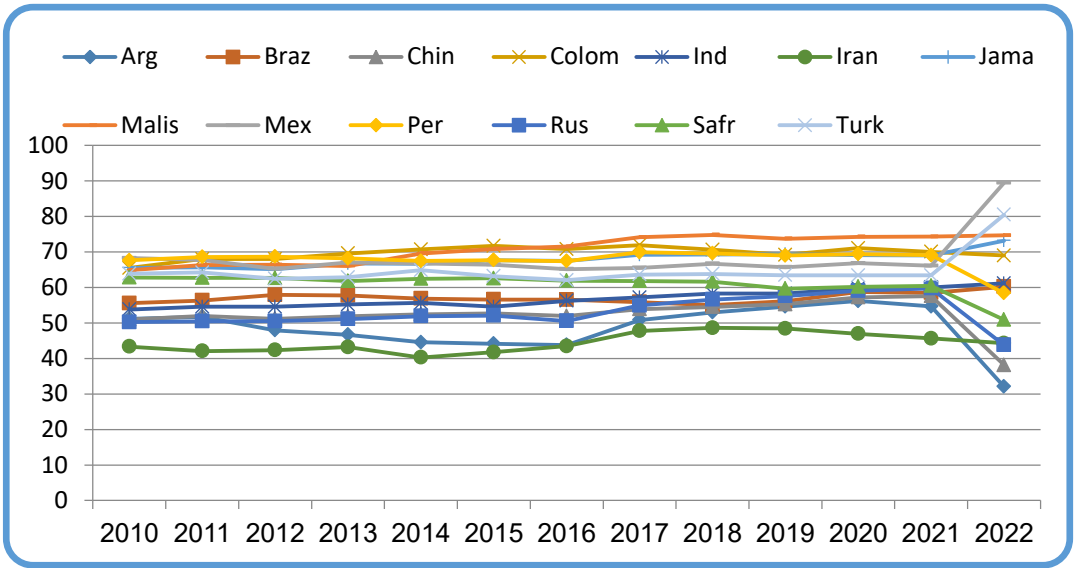

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ استقرار اقتصادات الدول محل الدراسة ضمن هذا المؤشر خلال فترة الدراسة بين مستوى 40% ومستوى 75% إلى غاية 2021 لتشهد سنة 2022 نقلة نوعية لمعظم الدول محل الدراسة فالمكسيك ارتفع معدلها إلى

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية "**مؤشر الإبتكار العالمي 2022 في لمحة**" منشورات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2022، ص 11

[2] محمد حسن عودة "**دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997-2012)**" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 37، المجلد الأول، 2016، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص56

89.48% وكذا دولة تركيا إلى 80.49%، في حين انخفض مستوى دولة الارجنتين إلى 32% وكذا دولة الصين إلى 38.14%.

● **متغير النمو الاقتصادي(GDP)**: يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد عبر الزمن[1]، وعادة ما يعبر عن هذا المؤشر بالناتج المحلي الإجمالي وهو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال سنة[2]، ويعكس هذا المؤشر مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة، والشكل الموالي يمثل مستوى الناتج المحلي الاجمالي للدول محل الدراسة.

الشكل رقم (3-30) تطور مستوى الناتج المحلي الاجمالي للدول محل الدراسة (2010-2022)

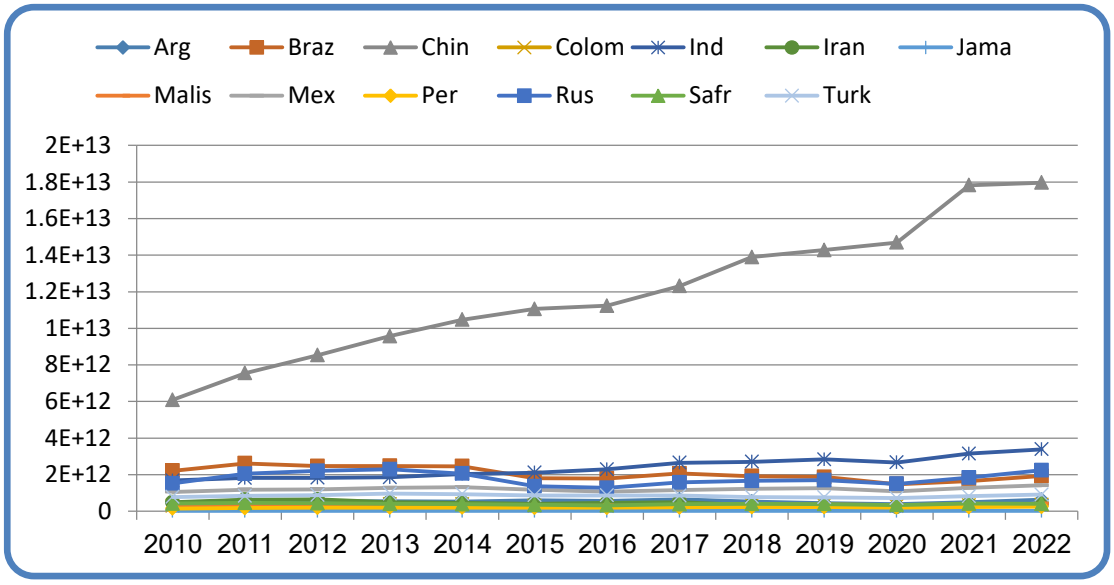

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل السابق نلاحظ ثبات وتقارب المستوى المتدني للناتج المحلي الاجمالي لجميع الدول باستثناء دولة الصين التي تشهد تطور مستمر في قيمة المؤشر الذي بلغ قيمة 17963170521079.8 سنة 2022 بعد أن كان في مستوى 6087191720866.69 سنة 2010 أما باقي الدول فتراوح بين 147527631520.729 وهي أدنى قيمة سجلت لدولة البيرو سنة 2010 وقيمة 3385089881935.39 وهي الأعلى وسجلت لدى دولة الهند التي تشهد تحسن خلال السنوات المدروسة.

● **متغير الاداء اللوجستي(LOJST)**: هو مؤشر موجز لأداء القطاع اللوجستي الذي يجمع بيانات لستة عناصر أداء رئيسة في مقياس وحيد، والمجالات هي: الجمارك، البنية الأساسية، الشحن الدولي، والجودة اللوجستية والكفاءة، والمتابعة والاقتفاء والتوقيت[3]، يجري ترتيب البلدان حسب ملامح اللوجستيات التجارية على مقياس من (1) الأسوأ إلى(5) الأفضل[4].

---

[1] زيتوني هوارية "**تقييم تجربة التنمية الاقتصادية بين الجزائر وتركيا دراسة مقارنة للفترة 2001-2016** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019، المدية، الجزائر، ص3

[2] مركز الإحصاء ابوظبي "**دليل المؤشرات الاحصائية أدلة المنهية والجودة – دليل رقم (9)**" الإمارات العربية المتحدة، د ذ س، ص41

[3] الأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://tfig.itcilo.org/AR/contents/logistic-performance-index.htm تاريخ الاطلاع: 2023/10/08، 11:48

[4] عادل عبد الله الغابري "**مؤشر الأداء اللوجستي : مكوناته ومنهجية أعداده ومستوياته**" الدورة الثامنة عشر للجنة النقل واللوجستيات بيروت 21-20 ديسمبر 2017، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2017.

الشكل رقم (3-31) تطور قيمة مؤشر الاداء اللوجستي للدول محل الدراسة (2010-2022)

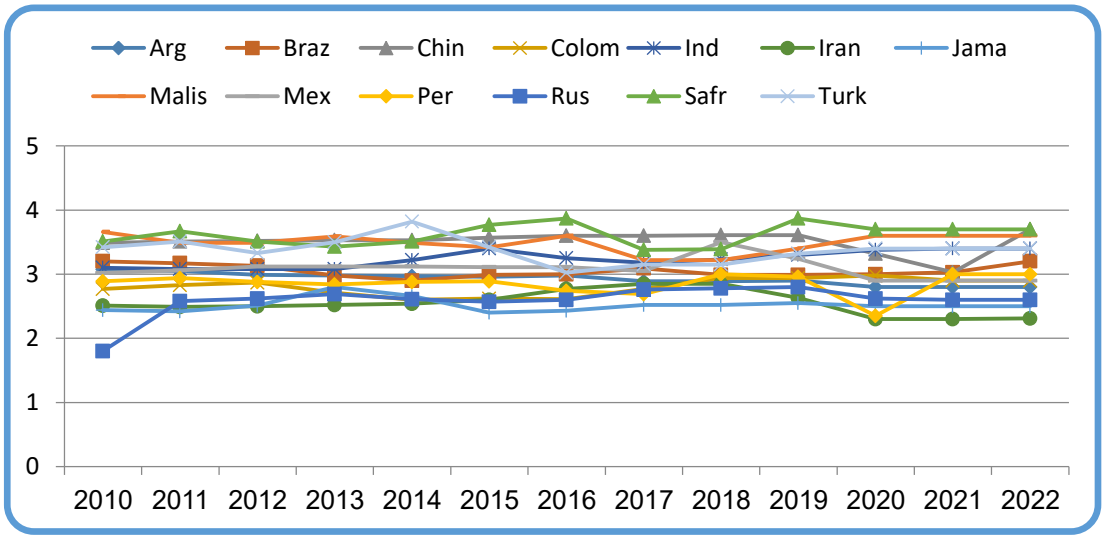

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من المخطط أعلاه نلاحظ أن جميع الدول محل الدراسة متماثلة تقريبا من حيث أداءها وتقع ضمن المستوى فوق المتوسط لمؤشر الأداء اللوجستي وتتراوح قيمها بين 2.3 وهي أدنى قيمة تقريبا وسجلتها دولة إيران سنة 2022 وقيمة 3.9 وهي أعلى قيمة ضمن هذا المؤشر سجلتها دولة جنوب افريقيا خلال سنة 2019.

- **متغير حجم السوق(NCON)**: وهو مؤشر يعبر عن قيمة ما هو متداول في السوق من سلع وخدمات ويمكن التعبير عنها بنفقات الاستهلاك النهائي وهو الانفاق الذي يتكبده المقيمون على السلع والخدمات النهائية التي لا تستخدم لغرض الإنتاج[1].

والشكل الموالي يمثل نسبة تطور مؤشر حجم السوق للدول محل الدراسة.

الشكل رقم (3-32) تطور قيمة مؤشر حجم السوق للدول محل الدراسة (2010-2022)

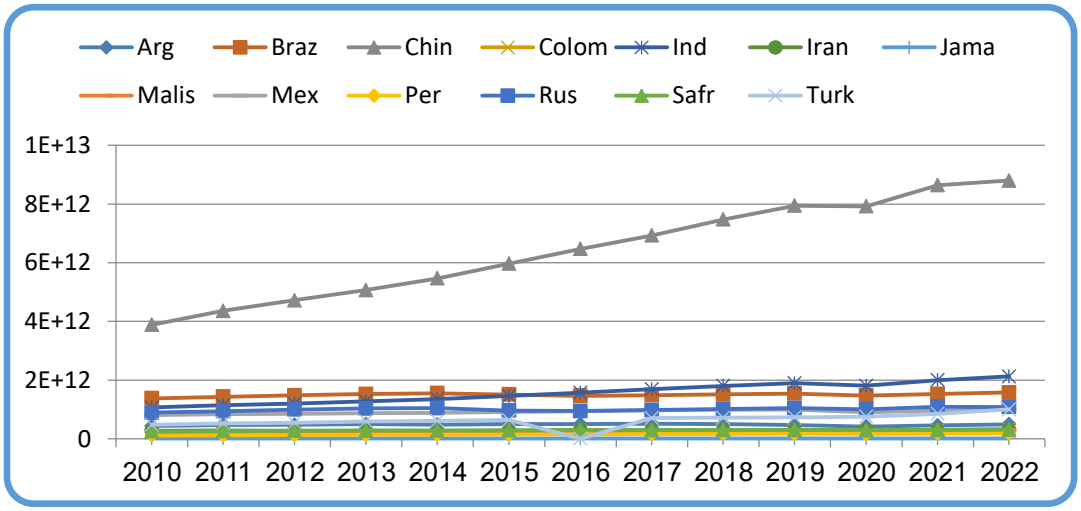

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

[1] الأمم المتحدة "**الحسابات القومية: مقدمة عملية**" إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الاحصائية، السلسلة واو، العدد 85، نيويورك، 2005، ص83

من الشكل أعلاه نلاحظ تفرد دولة الصين ضمن مؤشر حجم السوق الذي يعرف تطور مستمر خلال فترة الدراسة وكان أدنى مستوى له خلال سنة 2010 بقيمة 1578804985859.78 وأعلى مستوى سجلته سنة 2022 بقيمة 8800307334486.89، فيما تسجل باقي الدول أداء ضعيف دون قيمة 997995418426.21 ضمن هذا المؤشر.

- **متغير استقرار سعر الصرف(EXC)**: وهو متغير وهمي يعبر عن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف، يأخذ القيمة واحد في حال استقراره والقيمة 0 في حال عدم الاستقرار.

والشكل الموالي يمثل تطور قيمة سعر الصرف للدول محل الدراسة.

الشكل رقم (3-33) تطور قيمة سعر الصرف للدول محل الدراسة (2010-2022)

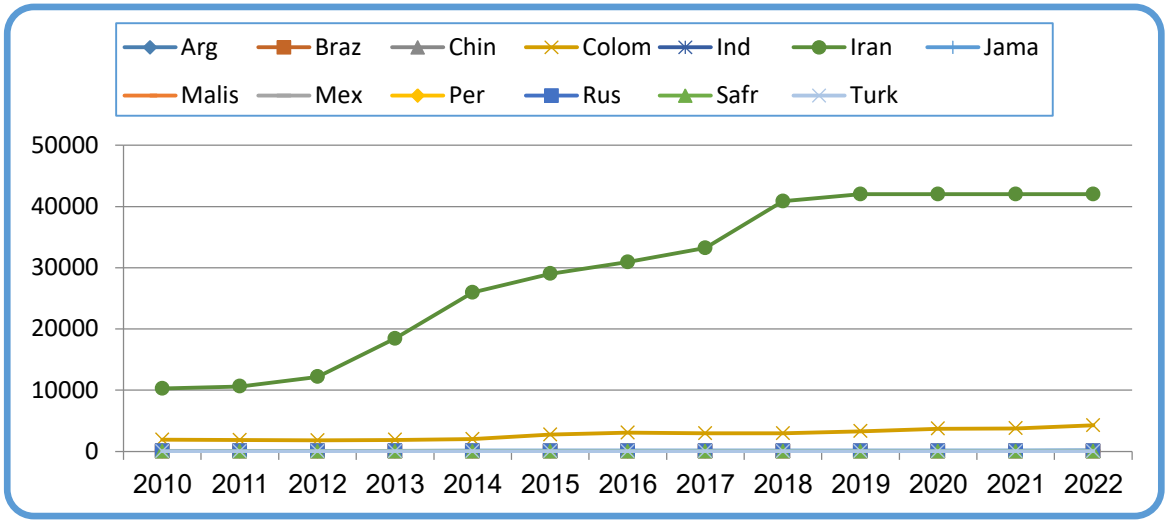

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ استقرار سعر الصرف للدول محل الدراسة باستثناء دولتي ايران حيث ارتفع من 10254 سنة 2010 إلى 42000 سنة 2018 ليستقر عندها إلى غاية 2022، وكذا دولة كولمبيا من 1898 سنة 2010 إلى 4256 سنة 2022.

2-المتغيرات التابعة:

بحسب هذه الدراسة سيتم اعتماد نموذجين للتعبير على الأداء التجاري، النموذج الأول يكون المتغير التابع فيه هو مؤشر تركز الصادرات (conc)، أما النموذج الثاني فيعبر عن الأداء التجاري بمؤشر اختراق أسواق التصدير (pme).

-متغير تركز الصادرات (CONC): هو مؤشر يساعد على تحديد مدى تنوع النظام الصناعي للدولة في قطاعات صناعية مختلفة، ويعبر عن درجة إعتماد صادرات دولة معينة على عدد محدود من السلع[1]. كما أنه يعتمد لقياس مدى تشتت الشركاء الاقتصاديين أو بمعنى آخر هل الدولة تتعامل مع عدد معين من الأسواق أم أنها تمتلك محفظة متنوعة من الشركاء الاقتصاديين، وهي قيمة محسورة بين الصفر والواحد فكلما اقتربت القيمة من الواحد يعني أن الدولة تتعامل مع عدد معين من الأسواق والعكس صحيح، ويتم حسابه وفقا للصيغة التالية[2]:

[1] سليمة غدير أحمد وعائشة سلمة كيحلي "**واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة (2017-2021)**" مجلة الباحث، المجلد 22(1)، ديسمبر 2022، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 172

[2] unctadstat **"INDICATORS EXPLAINED #3EXPORT PRODUCT CONCENTRATION INDEX"** Publications of UNCTAD, 24/01/2019, P4 Available at the link http://unctadstat.unctad.org

$$H_j = \frac{\sqrt{\Sigma_{i=1}^{N}\left(\frac{X_{ij}}{X_j}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

والشكل الموالي يبين مستوى الدول محل الدراسة ضمن مؤشر تركز الصادرات.

الشكل رقم (3-34) تطور قيمة مؤشر تركز الصادرات للدول محل الدراسة (2010-2022)

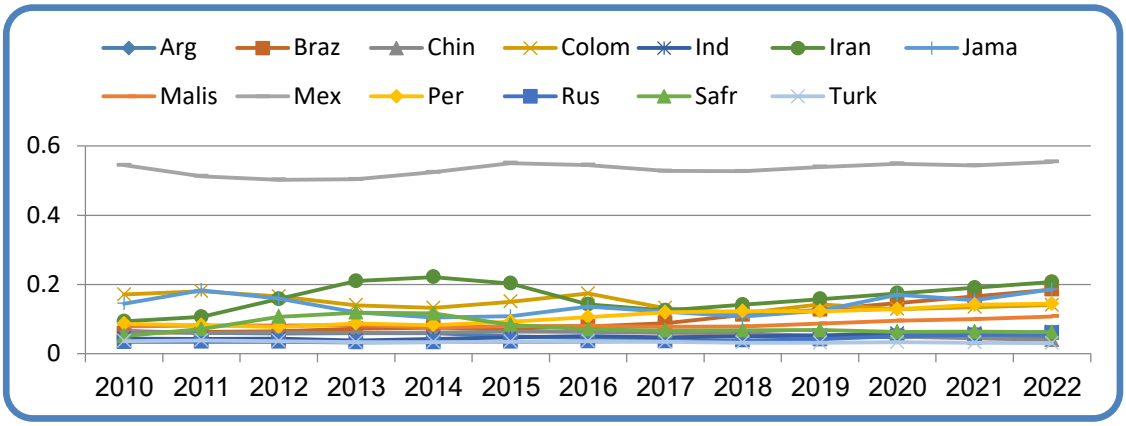

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من الشكل أعلاه نلاحظ القيمة المرتفعة للمؤشر بالنسبة لدولة المكسيك التي تتراوح بين 0.50 و0.54 مما يدل على انطوائها على عدد معين من الأسواق، في حين نلاحظ أن باقي الدول ترتكز قيمة مؤشرها بين 0.22 وهي أعلى قيمة لدولة إيران سنة 2014 وأدنى قيمة هي 0.030 حققتها دولة تركيا سنة 2022، كما نلاحظ أن دول كلا من الأرجنتين، الصين، جميكا، ماليزيا، المكسيك، روسيا، جنوب إفريقيا وتركيا يقع مؤشرها ضمن مجال الصفر و0.1 مما يعني تنوع حقيبتها الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

-متغير اختراق أسواق التصدير (PME): وهو مؤشر يعبر عن مدى انتشار منتج الدولة على الاسواق العالمية، ويمكن قياسه بحاصل قسمة عدد البلدان المستوردة لمنتج معين على عدد البلدان التي أبلغت عن استيراد ذلك المنتج في تلك السنة[1].

والشكل الموالي يمثل تطور مستوى مؤشر اختراق أسواق التصدير للدول محل الدراسة.

الشكل رقم (3-35) تطور قيمة مؤشر اختراق أسواق التصدير للدول محل الدراسة (2010-2022)

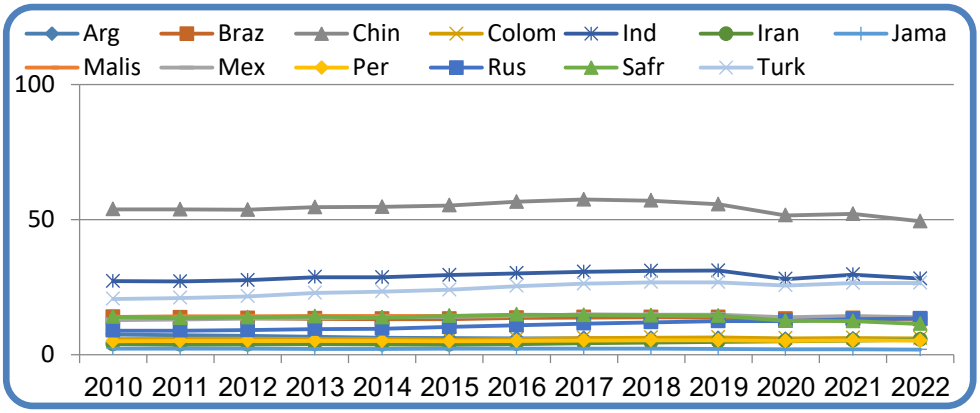

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

[1] الطيب عبد اللاوي "**أثر اقتصاد المعرفة على الأداء الاقتصادي والتجاري: دراسة مقارنة بين الدول النفطية والدول غير النفطية**" أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2022، ص179

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تصدر دولة الصين ضمن مؤشر اختراق أسواق التصدير حيث تراوح بين 49.40 سنة 2022 وهي أدنى قيمة و57.42 سنة 2017 وتمثل أعلى قيمة لها سجلتها خلال فترة الدراسة وهذا ما يدل على حضور السلع الصينية على المستوى الدولي، ثم تليها دولة الهند التي سجلت أحسن أداء لها سنة 2019 بقيمة 31.13 ثم دولة تركيا التي سجلت بدورها 26.8 كأحسن أداء سنة 2019 أيضا، أما باقي الدول فقد سجلت مستوى دون قيمة 20 خلال سنوات الدراسة.

ثانيا: مصادر البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة القياسية على البيانات الصادرة عن المعهد العالمي لريادة الاعمال والتنمية فيما يتعلق بالمؤشر العام لريادة الاعمال أما فيما يتعلق بمؤشر الابتكار فقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية أما متغيرات الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، مؤشر الاداء اللوجستي، مؤشر حجم السوق، مؤشر استقرار سعر الصرف، مؤشر تركز الصادرات ومؤشر اختراق أسواق التصدير فقد تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي.

والجدول التالي يلخص متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها.

الجدول رقم (3–1): مصادر بيانات متغيرات الدراسة

المؤشر	التعريف	المصدر
	المتغيرات التابعة	
CONC	مؤشر تركز الصادرات	https://wits.worldbank.org/countrysnapshot/en/USA
PME	مؤشر اختراق اسواق التصدير	https://wits.worldbank.org/countrysnapshot/en/USA
	المتغيرات المستقلة	
	متغيرات رئيسية	
GEI	المؤشر العام لريادة الاعمال	/http://thegedi.org
INNOV	المؤشر العام للابتكار	https://www.globalinnovationindex.org/about-gii#reports
	متغيرات ثانوية	
OPEN	الانفتاح الاقتصادي: تم حسابه بنسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الخام	https://data.albankaldawli.org/indicator?tab=all
GDP	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010)	https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?view=chart
LOJST	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كلي (1 = منخفض إلى 5 = مرتفع)	https://data.albankaldawli.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ?locations=TR
NCON	حجم السوق: تم حسابه بنفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010)	https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.TOTL.KD?view=chart
EXC	استقرار سعر الصرف: متغير وهمي	https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?view=chart

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي والمناقشة

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم اعتماد نموذجين لتقدير أثر ريادة الاعمال على الأداء التجاري لمجموعة من دول ضمن الفئة متوسطة الدخل، حيث تم توحيد المتغيرات المستقلة لكلا النموذجين في حين تباين المتغير التابع، حيث تمثل المتغير التابع

للنموذج الأول في مؤشر تركز الصادرات للتعبير عن الاداء التجاري، أما بالنسبة للنموذج الثاني فتمثل في مؤشر اختراق أسواق التصدير للتعبير عن الاداء التجاري.

أولا: نموذج تركز الصادرات

يضم النموذج الأول متغيرا تابعا وسبع متغيرات مستقلة لتقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري، والتي تم اختيارها على أساس الدراسات السابقة وتغطي بيانات بانل وحدات مقطعية تمثل 13 عشرة دولة ضمن الفئة متوسطة الدخل، وسلسلة زمنية ممتدة من 2010 إلى غاية 2022 أي أن عدد المشاهدات يساوي 169 مشاهدة.

1-الإحصاءات الوصفية:

يبين الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أقل قيمة لكل متغير وأكبر قيمة.

الجدول رقم (3-2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
pme	15.195	13.637	1.845	57.428
gei	2.966	.693	1.601	4.613
innov	49.201	24.389	2.76	120
open	60.365	10.308	32.076	115.924
gdp	1.728e+12	3.212e+12	1.322e+10	1.796e+13
lojst	3.143	1.212	2.3	18
ncon	1.056e+12	1.695e+12	3	8.800e+12
exc	.503	.501	0	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم المتوسط الحسابي لكل المتغيرات غير متحيزة لطرفي قيم المتغير نفسه أي لأصغر قيمة أو أكبر قيمة فيما ظهرت قيم الانحراف المعياري كبيرة بالنسبة للمتغيرين النمو الاقتصادي gdp، وحجم السوق ncon، مما يعني ابتعاد قيم هاته السلاسل عن متوسطها الحسابي وهو ما يوحي بعدم استقراريه السلاسل الزمنية، أما بالنسبة لبقية السلاسل الأخرى فقد كان الانحراف المعياري لها صغيرا مما يعكس عدم تشتتها. وللتأكد من ذلك سنقوم بإجراء اختبارات استقرارية متغيرات الدراسة فيما سيأتي.

2-الارتباط بين متغيرات النموذج:

يبين الجدول التالي نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة:

الجدول رقم (3-3): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
(1) pme	1.000							
(2) gei	0.365	1.000						
(3) innov	-0.253	-0.186	1.000					
(4) open	-0.144	0.272	-0.030	1.000				
(5) gdp	0.843	0.190	-0.204	-0.249	1.000			
(6) lojst	0.160	0.086	-0.223	-0.038	0.102	1.000		
(7) ncon	0.866	0.177	-0.204	-0.241	0.993	0.107	1.000	
(8) exc	0.211	-0.082	-0.113	0.004	0.290	0.106	0.308	1.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (02)

يتبين من خلال نتائج تقدير الارتباط لمتغيرات الدراسة الواردة في الجدول رقم (3-3) أعلاه أنه يوجد ارتباط عكسي ضعيف بين كل من المتغير التابع اختراق اسواق التصدير pme والمتغيرات المستقلة الابتكار innov، وانفتاح السوق open بمعامل ارتباط قدره 0.253- و0.144- على التوالي.

كما يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغير التابع اختراق اسواق التصدير pme مع المتغيرات المستقلة (ريادة الاعمال gei بمعامل قدره 0.365، والاداء اللوجستي lojst بمعامل قدره 0.160، استقرار سعر الصرف exc بمعامل قدره 0.211) ويوجد ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع اختراق اسواق التصدير pme مع المتغيرات المستقلة والناتج النمو الاقتصادي gdp بمعامل قدره 0.843 وحجم السوق ncon بمعامل قدره 0.866. أما ارتباط المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض فقط وردت ضعيفة بين العكسي والطردي، ماعدا ارتباط متغير حجم السوق ncon مع النمو الاقتصادي gdp فقد كان طردي قوي بمعامل قيمته 0.993 مما قد يسبب في مشكلة الازدواج أو التعدد الخطي Multicollinearity، كما نلاحظ عدم تجانس قيم المتغيرات للنموذج وبالتالي ارتئينا إدخال اللوغاريتم على بيانات الدراسة.

3-تقدير نماذج بانل الساكنة والمفاضلة بينها:

نلاحظ أن بيانات دول عينة الدراسة غير متجانسة بالكامل، أي أن الحد الثابت والميول يختلفان عبر الدول المدروسة، ومن أجل تأكيد هذه النتيجة سنقوم بتقدير نماذج البانل الساكنة الثلاثة الأساسية ثم المفاضلة بينها وهذا بعد إدخال اللوغاريتم على جميع متغيرات السلسلة.

3-1 تقدير نماذج بانل الساكنة:

يقوم هذا النموذج على افتراض أن الاختلاف بين المفردات سببه حد عشوائي تم تقديره ضمن الخطأ العشوائي للنموذج ويمكن ايجاز نتائج النماذج الثلاث في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): نتائج تقدير نماذج بانل للإنحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة والعشوائية

المتغير التابع: يمثل اختراق اسواق التصدير (**pme**)			
الفترة: 2010- 2022 **T**= 13 **N**= 13 مجموع مشاهدات البانل: 13 × 13 = 169 : مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	**نموذج الانحدار التجميعي**	**نموذج التأثيرات الثابتة**	**نموذج التأثيرات العشوائية**
lgei	.685 (0)***	.06 (149)	.09 (117)
linnov	.008 (817)	.013 (076)*	.006 (568)
lopen	.771 (0)***	.11 (064)*	.148 (071)*
lgdp	.462 (0)***	-.112 (001)***	.128 (001)***
llojest	.73 (0)***	-.097 (014)**	-.064 (245)
lncon	-.013 (351)	-.001 (657)	0 (96)
exc	0 (998)	.02 (003)***	.013 (138)
Constant	-6.324 (0)***	2.159 (0)***	-.76 (111)
Number of observations	169	169	169
R- squared	0.837	0.186	0.764
Prob (F- statistic)	0.000	0.000	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملاحق (03-04-05)

يتبين من نتائج تقدير النموذج التجميعي أن لوغاريتم المتغيرات المستقلة (ريادة الأعمال lgei، الانفتاح الاقتصادي lopen النمو الاقتصادي lgdp، الأداء اللوجستي llojest) معنوية عند مستوى دلالة 0.01، بينما كانت معلمات المتغيرات (الابتكار linnov، حجم السوق lncon، استقرار سعر الصرف lexc) غير معنوية.

-ويمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.837 أي أن التغيرات الحاصلة في مؤشر اختراق أسواق التصدير تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة بنسبة 83.7% وهي نسبة قوية، ويتبين من قيمة Prob الخاصة باختبار معنوية (F) أن النموذج ككل معنوي.

يفترض نموذج بانل للتأثيرات الثابتة على أن الاختلاف بين المفردات سببه التغير في الحد الثابت ويتبين من نتائج الجدول أعلاه أن معلمتي المتغيرين المستقلين (النمو الاقتصادي lgdp، واستقرار سعر الصرف exc) معنويين عند مستوى دلالة 0.01، أما معلمة المتغير (الأداء اللوجستي llojst) فهو معنوي عند مستوى دلالة 0.05، بينما معلماتي المتغيرين (الابتكار linnov، الانفتاح الاقتصادي lopen) فهما معنويين عند مستوى 0.1 ومعلمتي المتغيرين (ريادة الأعمال lgei، حجم السوق lncon) غير معنوية.

-ويمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.186 وهي ضعيفة مقارنة بقيمة معامل التحديد للنموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، أي أن التغيرات الحاصلة في مؤشر اختراق اسواق التصدير تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة بنسبة 18.6% وهي نسبة ضعيفة، ويتبين من قيمة Prob الخاصة باختبار معنوية (F) أن النموذج معنوي.

ويتبين من نتائج تقدير النموذج التأثيرات العشوائية أن معلمة المتغير المستقل (النمو الاقتصادي lgdp) معنوية عند مستوى دلالة 0.01، أما معلمة المتغير (الانفتاح الاقتصادي lopen) فهي معنوية عند 0.1 بينما كانت معلمات المتغيرات الأخرى (ريادة الأعمال lgei، الابتكار linnov، الأداء اللوجستي llojst، حجم السوق lncon واستقرار سعر الصرف lexc) غير معنوية.

-كما يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.764 وهي أقل من قيمة معامل التحديد للنموذج التجميعي وأكبر من قيمة معامل التحديد للنموذج التأثيرات الثابتة، أي أن التغيرات الحاصلة في مؤشر أختراق أسواق التصدير تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة بنسبة 76.4% وهي نسبة حسنة، ويتبين من قيمة Prob الخاصة باختبار معنوية كاي تربيع (Chi-square) أن النموذج معنوي

3-2 المفاضلة بين نماذج بانل الساكنة:

من أجل الاختيار بين نماذج بانل الساكنة، سنقوم بالمقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التجميعي بالاعتماد على اختبار فيشر F-test، ثم إجراء اختبار Breusch and Pagan LM test من أجل الاختيار بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي، وأخيرا إجراء اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة.

❖ **اختبار فيشر F-test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي:**

للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نعتمد على إحصائية فيشر حسب الملحق رقم (06) الناتجة من تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ويتبين من قيمة Prob الخاصة باختبار معنوية (F) والتي قدرت قيمتها 0.000 وهي أقل من 0.05 أي أن النموذج الأنسب هو **نموذج التأثيرات الثابتة**.

❖ **اختبار Breusch and Pagan LM test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي:**

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي نعتمد على نتائج اختبار Pagan LM (Breusch and

(test والجدول الموالي يبين نتيجة هذا الاختبار.

الجدول رقم (3–5): نتائج اختبار Breusch and Pagan LM test

الاختبار	قيمة الاختبار Chi-square test value	P-value
Breusch and Pagan LM test	427.42	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (07)

نلاحظ قيمة معنوية إحصائية كاي تربيع (Chi-square) لهذا الاختبار تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

❖ **اختبار Hausman Test:**

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة نعتمد على نتائج اختبار Hausman Test:

الجدول رقم (3–6): نتائج اختبار Hausman

الاختبار	قيمة الاختبار Chi-square test value	P-value
Htest	280.15	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد نتائج الملحق رقم (08)

من خلال فروض اختبار Hausman:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه تبين نتيجة اختبار Hausman Test أن قيمة p أقل من 5% مما يعني رفض فرضية العدم التي تقر بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وقبول الفرضية البديلة القائمة على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

وبالتالي نستنتج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري لدول ضمن الفئة متوسطة الدخل خلال الفترة 2010-2022 وكخطوة موالية نقوم بإجراء الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة، والجدول الموالي يبين نتائج هذه الاختبارات.

الجدول رقم (3–7) الاختبارات التشخيصية لنموذج الملائم

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
ارتباط المقاطع العرضية	CD Test Pesaran	3.824	0.0001
عدم تجانس التباين	Wald test	chi2 (13) = 387.60	0.0000
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	F (1,12) = 45.915	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA.17

❖ **اختبار CD Test Pesaran**

بعد القيام باختبار Pesaran لاستقلالية المقطع العرضي في بيانات البانل (Pesaran, 2004)، حيث تنص الفرضية الصفرية (H0) لهذا الاختبار على أنه لا يوجد ارتباط مقطعي بين بيانات البانل، وتبين من خلال الملحق رقم (09) أن إحصائية الاختبار هي 3.824 بقيمة احتمالية Prob 0.0001. ونظرا لأن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى معنوية 0.05، إذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى انه يوجد ارتباط مقطعي في المقاطع العرضية في بيانات البانل.

❖ **اختبار Wald test**

وبالنظر إلى نتائج هذا الاختبار، يجب استخدام تقنيات البانل التي تأخذ في الاعتبار الارتباط المقطعي، لذا تم الاعتماد على اختبار Wald for groupwise heteroskedasticity المعدل والذي يعتمد على اختبار الفرضية الصفرية (H0) على أن تباين حد الخطأ العشوائي متجانس (ثابت) عبر جميع المقاطع في بيانات البانل. وتبين من خلال الملحق رقم (11) أن قيمة هذا الاختبار هي 387.60 بالاحتمالية 0.0000. ونظرا لأن Prob أقل من مستوى معنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نستنتج ان هناك مشكلة عدم تجانس في بيانات البانل، بالنظر إلى نتائج هذا الاختبار، يجب استخدام تقنيات البانل التي تأخذ في الاعتبار عدم التجانس في بيانات البانل.

❖ **اختبار Wooldridge test**

كما تم أجراء اختبار Wooldridge test كاختبار للارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى في بيانات البانل والفرضية الصفرية (H0) لهذا الاختبار هي أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى. ويتضح من خلال الملحق رقم (10) أن إحصائية هذا الاختبار هي 45.915، والقيمة الاحتمالية هي 0.0000. ونظرا لأن Prob أقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، مما يشير إلى انه لا يوجد ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى في بيانات البانل.

4-تحسين جودة النموذج:

ولتحسين جودة هذا النموذج الذي يعاني من مشكلة عدم تجانس في بيانات البانل وارتباط مقطعي في المقاطع العرضية في بيانات البانل سنستخدم طريقة تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات (PCSE)[1] وبتطبيق هذا الاختبار على النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (3-8): تقدير النموذج باستخدام طريقة (PCSE)

المتغير التابع lPme	معلمات	الانحراف المعياري	t-value	p-value	مجال الثقة		المعنوية
lgei	.6853572	.1092357	6.27	0.000	4712591	.8994553	***
linnov	.0078601	.0187247	0.42	0.675	-.0288396	.0445598	
lopen	.7710364	.1217325	6.33	0.000	.5324451	1.009628	***
lgdp	.4620022	.016881	27.37	0.000	.4289161	.4950884	***
llojest	.730224	.2563724	2.85	0.004	.2277434	1.232705	***
lncon	-.0127492	.014433	-0.88	0.377	-.0410373	.0155389	
exc	.0000671	.0185565	0.00	0.997	-.036303	.0364372	
cons	-6.324337	.284935	22.20	0.000	-6.882799	-5.765874	***
معامل التحديد Overall r-squared		0.8370	Number of obs			169	
Chi-square		10061.51	Prob > chi2			0.0000	

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد نتائج الملحق رقم (12)

[1] Delia Bailey and Jonathan N. Katz "**Implementing Panel-Corrected Standard Errors in R: The pcse Package**" Journal of Statistical Software, vol 42 (2011), p 03

وبعد تطبيق طريقة تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات (PCSE) على نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري لدول ضمن الفئة متوسطة الدخل خلال الفترة 2010-2022 نلاحظ معنوية كل المتغيرات المستقلة عند 10% ماعدا متغيرات مؤشر الابتكار innov، حجم السوق ncon وسعر الصرف exc لم تكن لها دلالة احصائية.

وبالتالي يمكن كتابة النموذج على الشكل الآتي:

$$lpme_{it} = \alpha_0 + \beta_1 lgei_{it} + \beta_2 linnov_{it} + \beta_3 lopen_{it} + \beta_4\ lgdp_{it} + \beta 5\ llojst_{it} + \beta_6\ lncon_{it} + \beta_7\ exc + u_{it} \dots\dots\dots\dots\dots i = 1 \dots 13, t = 1 \dots 13$$

$$lpme_{it} = -6.324337 + .6853572 lgei_{it} + 0078601 linnov + 7710364 lopen_{it} + 4620022\ lgdp + 730224\ llojest - 0127492\ lncon + 0000671\ exc + uit$$

5-تحليل نتائج تقدير النموذج الملائم للدراسة (التأثيرات الثابتة):

5-1 نتائج تقدير النموذج المحسن:

تبين من خلال ما سبق أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري لدول ضمن الفئة متوسطة الدخل خلال الفترة 2010-2022، كما أن بيانات دول عينة الدراسة غير متجانسة أي عدم تجانس الوحدات المقطعية، لذا حاولنا حل هذه المشاكل باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات (PCSE) وبالتالي التخلص من مشكلة عدم تجانس في بيانات البانل والارتباط المقطعي في المقاطع العرضية في بيانات البانل في نموذج التأثيرات الثابتة ومن خلال الجدول أعلاه تبين أن معلمات المتغيرات مؤشر ريادة الاعمال gei، مؤشر الإبتكار innvo، الانفتاح الاقتصادي open، النمو الاقتصادي gdp، مؤشر الأداء اللوجستي lojst وردت معنوية عند 10% فيما لم يكن لمعلمات المتغيرات مؤشر الابتكار innov، ومؤشر حجم السوق ncon وسعر الصرف exc دلالة احصائية.

5-2 التفسير الاقتصادي لنتائج تقدير النموذج:

يتبين من نتائج الجدول أعلاه المتعلق بتقدير نموذج البانل للتأثيرات الثابتة المصحح أن:

- مؤشر ريادة الأعمال GEI:

بينت العلاقة التي تربط المتغير المستقل ريادة الأعمال والمعبر عنه بالمؤشر العام لريادة الأعمال بالمتغير التابع الأداء التجاري المعبر عنه بمؤشر اختراق اسواق التصدير للدول محل الدراسة خلال الفترة المدروسة أنها موجبة ومعنوية، حيث أن التحسن في ريادة الأعمال بوحدة واحدة يرفع قيمة مؤشر اختراق اسواق التصدير بـ 6853572 وحدة وهذا ما هو متوقع ويتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن تحسن مؤشر ريادة الأعمال يفضي إلى تحسن مؤشر اختراق اسواق التصدير من خلال التنوع في المنتجات وتعدد وجهات التصدير.

- مؤشر الابتكار INNOV:

بينت العلاقة التي تربط المتغير المستقل الابتكار والمعبر عنه بالمؤشر العام للابتكار بالمتغير التابع الأداء التجاري المعبر عنه بمؤشر اختراق اسواق التصدير للدول محل الدراسة خلال الفترة المدروسة أنها موجبة وغير معنوية، ، وربما يفسر ذلك بسبب ضعف مستوى الابتكار في الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل كما أن عنصر الابتكار لديها مدفوع بالضرورة وليس الرغبة في الابتكار واقتناص الفرص.

- الانفتاح الاقتصادي OPEN:

نلاحظ حسب الجدول أعلاه وجود علاقة موجبة ومعنوية من المتغير المستقل الانفتاح الاقتصادي نحو المتغير التابع اختراق اسواق التصدير حيث أن تحسن الانفتاح الاقتصادي بوحدة واحدة ينتج عنه زيادة بمقدار 7710364 وحدة من اختراق اسواق التصدير وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن الانفتاح الاقتصادي للدولة يعمل على تنوع الصادرات وتعدد وجهات التصدير.

- النمو الاقتصادي GDP:

إن متغير النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والذي يعبر عن قوة الاقتصاد الداخلي للدول محل الدراسة ومتغير الأداء التجاري كمتغير تابع معبر عنه بمؤشر اختراق اسواق التصدير، حسب النموذج كانت العلاقة بينهما علاقة معنوية موجبة، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن تحسن الاقتصاد الداخلي للدول بوحدة واحدة يزيد من قيمة اختراق اسواق التصدير بحوالي 4620022 وحدة.

- الاداء اللوجستي LOJEST:

إن متغير الأداء اللوجستي كمتغير مستقل والذي يعبر عن مستوى استقرار صرف العملة في الدول محل الدراسة ومتغير الأداء التجاري كمتغير تابع معبر عنه بمؤشر اختراق اسواق التصدير، حسب النموذج كانت العلاقة بينهما علاقة معنوية موجبة، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن التحسن في الأداء اللوجستي بوحدة واحدة يزيد من قيمة اختراق اسواق التصدير بحوالي 730224 وحدة.

- حجم السوق NCON:

إن متغير حجم السوق كمتغير مستقل والذي يعبر عن مستوى اتساع واستيعاب السوق في الدول محل الدراسة ومتغير الأداء التجاري كمتغير تابع معبر عنه بمؤشر اختراق اسواق التصدير، حسب النموذج كانت العلاقة بينهما علاقة غير معنوية وسالبة، وهو غير متوقع و لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بسبب النمط الاستهلاكي للمجتمعات ضمن الفئة متوسطة الدخل، فهي تقتني ما هو ضروري بغض النظر عما هو موجود ربما لضعف المستوى المعيشي لهذه المجتمعات.

- سعر الصرف EXC:

إن متغير السعر الصرف كمتغير مستقل والذي يعبر عن مستوى استقرار صرف العملة في الدول محل الدراسة ومتغير الأداء التجاري كمتغير تابع معبر عنه بمؤشر اختراق اسواق التصدير، حسب النموذج كانت العلاقة بينهما علاقة معنوية وموجبة، وهو ما يتوافق أيضا مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن التغير في استقرار سعر الصرف بوحدة واحدة يزيد من قيمة اختراق اسواق التصدير بحوالي 0000671 وحدة.

- ومن الملاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي -177 أي أن التغيرات الحاصلة في الأداء التجاري تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة بنسبة 1.77%، ويتبين من قيمة P الخاصة باختبار معنوية (F) أن النموذج ككل معنوي.

ثانيا: نموذج اختراق اسواق التصدير

يضم هذا النموذج أيضا متغيرا تابعا وسبع متغيرات مستقلة لتقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري، والتي تم اختيارها على أساس الدراسات السابقة وتغطي بيانات بانل وحدات مقطعية تمثل 13 عشرة دولة ضمن الفئة متوسطة الدخل، وسلسلة زمنية ممتدة من 2010 إلى غاية 2022 أي أن عدد المشاهدات يساوي 169 مشاهدة.

1-الإحصاءات الوصفية:

الجدول أدناه يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (3-9): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
conc	.122	.127	.031	.555
gei	2.966	.693	1.601	4.613
innov	49.201	24.389	2.76	120
open	60.365	10.308	32.076	115.924
gdp	1.728e+12	3.212e+12	1.322e+10	1.796e+13
lojst	3.143	1.212	2.3	18
ncon	1.056e+12	1.695e+12	3	8.800e+12
exc	.503	.501	0	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (13)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم المتوسط الحسابي لكل المتغيرات غير متحيزة لطرفي قيم المتغير نفسه أي لأصغر قيمة أو أكبر قيمة باستثناء قيمة الأداء اللوجستي التي تتحيز لأصغر قيمة، كما أن قيم الانحراف المعياري كانت كبيرة بالنسبة للمتغيرين النمو الاقتصادي gdp، وحجم السوق ncon، مما يعني ابتعاد قيم هاته السلاسل عن متوسطها الحسابي وهو ما يوحي بعدم استقراريه السلاسل الزمنية، أما بالنسبة لبقية السلاسل الأخرى فقد كان انحرافها المعياري صغيرا مما يعكس استقراريها. وللتأكد من ذلك سنقوم بإجراء اختبارات استقرارية متغيرات الدراسة فيما سيأتي.

2-الارتباط بين متغيرات النموذج:

الجدول الموالي يرصد نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة:

الجدول رقم (3-10): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
(1) conc	1.000							
(2) gei	-0.092	1.000						
(3) innov	0.030	-0.186	1.000					
(4) open	0.271	0.272	-0.030	1.000				
(5) gdp	-0.151	0.190	-0.204	-0.249	1.000			
(6) lojst	-0.100	0.086	-0.223	-0.038	0.102	1.000		
(7) ncon	-0.133	0.177	-0.204	-0.241	0.993	0.107	1.000	
(8) exc	0.247	-0.082	-0.113	0.004	0.290	0.106	0.107	1.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (14)

يتبين من خلال نتائج تقدير الارتباط لمتغيرات الدراسة الواردة في الجدول رقم (3-10)أعلاه أنه يوجد ارتباط عكسي ضعيف بين كل من المتغير التابع تركز الصادرات conc والمتغيرات المستقلة (ريادة الاعمال gei والنمو الاقتصادي gdp والأداء اللوجستي lojst وحجم السوق ncon) بمعامل ارتباط قدره (0.092- و0.151- و0.100- و0.133-) على التوالي.

على عكس العلاقة بين المتغير التابع تركز الصادرات conc مع المتغيرات المستقلة (الابتكار innov والانفتاح الاقتصادي open استقرار سعر الصرف) فقد كانت علاقة طردية ضعيفةexc بمعامل قدره (0.030، و0.271 و0.247) على التوالي، أما ارتباط المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض فقط وردت ضعيفة بين العكسي والطردي، ماعدا ارتباط متغير حجم السوق ncon مع النمو الاقتصادي gdp فقد كان طردي قوي بمعامل قيمته 0.993 مما قد يسبب في مشكلة الازدواج أو التعدد الخطي Multicollinearity، كما نلاحظ عدم تجانس قيم المتغيرات للنموذج وبالتالي ارتئينا إدخال اللوغاريتم على بيانات الدراسة.

3-تقدير نماذج البانل الساكنة والمفاضلة بينها:

نلاحظ أن بيانات دول عينة الدراسة غير متجانسة بالكامل، أي أن الحد الثابت والميول يختلفان عبر الدول المدروسة، ومن أجل تأكيد هذه النتيجة سنقوم بتقدير نماذج البانل الساكنة الثلاثة الأساسية ثم المفاضلة بينها وهذا بعد إدخال اللوغاريتم على جميع متغيرات السلسلة.

3-1 تقدير نماذج البانل الساكنة:

ويمكن ايجاز نتائج اختبار النماذج الثلاث في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-11): نتائج تقدير نماذج بانل للإنحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة والعشوائية

المتغير التابع: يمثل تركز الصادرات (**conc**)			
الفترة: 2010- 2022 T= 13 N= 13 مجموع مشاهدات البانل: 13 × 13 = 169 : مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	**نموذج الانحدار التجميعي**	**نموذج التأثيرات الثابتة**	**نموذج التأثيرات العشوائية**
lgei	-.397 (112)	.212 (057)*	.199 (072)*
linnov	-.005 (931)	.021 (287)	.02 (291)
lopen	1.19 *** (001)	.31 (052)*	.322 (042)**
lgdp	-.096 ** (038)	-.125 (173)	-.128 (081)*
llojest	-.845 *** (006)	-.05 (639)	-.059 (574)
lncon	.023 (368)	-.002 (827)	-.002 (846)
exc	.154 *** (001)	.004 (799)	.006 (711)
Constant	-1.773 ** (036)	-.212 (853)	-.199 (832)
Number of observations	169	169	169
R- squared	0.257	0.021	0.099
Prob (F- statistic)	0.000		0.042

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملاحق رقم (15-16-17)

من خلال نتائج تقدير نموذج بانل التجميعي نلاحظ أن لوغاريتم المتغيرات المستقلة (الانفتاح الاقتصادي lopen، والأداء اللوجستي llojst وسعر الصرف exc) معنوية عند مستوى دلالة 0.01، فيما ورد النمو الاقتصادي lgdp معنوي عند مستوى دلالة 0.05، أما لوغاريتم المتغيرات ريادة الأعمال lgei والابتكار linnov، وحجم السوق lncon غير معنوية، كما يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.257 أي أن التغيرات في تركز الصادرات lconc تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة بنسبة 25.7% وهي نسبة ضعيفة، ويتبين من قيمة Prob الخاصة باختبار معنوية (F) أن النموذج معنوي.

كما يتبين من الجدول أعلاه والمتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة:

-أن لوغاريتم المتغيرات المستقلة (ريادة الأعمال lgei، الانفتاح الاقتصادي lopen) معنويين عند مستوى دلالة 0.1، أما لوغاريتم المتغيرات (الابتكار linnov والنمو الاقتصادي lgdp، الأداء اللوجستي llojst وحجم السوق lncon واستقرار سعر الصرف exc) غير معنوية.

-ويمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.021 وهي أضعف من قيمة معامل التحديد لنموذج التجميعي، أي أن التغيرات في تركز الصادرات تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة بنسبة 02.1% وهي نسبة ضعيفة، ويتبين من قيمة Prob الخاصة باختبار معنوية (F) أن النموذج معنوي.

-يتبين من نتائج تقدير نموذج البانل للتأثيرات العشوائية أن لوغاريتم المتغير المستقل الانفتاح الاقتصادي open معنوي عند 0.05، والمتغيرين (ريادة الأعمال lgei، النمو الاقتصادي lgdp) معنويين عند 0.1، أما باقي المتغيرات (الابتكار linnov، الأداء اللوجستي llojst، حجم السوق lncon، استقرار سعر الصرف exc) غير معنوية.

-ويمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.099 وهي الأقل مقارنة بنتائج النموذج التجميعي، أي أن التغيرات الحاصلة في تركز الصادرات تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة بنسبة 0.099% وهي نسبة ضعيفة، ويتبين من قيمة Prob الخاصة باختبار معنوية كاي تربيع (Chi-square) أن النموذج معنوي.

كما يتبين من نتائج تقدير نموذج البانل للتأثيرات العشوائية أن لوغاريتم المتغير المستقل الانفتاح الاقتصادي open معنوي عند 0.05، والمتغيرين (ريادة الأعمال lgei، النمو الاقتصادي lgdp) معنويين عند 0.1، أما باقي المتغيرات (الابتكار linnov، الأداء اللوجستي llojst، حجم السوق lncon، استقرار سعر الصرف exc) غير معنوية.

-ويمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.099 وهي الأقل مقارنة بنتائج النموذج التجميعي، أي أن التغيرات الحاصلة في تركز الصادرات تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة بنسبة 0.099% وهي نسبة ضعيفة، ويتبين من قيمة Prob الخاصة باختبار معنوية كاي تربيع (Chi-square) أن النموذج معنوي.

3-2 المفاضلة بين نماذج بانل الساكنة:

من أجل الاختيار بين نماذج بانل الساكنة، سنقوم بالمقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التجميعي بالاعتماد على اختبار فيشر F-test، ثم إجراء اختبار Breusch and Pagan LM test من أجل الاختيار بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي، وأخيرا إجراء اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة.

❖ **اختبار فيشر F-test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التجميعي:**

للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نعتمد على إحصائية فيشر الناتجة عن تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ويتبين من قيمة Prob الخاصة باختبار معنوية (F) والتي قدرت قيمتها حسب الملحق رقم (16) بـ 0.019 وهي أقل من 0.05 أي أن النموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات الثابتة.

❖ **اختبار Breusch and Pagan LM test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي:**

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي نعتمد على نتائج اختبار Breusch and Pagan LM (test) والجدول الموالي يبين نتيجة هذا الاختبار.

الجدول رقم (3-12): نتائج اختبار Breusch and Pagan LM test

الاختبار	قيمة الاختبار Chi-square test value	P-value
Breusch and Pagan LM test	623.81	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (19)

نلاحظ من نتائج اختبار Breusch and Pagan LM test أن قيمة معنوية إحصائية كاي تربيع (Chi-square) لهذا الاختبار تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

❖ **اختبار Hausman Test:**

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة نعتمد على نتائج اختبار Hausman Test:

الجدول رقم (3–13): نتائج اختبار Hausman

الاختبار	قيمة الاختبار Chi-square test value	P-value
Hausman test	6.17	0.52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد نتائج الملحق رقم (20)

من خلال فروض اختبار Hausman (1978):

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه تبين نتيجة اختبار Hausman Test أن قيمة p أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم التي تقر بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، ورفض الفرضية البديلة القائمة على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

وبالتالي نستنتج أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لدراسة أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري لدول ضمن الفئة متوسطة الدخل خلال الفترة 2010-2022 ، وكخطوة موالية نقوم بإجراء الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول رقم (3–14) الاختبارات التشخيصية لنموذج الملائم

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
ارتباط المقاطع العرضية	CD Test Pesaran	0.247	0.8052
عدم تجانس التباين	Wald test	1.57e+05	0.0000
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	F(1, 12) = 66.071	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA.17

❖ **اختبار CD Test Pesaran**

بعد القيام باختبار Pesaran لاستقلالية المقطع العرضي في بيانات البانل (Pesaran, 2004)، حيث تنص الفرضية الصفرية (H0) لهذا الاختبار على أنه لا يوجد ارتباط مقطعي بين بيانات البانل. ومن خلال النتائج المتحصل عليها حسب الملحق رقم (21) فإن إحصائية الاختبار هي 0.247 بقيمة احتمالية Prob= 0.8052. ونظرا لأن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى معنوية 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، مما يشير إلى انه **لا يوجد ارتباط مقطعي في المقاطع العرضية** في بيانات البانل.

❖ **اختبار Wald test**

بالنظر إلى نتائج هذا الاختبار، وجب استخدام تقنيات البانل التي تأخذ في الاعتبار الارتباط المقطعي. حيث نعتمد على اختبار Wald for groupwise heteroskedasticity المعدل والذي يقوم على اختبار الفرضية الصفرية (H0) على أن تباين حد الخطأ العشوائي هو متجانس (ثابت) عبر جميع المقاطع في بيانات البانل. ومن خلال النتائج المتحصل عليها حسب الملحق رقم (23) فإن قيمة هذا الاختبار 1.57e+05 بالاحتمالية 0.0000. ونظرا لأن Prob أقل من مستوى معنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نستنتج ان هناك مشكلة عدم تجانس في بيانات البانل، بالنظر إلى نتائج هذا الاختبار، يجب استخدام تقنيات البانل التي تأخذ في الاعتبار عدم التجانس في بيانات البانل.

❖ **اختبار Wooldridge test**

وبعد اجراء اختبار Wooldridge test كاختبار للارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى في بيانات البانل حيث أن الفرضية الصفرية (H0) لهذا الاختبار تنص على أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى، وبما أن إحصائية هذا الاختبار حسب الملحق رقم (22) هي 66.071، والقيمة الاحتمالية هي 0.0000. ونظرا لأن Prob أقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، **مما يشير إلى انه لا يوجد ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى في بيانات البانل.**

4- تحسين جودة النموذج

ولتحسين جودة هذا النموذج الذي يعاني من مشكلة عدم تجانس في بيانات البانل سنستخدم طريقة تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات (PCSE)[1] وبتطبيق هذا الاختبار على النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (3-15): تقدير النموذج باستخدام طريقة (PCSE)

المتغير التابع lConc	معلمات	الانحراف المعياري	t-value	p-value	مجال الثقة		المعنوية
lgei	-.3972482	.1759112	-2.26	0.024	-.7420278	-.0524685	**
linnov	-.0053842	.0288075	-0.19	0.852	-.0618457	.0510774	
lopen	1.190424	.2475606	4.81	0.000	.7052143	1.675634	***
lgdp	-.0956568	.0395686	-2.42	0.016	-.1732099	-.0181038	***
llojest	-.8454652	.3356211	-2.52	0.012	-1.50327	-.1876599	***
lncon	.0226499	.0311803	0.73	0.468	-.0384624	.0837623	
exc	.1537252	.0402078	3.82	0.000	.0749193	.2325311	***
cons	-1.772715	.5582247	-3.18	0.001	-2.866815	-.6786143	***
معامل التحديد Overall r-squared	0.2572	Number of obs			169		
Chi-square	108.75	Prob > chi2			0.0000		

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (24)

وبعد تطبيق طريقة تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات (PCSE) على نموذج التأثيرات العشوائية لدراسة أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري لدول ضمن الفئة متوسطة الدخل خلال الفترة 2010-2022 نلاحظ معنوية كل المتغيرات المستقلة ماعدا متغيري الابتكار وحجم السوق لم تكن لهما دلالة احصائية.

وبالتالي يمكن كتابة النموذج على الشكل الآتي:

$$lconc_{it} = \alpha_0 + \beta_1 lgei_{it} + \beta_2 linnov_{it} + \beta_3 lopen_{it} + \beta_4\ lgdp_{it} + \beta 5\ llojst_{it} + \beta_6\ lncon_{it} + \beta_7\ exc + u_{it} \dots\dots\dots\dots\dots i = 1 \dots 13, t = 1 \dots 13$$

$$lconc_{it} = -1.772715 - .3972482 lgei_{it} - 0053842 linnov + 1.190424 lopen_{it} - 0956568\ lgdp - 8454652\ llojest + 0226499 lncon + 1537252\ exc + uit$$

5-تحليل نتائج تقدير النموذج الملائم للدراسة:

5-1 نتائج تقدير النموذج المحسن:

تبين من خلال ما سبق أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لدراسة أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري

[1] Delia Bailey and Jonathan N. Katz "**Implementing Panel-Corrected Standard Errors in R: The pcse Package**" Journal of Statistical Software, vol 42 (2011), p 03

لدول ضمن الفئة متوسطة الدخل خلال الفترة المدروسة، كما أن بيانات دول عينة الدراسة غير متجانسة أي عدم تجانس الوحدات المقطعية، وكذا عدم تجانس البيانات للدولة الواحدة لذا حاولنا حل هذه المشاكل باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات (PCSE) وبالتالي التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي مشكلة عدم تجانس التباين ومشكلة ارتباط المقاطع العرضية في نموذج التأثيرات العشوائية ومن خلال الجدول أعلاه تبين أن معلمات المتغيرات الانفتاح الاقتصادي open، النمو الاقتصادي gdp، مؤشر الأداء اللوجستي lojst وسعر الصرف exc وردت معنوية عند 10% فميا وردت معلمات المتغيرات ريادة الاعمال gei، ومؤشر حجم السوق ncon منوية 5% فيما لم يكن مؤشر الإبتكار innvo ذو دلالة احصائية.

2-5 التفسير الاقتصادي لنتائج تقدير النموذج:

يتبين من نتائج الجدول أعلاه المتعلق بتقدير نموذج البانل للتأثيرات العشوائية المصحح أن:

- مؤشر ريادة الأعمال GEI:

بينت العلاقة التي تربط المتغير المستقل ريادة الأعمال والمعبر عنه بالمؤشر العام لريادة الأعمال بالمتغير التابع الأداء التجاري المعبر عنه بمؤشر خفض تركز الصادرات للدول محل الدراسة خلال الفترة (2010-2022) أنها معنوية وموجبة، حيث أن التحسن في ريادة الأعمال بوحدة واحدة ينخفض مؤشر تركز الصادرات بـ 397 وحدة وهذا ما يوافق منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن تحسن مؤشر ريادة الأعمال يفضي إلى تقليص مؤشر تركز الصادرات.

- مؤشر الابتكار INNOV:

بينت العلاقة التي تربط المتغير المستقل الابتكار والمعبر عنه بالمؤشر العام للابتكار بالمتغير التابع الأداء التجاري المعبر عنه بمؤشر خفض تركز الصادرات للدول محل الدراسة خلال الفترة المدروسة أنها موجبة، حيث أن التحسن بمؤشر الابتكار يفضي إلى خفض مؤشر تركز الصادرات بـ 005 وحدة، ويمكن تفسير عدم معنويتها بالمستوى العام لمؤشر الابتكار لهذه الدول حيث تحتل مستويات متدنية، كما أن مؤشر الابتكار مدفوع في الغالب بالحاجة.

- الانفتاح الاقتصادي OPEN:

نلاحظ حسب الجدول أعلاه وجود علاقة سالبة ومعنوية من المتغير المستقل الانفتاح الاقتصادي نحو المتغير التابع خفض تركز الصادرات حيث أن الزيادة الانفتاح الاقتصادي بوحدة واحدة ينتج عنه زيادة بمقدار 119 وحدة من تركز الصادرات وهو ما لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن الانفتاح الاقتصادي يؤثر بصورة عكسية على تركز الصادرات فالانفتاح الاقتصادي يعمل على تنوع الصادرات، ويمكن تفسير ذلك بسبب السياسات التجارية الحمائية الممارسة من طرف الحكومات بغية حماية اقتصاداتها.

- النمو الاقتصادي GDP:

إن متغير النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والذي يعبر عن قوة الاقتصاد الداخلي للدول محل الدراسة ومتغير الأداء التجاري كمتغير تابع معبر عنه بمؤشر خفض تركز الصادرات، حسب النموذج كانت العلاقة بينهما علاقة موجبة ومعنوية ، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن تحسن الاقتصاد الداخلي للدول بوحدة واحدة يخفض من قيمة تركز الصادرات بحوالي 095- وحدة.

- الاداء اللوجستي LOJEST:

إن متغير الأداء اللوجستي كمتغير مستقل والذي يعبر عن مستوى جاهزية البنية التحتية للنقل والامداد في الدول محل الدراسة ومتغير الأداء التجاري كمتغير تابع معبر عنه بمؤشر خفض تركز الصادرات، حسب النموذج كانت العلاقة بينهما علاقة معنوية وموجبة، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن التحسن في مؤشر الأداء اللوجستي

بوحدة واحدة يخفض من قيمة تركز الصادرات بحوالي 845- وحدة.

- حجم السوق NCON:

إن متغير حجم السوق كمتغير مستقل والذي يعبر عن مستوى اتساع واستيعاب السوق في الدول محل الدراسة ومتغير الأداء التجاري كمتغير تابع معبر عنه بمؤشر اختراق اسواق التصدير، حسب النموذج كانت العلاقة بينهما علاقة غير معنوية وسالبة، وهو ما لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ويمكن تفسير ذلك بعدم مرونة السوق، كما أن طبيعة سكان الدول متوسطة الدخل دخولهم محدودة وبالتالي فهم يكتفون بما هو ضروري فقط.

- سعر الصرف EXC:

إن متغير السعر الصرف كمتغير مستقل والذي يعبر عن مستوى استقرار صرف العملة في الدول محل الدراسة ومتغير الأداء التجاري كمتغير تابع معبر عنه بمؤشر خفض تركز الصادرات، حسب النموذج كانت العلاقة بينهما علاقة معنوية وسالبة، وهو ما لا يتوافق أيضا مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن التغير في استقرار سعر الصرف بوحدة واحدة يزيد من قيمة تركز الصادرات بحوالي 153 وحدة، ويمكن تفسير ذلك ربما بسياسات التحكم التي تمارسها الحكومات في تحديد سعر الصرف حيث لا يخضع في الغالب لقانون العرض والطلب، وكذا ضعف حجم التجارة الخارجية واعتمادها في الغالب على الاستيراد دون التصدير.

- ومن الملاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي -177 أي أن التغيرات الحاصلة في الأداء التجاري تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة بنسبة 1.77%، ويتبين من قيمة P الخاصة باختبار معنوية (F) أن النموذج ككل معنوي.

خلاصة الفصل الثالث

عرض هذا الفصل دراسة قياسية لتقدير أثر ريادة الاعمال على الأداء التجاري للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل حيث شملت هذه الدراسة 13 دولة تمثلت في كل من الأرجنتين، البرازيل، الصين، كولومبيا، الهند، إيران، جاميكا، ماليزيا، المكسيك، البيرو، روسيا، جنوب أفريقيا وتركيا خلال الفترة (2010-2022) وهذا حسب توفر البيانات للدراسة ضمن نموذجين حيث عبر عن الأداء التجاري في النموذج الأول بمؤشر اختراق أسواق التصدير وقد خلصت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية تربط ريادة الأعمال باختراق أسواق التصدير، كما كانت علاقتها بالابتكار طردية أيضا.

أما من خلال النموذج الثاني الذي عبر فيه عن الأداء التجاري بمؤشر خفض تركز الصادرات فقد كانت العلاقة أيضا طردية وذات دلالة معنوية تربط ريادة الأعمال بخفض تركز الصادرات كما وردت العلاقة طردية أيضا مع مؤشر الابتكار وهذا ما يبين أهمية ريادة الأعمال في تفسير الأداء التجاري للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل للدول المدروسة خلال الفترة (2010-2022).

الخـــاتمة

الخـــــاتمة

حاولت هذه الدراسة تقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري لمجموعة من الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل خلال الفترة (2010-2022)، وقد تم تقدير هذا الأثر من خلال بناء نموذجين، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة في متغير ريادة الأعمال معبر عنه بالمؤشر العام لريادة الأعمال ومتغير الابتكار معبر عنه بالمؤشر العام للابتكار كما تم اعتماد متغيرات ضابطة أخرى بهدف ضبط النموذج وتمثلت في النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، متغير الأداء اللوجستي معبرا عنه بالمؤشر العام للأداء اللوجستي، متغير حجم السوق معبرا عنه بحجم نفقات الاستهلاك النهائي، وأخيرا متغير استقرار سعر الصرف وهو متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة الاستقرار والقيمة صفر في حالة عدم الاستقرار، وتمثلت المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة في متغير تركز الصادرات معبر عنها بمؤشر تركز الصادرات بالنسبة للنموذج الأول، ومتغير اختراق أسواق التصدير معبر عنه بمؤشر اختراق أسواق التصدير بالنسبة للنموذج الثاني، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات تمثلت فيما يلي:

✓ **إختبار صحة الفرضيات:**

على ضوء ما تم تناوله في الجانب التطبيقي للدراسة المتعلقة بتقدير أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري دراسة حالة مجموعة من الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل خلال الفترة (2010-2022) يمكن استخلاص صحة الفرضيات كالتالي:

الفرضية الأولى: من خلال نتائج الدراسة تأكد صحة الفرضية القائلة بأن ريادة الأعمال تساهم في تعدد وتنوع المشاريع وابتكار الحلول واقتناص الفرص واكتشاف الأسواق الجديدة وبالتالي اختراق أسواق التصدير للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل.

الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية وذات دلالة معنوية تتجه من ريادة الأعمال إلى خفض التركيز السلعي للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل.

الفرضية الثالثة: أفادت الدراسة صحة الفرضية القائلة بمساهمة الابتكار في خلق منتجات جديدة وخدمات مبتكرة واكتشاف منافذ توزيع وإيجاد الحلول المناسبة في الأوقات المناسبة تؤدي إلى اختراق أسواق التصدير للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل.

الفرضية الرابعة: أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين الابتكار وخفض التركيز السلعي للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل.

✓ **النتائج المتوصل إليها:**

نظريا قد توصلت هذه الدراسة إلى أن مفهوم ريادة الأعمال يعتبر من أكبر العقبات التي تواجه تكوين إطار مفاهيمي لمجال ريادة الأعمال لتعدد مؤشرات قياسها وهذا نظرا لتشعب معاييرها وامكانية النظر إليها من عدة زوايا، كما يمكن التنبيه لأهمية الدور الاستراتيجي الذي يلعبه قطاع ريادة الأعمال في تفعيل الاداء التجاري بين الدول، فقد أكدت العديد من الدراسات السابقة أهمية ريادة الأعمال ودورها المحوري في تحريك عجلة التجارة الخارجية للدول نذكر منها دراسة Se-Hwan Joo (2020) التي خلصت إلى وجود أثر موجب لمؤشرات ريادة الاعمال على الاداء التصديري لدولة كوريا، وهو ما يتفق أيضا مع رأي Ali Kazemi (2019) وRoksana (2013) في دراستهما التي أكدت وجود علاقة طردية تربط ريادة الأعمال بالصادرات الإيرانية، كما أكدت دراسة جيهان (2021) أن ريادة الاعمال المعبر عنها بمؤشر تكنولوجيا المعلومات لها أثر إيجابي على الصادرات المصرية.

كما تتوافق مع دراسة لـ Jolanda (2009) التي أكدت على وجود أثر إيجابي لريادة الأعمال المبكرة الموجهة نحو التصدير في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين، أنه لا يوجد مثل هذا التأثير في البلدان ذات الدخل المنخفض على النمو الاقتصادي.

ومن خلال تحليل المخرجات المتحصل عليها في هذه الدراسة يمكن سرد جملة من الاستنتاجات تم التوصل لها في التالي:

- تعتبر ريادة الاعمال من القطاعات الواعدة التي تعول عليها الاقتصادات الناشئة لما لها من قدرة على سرعة التغيير والتأقلم مع التطورات والأزمات وايجاد الحلول في الاوقات المناسبة.
- تساهم ريادة الأعمال بشكل فعال في خلق واقتحام الأسواق العالمية لما لها من ميزات جديدة مرنة تمكنها من كسب زبائن جدد وبالتالي فهي تحرك التبادل التجاري من خلال التوسع في التوزيع.
- الاهتمام وتشجيع ريادة الاعمال والتوسع فيها من خلال البناء الذهني والتعليم المبكر والبنى التحتية والتمويل يبني تنوع في المنتجات والخدمات المقدمة مما يخلق منافسة داخلية ينتج عنها ادراج ميزات اضافية للمنتوج وبالتالي بحث عن اسواق جديدة لصرف المنتوج.
- ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة على سرعة انتشار ريادة الاعمال بين الاقطار حول العالم متجاوزتا بذلك الحدود السياسية للدول من خلال الطلب، الدفع والنقل الالكتروني.
- عادة ما تقوم ريادة الاعمال على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبدأ بالأفكار البسيطة فهي لا تتطلب امكانيات هائلة ولا رأس مال كبير لإنشائها.
- يعتبر عنصر الابتكار من العناصر اللصيقة بريادة الاعمال فهو المحركها الأساسي الذي يساهم في مواكبة المعرفة المتنامية لهندسة الانتاج الآلي والاستخدامات الحديثة للتكنولوجيا المتطورة في التصنيع الآلي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى الانتاجية والكفائة، كما ادمج في كافة مراحل الامداد واللوجستيك من خلال استخدام التقانة الحديثة في نقل وحفظ المنتجات والمحافظة عليها خاصة منها المنتجات الحساسة والغذائية التي تتأثر بفعل العوامل الطبيعية، كما ساهم الابتكار في تقليص العامل الزمني وتحقيق وفرات الحجم وخفض التكاليف والادارة الجيدة للترابطات الشبكية واستثمار الفوارق للقيام بالتحالفات الاستراتيجية بين الدول.
- تحتاج المشاريع الكبيرة إلى ريادة الأعمال من خلال استغلال مشاريع مصغرة توفر لها الخدمات اللازمة كالتوصيل والتصليح وغيرها كما توفر لها الاجزاء الصغيرة التي تعتمد عليها في بناء منتجاتها.

قياسيا ومن خلال تحليل المخرجات المتحصل عليها في هذه الدراسة يمكن سرد جملة من الاستنتاجات تم التوصل لها في التالي:

- إن كلا من ريادة الاعمال، الابتكار، الانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الأداء اللوجستي، حجم السوق واستقرار سعر الصرف لها أثر معنوي على اختراق أسواق التصدير وأن متغيرات ريادة الأعمال، الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي لها التأثير الأقوى على الأداء التجاري، بينما متغير حجم السوق كان له أثر سلبي وغير معنوي وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- وجود أثر إيجابي معنوي لريادة الأعمال على اختراق اسواق التصدير في الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل محل الدراسة، بحيث كل زيادة في ريادة الأعمال بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة اختراق اسواق التصدير بمعلمة تقدر بـ 6853572 وحدة.
- وجود أثر إيجابي للابتكار على اختراق اسواق التصدير في الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل محل الدراسة، بحيث كل

زيادة في الابتكار بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة اختراق اسواق التصدير بمعلمة تقدر بـ 0078601 وحدة.

- وجود أثر إيجابي للانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي والأداء اللوجستي على اختراق اسواق التصدير في الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل محل الدراسة، بحيث كل زيادة في الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي والأداء اللوجستي واستقرار سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة اختراق اسواق التصدير بمعلمة تقدر بـ 7710364 وحدة، 4620022 وحدة، 730224 وحدة، 0000671- وحدة على التوالي كما يلاحظ أنها معنوية، فيما وردت معلمة استقرار سعر الصرف غير معنوية ويمكن تفسير ذلك بأن ريادة الأعمال ذات التوجه المحلي وليس التصديري.
- إن كلا من ريادة الاعمال، الابتكار، الانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الأداء اللوجستي، حجم السوق واستقرار سعر الصرف لها أثر معنوي وموجب على خفض تركز الصادرات بمعلمة قدرها 1.772715 وحدة، وأن متغيرات ريادة الأعمال والأداء اللوجستي، لها التأثير الأقوى على خفض تركز الصادرات، بينما متغيرات الانفتاح الاقتصادي، حجم السوق واستقرار سعر الصرف كان له أثر سلبي وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- وجود أثر إيجابي ومعنوي لريادة الأعمال على خفض تركز الصادرات في الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل محل الدراسة، بحيث كل زيادة في ريادة الأعمال بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض قيمة تركز الصادرات بمعلمة تقدر بـ 3972482 وحدة.
- وجود أثر إيجابي للابتكار على خفض قيمة تركز الصادرات في الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل محل الدراسة، بحيث كل زيادة في الابتكار بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض قيمة تركز الصادرات بمعلمة تقدر بـ 0053842 وحدة.
- وجود أثر سلبي معنوي للانفتاح الاقتصادي على خفض قيمة تركز الصادرات في الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل محل الدراسة، بحيث كل زيادة في الانفتاح الاقتصادي بوحدة واحدة تؤدي إلى رفع قيمة تركز الصادرات بمعلمة تقدر بـ 1.190424 وحدة وهذا ما لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى السياسات التجارية الحمائية المعتمدة من طرف الدول محل الدراسة لحماية اقتصاداتها من الغزو الخارجي للمنتجات الأجنبية.
- وجود أثر إيجابي معنوي للنمو الاقتصادي والأداء اللوجستي على خفض قيمة تركز الصادرات في الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل محل الدراسة، بحيث كل زيادة في حجم النمو الاقتصادي والأداء اللوجستي بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض قيمة تركز الصادرات بمعلمة تقدر بـ 0956568 وحدة و8454652 وحدة على التوالي.
- وجود أثر سالب لحجم السوق على خفض تركز الصادرات في الدول محل الدراسة، وهو ما لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن التغير في حجم السوق بوحدة واحدة يزيد من قيمة تركز الصادرات بحوالي 022 وحدة، ويمكن تبرير ذلك بعدم مرونة السوق، أو إعتماد الدول محل الدراسة على نمط معين من المنتجات كالفلاحية أو الصناعية أو الخدماتية دون التنويع بين هذه الأنماط.
- وجود أثر سالب لاستقرار سعر الصرف على خفض قيمة تركز الصادرات في الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل محل الدراسة، بحيث كل زيادة في استقرار سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلى رفع قيمة تركز الصادرات بمعلمة تقدر بـ 1537252 وحدة، ويمكن تبرير ذلك بسبب ضعف حجم التجارة الخارجية للدول محل الدراسة والتي تعتمد في الغالب على الاستيراد، كما يمكن أن يكون بسبب التدخل الحكومي في تحديد سعر الصرف.

✓ **التوصيات:**

استنادا للدراسة النظرية والتطبيقية، وبناء على النتائج المتوصل إليها تم سرد بعض التوصيات التي تساهم في تحسين مستوى ريادة الأعمال خاصة الدول ضمن الفئة متوسطة الدخل وكذا النهوض بأدائها التجاري والمتمثلة في:

- ترتكز ريادة الأعمال على مستويات عالية من التنمية البشرية قائمة على تكوين ممنهج من التعليم بمختلف أطواره ما يتطلب الاهتمام بالتعليم المبكر لريادة الاعمال بداية من الأطوار الاولى للتعليم لبث الروح الريادية في التركيبة التعليمية للطلاب وانتاج جيل مبتكر ومحب لخوض المغامرة؛
- تواجه المؤسسات عالم تنافسي مدفوع بالتطور السريع لعولمة السوق لذا وجب تفعيل مراكز ومخابر البحث للجامعات وربطها بالمنشئات الانتاجية لتشجيع الابتكار والمؤسسات المبتكرة من خلال الانفاق على البحث والتطوير والقوى العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا لتجسيد مخرجاتها وتكوين معرفة علمية حديثة ومتطورة علية التقنية؛
- تتسم ريادة الأعمال بالمرونة في التحول لذا من المهم وضع بنية تحتية مرنة ومواكبة للتغيرات الطارئة خاصة ما تعلق بالسياسات الحكومية والضريبية والمالية والتعليمية والقانونية والتجارية، فهذه السياسات تعتبر اللبنة الاولى التي تعتمد عليها ريادة الأعمال والحجر الأساس الذي يأسس عليه المشاريع ذات الخطط طويلة الأجل؛
- إن أنظمة الخدمات اللوجستية تعتبر القاعدة الأساسية لتحويل المنتجات عبر القارات إذ أن الحاجة تدعوا لبناء قاعدة متينة للخدمات اللوجستية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والرقمنة للمساهمة في حفظ ونقل منتجات سليمة في ظرف قياسي و بأقل التكاليف؛
- تختلف الدول من حيث نمطها الاقتصادي فمن المهم توجيه استراتيجيات ريادة الاعمال حسب النمط الاقتصادي للدولة وكذا الخصائص الجغرافية والخصائص البشرية بما يخدم المشاريع الريادية؛
- تهدف السياسات التجارية لحماية الاقتصادي الوطني للدولة عموما، وعلى ذلك وجب توجيهها سواء السعرية أو الكمية والتنظيمية لصالح المشاريع الريادية الناشئة والمبتكرة في تنفيذ برامج تهدف إلى مساعدتها على تحسين أدائها وخلق فرص جديدة للعمل وحماية الاقتصاد المحلي، والتوفيق بين سياسة الحماية والتحرير للتجارة الخارجية بما يخدم المشاريع الريادية المحلية الناشئة والمبتكرة.

✓ **آفاق الدراسة:**

تعتبر الاشكالات البحثية تكملة لدراسات سابقة أدت بدورها إلى طرح تساؤلات تحتاج إلى دراسة ومحاولة الإجابة عنها وككل دراسة سابقة قادتنا دراسة أثر ريادة الأعمال على الأداء التجاري للدول ضمن الفئة متوسطة الدخل إلى آفاق بحثية عديدة يمكن ذكر بعضها في التالي:

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كصورة من صور ريادة الأعمال على اختراق أسواق التصدير في الجزائر؛
- دراسة أثر ريادة الأعمال الأسرية (العائلية) على الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- دراسة أثر السياسات التجارية على ريادة الأعمال؛
- دراسة أثر المتطلبات البيئية على الأعمال الريادية في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية وآفاق الشراكة مع دول البينيلكس؛
- دراسة مقارنة بين استراتيجيات ريادة الأعمال في الدول الناشئة ودول المغرب العربي؛
- دراسة دور التعليم المبكر في بث روح ريادة الأعمال وانشاء المشاريع المصغرة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

✓ **قائمة الكتب**

1. الجيلالي عجة "**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**" دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007
2. إبراهيم بدران ومصطفى الشيخ "**الريادية والإبداع في إنشاء المشاريع**" دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013
3. إيهاب سمير زهدي القبج ونعمة عباس الخفاجي "**ريادة الأعمال الداخلية منظور القدرات الاستراتيجية**" دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
4. أحمد شرفة "**مفهوم ريادة الأعمال وما مميزاتها**" موقع ألف ستارت أب، متاح على الرابط:
5. أشرف أحمد العدلي "**التجارة الدولية التجارة الخارجية، الصادرات والواردات، التعريفة الجمركية، السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة**" مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2006
6. جاسم محمد منصور "**التجارة الدولية**" دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
7. جمال جويدان الجمل "**التجارة الدولية**" مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010
8. جمعة، سعيد سرير "**النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية**" الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا 2002
9. حسام علي داود وآخرون "**اقتصاديات التجارة الخارجية**" دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2002
10. خالد أحمد علي محمود "**التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**" دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2019
11. خالد محمد السواعي "**التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**" عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، إربد، الأردن، 2010
12. رابح خوني ورقية حساني "**المؤسسات الصغيرة ومشكلات تمويلها**" الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، بسكرة، الجزائر، 2008
13. رعد حسن الصرف "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**" دار الرضا للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000
14. رقية حساني، رابح خوني "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**" ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008
15. زينب، حسين عوض الله "**الاقتصاد الدولي**" دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004
16. سامي عفيفي حاتم "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**" الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1991
17. سعيدة بلوم وآخرون "**دور الابتكار في تحقيق الريادية للأعمال في الجزائر**" كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي 2023 للمبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة–حالة المؤسسات الناشئة– أيام 11-12 فيفري 2023، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية، والاقتصادية/برلين، ألمانيا، 2023
18. سليمة رقيبة "**تحرير الخدمات والمنظمة العالمية للتجارة**" دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018
19. عبد الباسط وفا "محاضرات في تخطيط التجارة الخارجية" دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د السنة
20. عبد السلام أبو قحف "**اقتصاديات الإدارة والاستثمار**" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر1993

21.علاء الغرباوي وآخرون "**ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**" دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2018

22.علاء عباس "**ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة (مفهوم المبادرة ـ إستراتيجية المبادرة ـ تحليل الفرص المحلية والدولية)**" دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018

23.فراس الأشقر "**محاضرات في التجارة الدولية**" جامعة حماة – كلية الاقتصاد، سوريا، 2017

24.فطيمة حاجي "**المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية**" ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، الجزائر

25.فؤاد هاشم عوض "**التجارة الخارجية والدخل القومي**" دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 1975

26.كامل بكري "**الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**" الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002

27.مجدي عوض مبارك "**الريادة في الأعمال ـ المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية**" عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010

28.مجدي محمود شهاب "**الاقتصاد الدولي المعاصر**" دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2007

29.محمد السانوسي، محمد شحاته "**التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات دراسة مقارنة**" دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر2006

30.محمد أحمد السريتي "**اقتصاديات التجارة الخارجية**" مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011

31.محمد صفوت قابل "**نظريات وسياسات التجارة الدولية**" (د س ن)، (د د ن)

32.محمد عبد الوهاب وآخرون "**ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية) دراسة تحليلية**" مجلة كلية التربية، جامعة العريش، مصر، العدد 22 أفريل 2020.

33.محمد يونس عبد الحليم "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، 2019

34.مصطفى كافي ويوسف كافي "**إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**" مؤسسة الوراق والدار الجزائرية، عمان، الأردن، الجزائر العاصمة، الجزائر، الطبعة الأولى 2020

35.مصطفى يوسف كافي "**العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية**" دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن

36.موسى سعيد مطر وآخرون، "**التجارة الخارجية**" دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001

37.نداء محمد الصوص "**التجارة الخارجية**" مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008

✓ **المجلات العلمية**

38.اسماء السيد عثمان وآخرون "**عائدات التعليم**" مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بقانا جامعة جنوب الوادي، مصر، العدد 33، ديسمبر 2017

39.الزهراء علالي، فتيحة علالي "**مخطط الأعمال وتحقيق ريادة الأعمال**" مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، جوان 2021

40.أسماء عادل حمودة "**برنامج ريادة الأعمال تجارب عربية وأجنبية**" مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 70، العدد 02، أكتوبر 2021،جامعة حلوان، مصر

41.أنيسة بركان "**دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة 2010– 2020**" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية مجلد 13 (عدد 01) 2022

42.أيمن فاروق الغريب "**دور الريادة النسائية وأثره في دعم معطيات التنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية المستدامة (2030)**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2021

43.بلال بوجمعة وعثمان ملوك "**تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2016**" مجلة الحوار الفكري، العدد 11، جامعة أدرار، أدرار، الجزائر، ديسمبر 2016

44.بلقاسم زايري "**تحرير الاستيراد وانعكاساته على الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي**" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 14، العدد 1، جوان 2006

45.حسين أحمد مصطفى "**ريادة الأعمال**" كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، 2016

46.حمادة عبد المنعم قرني وأخرون "**آليات تعليم ريادة الاعمال في مراحل التعليم العام بماليزيا وإمكانية الافادة منها في مصر**" مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، عدد أفريل، الجزء الثالث، 2022، ص220

47.حمدي محمد محمد البيطار "**مهارات ريادة الأعمال لطلاب التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر**" مجلة البحوث التربوية والنوعية، العدد 1، جويلية 2020

48.حمزة لفقير، منور أوسرير "**محورية الفرصة ضمن السيرورة المقاولاتية**" مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 23، ديسمبر2017

49.سامية جدو "**قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية**" حوليات جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 32-الجزء الثالث/سبتمبر 2018

50.سعيدة بلوم، شاهد عبد الحكيم "**أثر ريادة الأعمال على الصادرات الجزائرية دراسة قياسية للفترة 2001-2020**" مجلة إقتصاد مال وأعمال، المجلد 08، العدد01، مارس 2023، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر

51.سعيدة بلوم وآخرون "**دور التجارة الإلكترونية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2007-2020**" الملتقى الدولي الافتراضي حول البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والآفاق" المنعقد في 18و19 جوان 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر

52.سعيدة بلوم وآخرون "**دور الابتكار في تحقيق الريادية للأعمال في الجزائر**" كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي 2023 للمبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة-حالة المؤسسات الناشئة- أيام 11-12 فيفري 2023، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية، والاقتصادية/برلين، ألمانيا، 2023

53.سليمة غدير أحمد وعائشة سلمة كيحلي "**واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال- هيرشمان للفترة (2017-2021)**" مجلة الباحث، المجلد 22(1)، ديسمبر 2022، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

54.سليمان شيبوط والحاجة سعيدة بن أحمد "م**حددات ريادة الأعمال النسوية وفق مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية –مقاربة تحليلية**" مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02،2021

55.صندرة سايبي "**دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد**" مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 4، ديسمبر 2021

56.ضيف سعيدة وآخرون "**نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**" مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 05، العـدد 02، 2020

57.عبد الباقي ميساوي وآخرون "**نحو تحسين الخدمة العمومية من خلال تفعيل الريادة الداخلية: دراسة ميدانية لعينة من أجهزة الدعم والمرافقة بولاية الجلفة**" مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد11، العدد 02، جامعة الأغواط، جوان 2020

58.عبد الله عبد الرحمان البريدي، أحمد صالح التويجري "ف**ك الاشتباك الاصطلاحي بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة: معالجة مفاهيمية تطبيقية**" كلية الاقتصاد والإدارة جامعة القصيم، المجلة العربية للإدارة، مج 42، ع2، جوان 2022

59.عمر شتاتحة ، عبد الحميد بوخاري "**فعالية السياسة التجارية في الحد من أثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري**" مجلة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول،2018

60.عمر عبد الله محمد وآخرون "**قياس وتحليل أثر الأداء اللوجستي في التجارة الخارجية العالمية لبلدان مختارة**" مجلة الكوت لعلوم الاقتصاد والإدارة، مجلد 13، العدد 40، جوان 2021، جامعة واسط، العراق

61.فاطمة عبد العزيز الماوي "**واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة مؤسسات التعليم العالي: مراجعة نظرية**" مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية، المجلد رقم 21 العدد 02، 2022

62.فريد محمد موسى الغول ومحمد أحمد أبو بكر الأحمر "**دور حاضنات الأعمال في نشر ثقافة ريادة الأعمال**"، مجلة القرطاس، العدد 14، سبتمبر 2021

63.لمياء عبد الحميد، عبد النور عبد الدايم "**دليل ريادة الأعمال الفنية**" مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية- المجلد 07، العدد 33، ماي 2022

64.محمد أحمد مطر "**تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000-2020**" مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 23 العدد 4، أكتوبر 2022

65.محمد حسن عودة "**دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997-2012)**" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 37، المجلد الأول، 2016، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة

66.محمد عبد الوهاب وآخرون "**ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية) دراسة تحليلية**" مجلة كلية التربية، جامعة العريش، مصر، العدد 22 أفريل 2020.

67.محمد عزت سعد محمود وآخرون "**اقتصاد المعرفة يدعم مفهوم ريادة الأعمال**" مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، المجلد السادس، العدد 25، جانفي 2021

68.مصطفى بودرامة "**دور المشروعات المصغرة في تحقيق ريادة الأعمال في الجزائر**" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012

69.مصطفى حسين أحمد "**ريادة الأعمال**" كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، ديسمبر 2016

70.مصطفى محمد معوض "**دور ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة الريفية**" مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الفيوم، العدد 12،

71.منيرة سلامي ويوسف قريشي " **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**" مجلة الباحث، العدد 8، 2010

72.محمد عبد الوهاب الصيرفي وآخرون "**ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية)- دراسة تحليلية**" مجلة كلية التربية، جامعة العريش، مصر، العدد 22، أفريل 2020

✓ التقارير والمنشورات

73.المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) التقرير الوطني- الأردن 2020/2019، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) ومركز الدراسات الاستراتيجية (CSS)- الجامعة الأردنية، الأردن، أكتوبر 2020

74.المنظمة العالمية للملكية الفكرية "**مؤشر الإبتكار العالمي 2022 في لمحة**" منشورات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2022

75.بول أكيوومي "**ريادة الإعمال لإحداث التحول الهيكلي بعيدا عن واقع سير الأعمال كالمعتاد**" تقرير أقل البلدان نمو لسنة 2018، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، 2018

76.تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 للبنك الدولي متاح على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms

77.توفيق بن الشيخ وسامي بلبخاري "**محاضرات في نظريات التجارة الدولية**" منشورات جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022

78.سامية جدو "**قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية**" حوليات جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 32-الجزء الثالث/سبتمبر 2018

79.عادل عبد الله الغابري "**مؤشر الأداء اللوجستي : مكوناته ومنهجية أعداده ومستوياته**" الدورة الثامنة عشر للجنة النقل واللوجستيات بيروت 21-20 ديسمبر 2017، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)،

80.عامر خربوطلي "**ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**" منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2008

81.مركز الإحصاء ابوظبي "**دليل المؤشرات الاحصائية أدلة المنهية والجودة – دليل رقم (9)**" الإمارات العربية المتحدة، د ذ س

82.منظمة الأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://tfig.itcilo.org/AR/contents/logistic-performance-index.htm

83.منظمة الأمم المتحدة "**الحسابات القومية: مقدمة عملية**" إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الاحصائية، السلسلة واو، العدد 85، نيويورك، 2005

84.موقع المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية متاح على الرابط: http://thegedi.org/tool/

85.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "**ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي: بعيدا عن واقع سير الأعمال كالمعتاد، تقرير أقل البلدان نموا**" منشور للأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2018

86.هلا فاضل " **12 عام من مسابقة منتدى MIT للمؤسسات العربية الناشئة إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال**" تقرير منتدى MIT لريادة الأعمال في العالم العربي، 2020

87.هلا فاضل "**مؤشر نضوج ريادة الأعمال العربية – نتائج وتوقعات**" منتدى MIT لريادة الأعمال في العالم العربي، 2020، متاح على الرابط: https://www.mitefarab.org/impactreport

88.سعيدة بلوم وآخرون "**دور التجارة الإلكترونية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2007-2020**" الملتقى الدولي الافتراضي حول البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والآفاق" المنعقد في 18و19 جوان 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

✓ الرسائل والاطروحات

89.الطيب عبد اللاوي "**أثر اقتصاد المعرفة على الأداء الاقتصادي والتجاري: دراسة مقارنة بين الدول النفطية والدول غير النفطية**" أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2022

90.إيمان سعودي "**أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية – دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2015**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر، 2019

91.أبو عبيدة عربي القاسم "**أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان (2005–2017)**" بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2019

92.أحمد، محمد عيسى موسى "**العوامل المؤثرة في الصادرات السودانية غير البترولية دراسة قياسية 1990–2011**" بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2013.

93.جمعي عماري "**استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011

94.ربحي مصطفى عليان وأبو عبيدة عربي القاسم "**أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان (2005–2017)**" بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، دون ذكر سنة النشر

95.زيتوني هوارية "**تقييم تجربة التنمية الاقتصادية بين الجزائر وتركيا دراسة مقارنة للفترة 2001–2016**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019، المدية، الجزائر

96.عبد الباقي ميساوي ، "**عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020

97.علالي المطار "**آليات تحرير التجارة الدولية في ظل التحولات الإقليمية دراسة حالة الجزائر**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014/2015

98.مغنية موسوس "**اثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2016

99.وسيم فنينش "**المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي–الاقتصادي**" أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2،الجزائر، 2021

100. وليد عابي "**حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة– دراسة حالة الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 2019.

المراجع باللغة الأجنبية

✓ **Books**

1. Alain Fayolle "entrepreneuriat" dunod, paris, France, 2004

✓ **Articles:**

2. ABDELAOUI. O and other "The Impact of the Knowledge Economy on Economic Growth and the Employment in the Arab Countries (A case study of a group of Arab countries for the period 2000-2014)", Knowledge Economy and the Communities Development, Challenges and Opportunities, 12 August 2020, Publisher: Alwaraq, Jordan
3. Avanzini, Diego B "Designing composite entrepreneurship indicators: An application using consensus PCA" WIDER Research Paper, No 2009/41, June 2009
4. CHIHAB Naima, LAKBIR Abderrahman "L'Orientation Entrepreneuriale des PME agricoles de la region Fès-Meknès: Etude qualitative" Revue Internationale du Chercheur, Volume 2: Numéro 4, 2021
5. Delia Bailey and Jonathan N. Katz "Implementing Panel-Corrected Standard Errors in R: The pcse Package" Journal of Statistical Software, vol 42 (2011)
6. Driss El Kadiri Boutchich "Approche entrepreneuriale islamique: Singularité et intersections avec les approches entrepreneuriales coutumières" International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, Volume 2, Issue 6-1 (2021)
7. Gamal Attia, and other "Entrepreneurship Ecosystem Analysis and Its Impact on Unemployment Rates in Egypt" Scientific Journal of Research and Business Studies, Vol 31, N 4
8. J. Barton Cunningham and Joe Lischeron "Defining Entrepreneurship" Journal of Small Business Management, January 1991
9. Lauren Pandolfelli, "Defining entrepreneurship", EDGE Technical Meeting on Measuring Entrepreneurship from a Gender Perspective
10. Marc J. Dollinger "Entrepreneurship Strategies and Resources",4th ed, Kelley School of Business Indiana, university, marsh publications Lombard, Illinois U.S.A.,2008
11. Mohamed Boussetta" Entrepreneuriat Féminin au Maroc: Environnement et Contribution au Développement Economique et Social, Investment Climate and Business Environment (ICBE) Research Fund, Dakar, Juillet 2011
12. Nabil Khelil, Ali Smida "Une approche intégrative et dynamique de la performance entrepreneuriale: modélisation et illustration" ACADEMIA
13. Osman EROĞLU, Murat PIÇAK " Entrepreneurship, National Culture and Turkey" International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 16; September 2011
14. Purbasari, R., & Zaenal, M, Digital Entrepreneurship in Pandemic Covid 19 Era: The Digital Entrepreneurial Ecosystem Framework, Review of Integrative Business and Economics Research, 2021
15. Şahin KARABULUT "the impact of imports on exports of turkey" Journal of Management and Economics Research, Volume 18, Issue 1, March 2020
16. Samer Abu-Saifan "Social Entrepreneurship: Définition and Boundaries" Technology Innovation Management Review, February 2012
17. Samiha LKHOUMSI "Compétences, entrepreneuriat et performance: quelle dynamique pour le territoire? "Revue Française d'Economie et de Gestion, Volume 1, Numéro 4,
18. Semir Daskapan "Trade performance indicators in the new economy" 23 May 2014, Available at the link https://www.researchgate.net/publication/228433065

19. Stevenson, Howard. H., & Jarillo, J. Carlos "A paradigm of entrepreneurship: Entrepreneurial management. In Entrepreneurship" Strategic Management Journal, Vol. 11, Summer, 1990
20. Tanja Kosi, Štefan Bojnec "overview and comparison of datasets onentrepreneurship" Advances in Business-Related Scientific Research Journal (ABSRJ), Volume 3 (2012), Number 1
21. Marc J. Dollinger, "ENTREPRENEURSHIP Strategies and Resources" marsh publications Lombard, 4th ed, Kelley School of Business, indiana university, Illinois U.S.A,2008

✓ **Theses**

22. Verlinda Della Anggraeny "Jiwa entrepreneurship santri di pondok pesantren bahrul maghfiroh kota malang manajemen pondok pesantren dalam menumbuhkan" Skripsi Diajukan Kepada Fakultas Ilmu Tarbiyah dan Keguruan Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang Untuk Memenuhi Salah Satu Persyaratan Guna Memperoleh Gelar Strata Satu Sarjana Pendidikan (S.Pd), Republik Indonesia, Juni 2021

✓ **Reports**

23. Aileen Ionescu-Somers, and other "Global Entrepreneurship Monitor 2021/2022 Global Report - Opportunity Amid Disruption" Global Entrepreneurship Monitor, London, 2022
24. Ahmad Nadim & Seymour G Richard "Defining Entrepreneurial Activity" 2008, www.oecd.org/dataoecd/2/62/39651330.pdf
25. A Strategic Management & Entrepreneurship, Chapter 6 (2003), http://media.wiley.com/product_data/excerpt/53/04712305/0471230553-1.pdf
26. GEM Global Entrepreneurship Monitor, "How GEM Defines Entrepreneurship" https://www.gemconsortium.org/wiki/1149
27. Global Entrepreneurship Monitor, https://www.gemconsortium.org/wiki/1148
28. Global Entrepreneurship Monitor "Global Entrepreneurship Monitor 2022/2023 Global Report, Adapting to a "New Normal" : Opportunity Amid Disruption. London: GEM. https:// www.gemconsortium.org/reports/latest-global-report,2023.P26.
29. Global Report, Global Entrepreneurship Monitor (GEM), 20172019+2020+2021
30. global-entrepreneurship-monitor, Available at the link https://www.gemconsortium.org/wiki/1154
31. José ernesto amorós, Niels bosma, "Global Entrepreneurship Monitor2013 global report -fifteen years of assessing entrepreneurship across the globe" Global Entrepreneurship Research Association United States,2014
32. Lauren Pandolfelli, "Defining entrepreneurship", EDGE Technical Meeting on Measuring Entrepreneurship from a Gender Perspective
33. OECD "Entrepreneurship at a Glance 2012" OECD Publishing Previous reference, 2012http://dx.doi.org/10.1787/entrepreneur_aag-2012-en
34. Semir Daskapan "Trade performance indicators in the new economy" 23 May 2014, Available at the link https://www.researchgate.net/publication/228433065
35. Siri Roland Xavier and other "Global Entrepreneurship Monitor 2012 Global Report" Global Entrepreneurship Monitor, Babson College, United States, 2013
36. Sunil Shukla and other, "Global Entrepreneurship Monitor India Report 2019/20 A National Study on Entrepreneurship" Global Entrepreneurship Monitor, Aditi Infosystems, Uttar Pradesh, India, 2021,

37. The Lemelsen Foundation, Aspen network of Development Entrepreneurs "Climate Entrepreneurship in Developing Economies Supporting Entrepreneurs Tackling Climate Change" March 2021
38. Unctadstat "INDICATORS EXPLAINED #3EXPORT PRODUCT CONCENTRATION INDEX" Publications of UNCTAD, 24/01/2019, P4 Available at the link http://unctadstat.unctad.org

الملاحق

قـــــائمة المـــــلاحق

النموذج الاول

الملحق رقم 01: الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
pme	169	15.195	13.637	1.845	57.428
gei	169	2.966	.693	1.601	4.613
innov	169	49.201	24.389	2.76	120
open	169	60.365	10.308	32.076	115.924
gdp	169	1.728e+12	3.212e+12	1.322e+10	1.796e+13
lojst	169	3.143	1.212	2.3	18
ncon	169	1.056e+12	1.695e+12	3	8.800e+12
exc	169	.503	.501	0	1

الملحق رقم 02: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Matrix of correlations

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
(1) pme	1.000							
(2) gei	0.365	1.000						
(3) innov	-0.253	-0.186	1.000					
(4) open	-0.144	0.272	-0.030	1.000				
(5) gdp	0.843	0.190	-0.204	-0.249	1.000			
(6) lojst	0.160	0.086	-0.223	-0.038	0.102	1.000		
(7) ncon	0.866	0.177	-0.204	-0.241	0.993	0.107	1.000	
(8) exc	0.211	-0.082	-0.113	0.004	0.290	0.106	0.308	1.000

الملحق رقم 03: النموذج التجميعي

Linear regression

Sig	Interval]	[95%Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	lpme
***	.952	.419	0	5.09	.135	.685	lgei
	.075	-.059	.817	0.23	.034	.008	linnov
***	1.131	.411	0	4.23	.182	.771	lopen
***	.511	.413	0	18.65	.025	.462	lgdp
***	1.055	.405	0	4.43	.165	.73	llojest
	.014	-.04	.351	-0.94	.014	-.013	lncon
	.049	-.049	.998	0.00	.025	0	exc
***	-5.424	-7.225	0	-13.87	.456	-6.324	Constant

0.368	SD dependent var	1.031	Mean dependent var
169	Number of obs	0.837	R-squared
0.000	Prob>F	118.125	F-test
-124.766	Bayesian crit. (BIC)	-149.805	Akaike crit. (AIC)

*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$

الملحق رقم 04: نموذج التأثيرات الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       169
Group variable: count                           Number of groups   =        13

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1860                                         min =        13
     between = 0.6906                                         avg =      13.0
     overall = 0.6517                                         max =        13

                                                F(7,149)           =      4.86
corr(u_i, Xb)  = -0.8682                        Prob > F           =    0.0001
```

lpme	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lgei	.0596953	.0411087	1.45	0.149	-.0215359	.1409266
linnov	.0128167	.0071725	1.79	0.076	-.0013562	.0269896
lopen	.1095892	.0588048	1.86	0.064	-.0066098	.2257882
lgdp	-.1116759	.0339757	-3.29	0.001	-.1788122	-.0445395
llojest	-.0968535	.0391118	-2.48	0.014	-.1741388	-.0195681
lncon	-.0012993	.0029167	-0.45	0.657	-.0070627	.0044641
exc	.0197432	.0064344	3.07	0.003	.0070287	.0324577
_cons	2.158755	.4246029	5.08	0.000	1.319734	2.997776
sigma_u	.44993696					
sigma_e	.03160137					
rho	.99509124	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(12, 149) = 297.14 Prob > F = 0.0000

الملحق رقم 05: نموذج التأثيرات العشوائية

Regression results

Sig	Interval]	[95%Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	lpme
	.203	-.023	.117	1.57	.057	.09	lgei
	.025	-.014	.568	0.57	.01	.006	linnov
*	.309	-.013	.071	1.80	.082	.148	lopen
***	.2	.055	.001	3.44	.037	.128	lgdp
	.044	-.171	.245	-1.16	.055	-.064	llojest
	.008	-.008	.96	-0.05	.004	0	lncon
	.031	-.004	.138	1.48	.009	.013	exc
	.174	-1.694	.111	-1.60	.477	-.76	Constant

0.368	SD dependent var	1.031	Mean dependent var
169	Number of obs	0.764	Overall r-squared
0.001	Prob>chi2	23.517	Chi-square
0.792	R-squared between	0.015	R-squared within

*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$

الملحق رقم 06: اختبار Fisher

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       169
Group variable: count                           Number of groups   =        13

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1860                                         min =        13
     between = 0.6906                                         avg =      13.0
     overall = 0.6517                                         max =        13

                                                F(7,149)           =      4.86
corr(u_i, Xb)  = -0.8682                        Prob > F           =    0.0001
```

lpme	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lgei	.0596953	.0411087	1.45	0.149	-.0215359	.1409266
linnov	.0128167	.0071725	1.79	0.076	-.0013562	.0269896
lopen	.1095892	.0588048	1.86	0.064	-.0066098	.2257882
lgdp	-.1116759	.0339757	-3.29	0.001	-.1788122	-.0445395
llojest	-.0968535	.0391118	-2.48	0.014	-.1741388	-.0195681
lncon	-.0012993	.0029167	-0.45	0.657	-.0070627	.0044641
exc	.0197432	.0064344	3.07	0.003	.0070287	.0324577
_cons	2.158755	.4246029	5.08	0.000	1.319734	2.997776
sigma_u	.44993696					
sigma_e	.03160137					
rho	.99509124	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(12, 149) = 297.14 Prob > F = 0.0000

الملحق رقم 07: اختبار Breusch and Pagan

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        lpme[cont,t] = Xb + u[cont] + e[cont,t]

        Estimated results:
                             Var     sd = sqrt(Var)
                    ---------+-----------------------
                        lpme |    .135486     .3680842
                           e |   .0009986     .0316014
                           u |   .0094879      .097406

        Test:   Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =   427.42
                               Prob > chibar2 =   0.0000

.
```

الملحق رقم 08: اختبار Hausman

```
. hausman Random Fixed

                 ---- Coefficients ----
              |      (b)          (B)          (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
              |   Random        Fixed       Difference          S.E.
--------------+----------------------------------------------------------------
         lgei |   .0899568     .0596953      .0302615        .0400982
       linnov |   .0057268     .0128167     -.0070898        .0070271
        lopen |   .1479871     .1095892      .0383979        .0572894
         lgdp |   .1275093    -.1116759      .2391851        .0148862
      llojest |  -.0637272    -.0968535      .0331262        .0384142
        lncon |  -.0002078    -.0012993      .0010915        .0028753
          exc |   .0133435     .0197432     -.0063997        .0062779
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =      280.15
                Prob>chi2 =      0.0000
```

الملحق رقم 09: اختبار ارتباط المقاطع العرضية CD Test Pesaran

```
. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence =     3.824, Pr = 0.0001

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.487
```

الملحق رقم 10: اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge test

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      12) =     45.915
           Prob > F =      0.0000
```

الملحق رقم 11: اختبار عدم تجانس التباين Wald test

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (13)  =     387.60
Prob>chi2 =      0.0000
```

الملحق رقم 12: تحسين جودة النموذج بطريقة (PCSE)

```
.
. xtpcse lpme lgei linnov lopen lgdp llojest lncon exc

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:    id                              Number of obs      =       169
Time variable:     year                            Number of groups   =        13
Panels:            correlated (balanced)           Obs per group:
Autocorrelation:   no autocorrelation                                 min =        13
                                                                      avg =        13
                                                                      max =        13
Estimated covariances      =        91            R-squared          =    0.8370
Estimated autocorrelations =         0            Wald chi2(7)       =  10061.51
Estimated coefficients     =         8            Prob > chi2        =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
             |         Panel-corrected
        lpme |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        lgei |   .6853572   .1092357     6.27   0.000     .4712591    .8994553
      linnov |   .0078601   .0187247     0.42   0.675    -.0288396    .0445598
       lopen |   .7710364   .1217325     6.33   0.000     .5324451    1.009628
        lgdp |   .4620022    .016881    27.37   0.000     .4289161    .4950884
     llojest |    .730224   .2563724     2.85   0.004     .2277434    1.232705
       lncon |  -.0127492    .014433    -0.88   0.377    -.0410373    .0155389
         exc |   .0000671   .0185565     0.00   0.997     -.036303    .0364372
       _cons |  -6.324337    .284935   -22.20   0.000    -6.882799   -5.765874
------------------------------------------------------------------------------
```

النموذج الثاني

الملحق رقم 13: الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
conc	169	.122	.127	.031	.555
gei	169	2.966	.693	1.601	4.613
innov	169	49.201	24.389	2.76	120
open	169	60.365	10.308	32.076	115.924
gdp	169	1.728e+12	3.212e+12	1.322e+10	1.796e+13
lojst	169	3.143	1.212	2.3	18
ncon	169	1.056e+12	1.695e+12	3	8.800e+12
exc	169	.503	.501	0	1

الملحق رقم 14: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Matrix of correlations

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
(1) conc	1.000							
(2) gei	-0.092	1.000						
(3) innov	0.030	-0.186	1.000					
(4) open	0.271	0.272	-0.030	1.000				
(5) gdp	-0.151	0.190	-0.204	-0.249	1.000			
(6) lojst	-0.100	0.086	-0.223	-0.038	0.102	1.000		
(7) ncon	-0.133	0.177	-0.204	-0.241	0.993	0.107	1.000	
(8) exc	0.247	-0.082	-0.113	0.004	0.290	0.106	0.107	1.000

الملحق رقم 15: النموذج التجميعي

Linear regression

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	lconc
	.093	-.888	.112	-1.60	.248	-.397	lgei
	.118	-.129	.931	-0.09	.062	-.005	linnov
***	1.854	.527	.001	3.54	.336	1.19	lopen
**	-.006	-.186	.038	-2.10	.046	-.096	lgdp
***	-.246	-1.445	.006	-2.79	.303	-.845	llojest
	.072	-.027	.368	0.90	.025	.023	lncon
***	.244	.064	.001	3.38	.046	.154	exc
**	-.114	-3.432	.036	-2.11	.84	-1.773	Constant

0.318	SD dependent var	-1.052	Mean dependent var
169	Number of obs	0.257	R-squared
0.000	Prob > F	7.962	F-test
81.769	Bayesian crit. (BIC)	56.730	Akaike crit. (AIC)

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

الملحق رقم 16: نموذج التأثيرات الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       169
Group variable: count                           Number of groups   =        13

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0815                                         min =        13
     between = 0.0946                                         avg =      13.0
     overall = 0.0937                                         max =        13

                                                F(7,149)           =      1.89
corr(u_i, Xb)  = 0.0013                         Prob > F           =    0.0751
```

lconc	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lgei	.2119411	.1106227	1.92	0.057	-.0066507	.430533
linnov	.0206132	.019301	1.07	0.287	-.0175258	.0587522
lopen	.310003	.1582426	1.96	0.052	-.0026864	.6226923
lgdp	-.1253	.0914279	-1.37	0.173	-.3059627	.0553627
llojest	-.049502	.105249	-0.47	0.639	-.2574755	.1584714
lncon	-.0017143	.0078487	-0.22	0.827	-.0172235	.0137949
exc	.004419	.0173149	0.26	0.799	-.0297955	.0386334
_cons	-.2120913	1.142598	-0.19	0.853	-2.469881	2.045698
sigma_u	.30261297					
sigma_e	.08503871					
rho	.92681044	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(12, 149) = 132.68                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 17: نموذج التأثيرات العشوائية

Regression results

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	lconc
*	.416	-.018	.072	1.80	.111	.199	lgei
	.058	-.017	.291	1.06	.019	.02	linnov
**	.632	.011	.042	2.03	.158	.322	lopen
*	.016	-.271	.081	-1.75	.073	-.128	lgdp
	.148	-.267	.574	-0.56	.106	-.059	llojest
	.014	-.017	.846	-0.19	.008	-.002	lncon
	.04	-.028	.711	0.37	.017	.006	exc
	1.636	-2.033	.832	-0.21	.936	-.199	Constant

0.318	SD dependent var	-1.052	Mean dependent var
169	Number of obs	0.099	Overall r-squared
0.042	Prob > chi2	14.553	Chi-square
0.100	R-squared between	0.081	R-squared within

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

الملحق رقم 18: اختبار Fisher

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       169
Group variable: count                           Number of groups   =        13

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0815                                         min =        13
     between = 0.0946                                         avg =      13.0
     overall = 0.0937                                         max =        13

                                                F(7,149)           =      1.89
corr(u_i, Xb)  = 0.0013                         Prob > F           =    0.0751
```

lconc	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lgei	.2119411	.1106227	1.92	0.057	-.0066507	.430533
linnov	.0206132	.019301	1.07	0.287	-.0175258	.0587522
lopen	.310003	.1582426	1.96	0.052	-.0026864	.6226923
lgdp	-.1253	.0914279	-1.37	0.173	-.3059627	.0553627
llojest	-.049502	.105249	-0.47	0.639	-.2574755	.1584714
lncon	-.0017143	.0078487	-0.22	0.827	-.0172235	.0137949
exc	.004419	.0173149	0.26	0.799	-.0297955	.0386334
_cons	-.2120913	1.142598	-0.19	0.853	-2.469881	2.045698
sigma_u	.30261297					
sigma_e	.08503871					
rho	.92681044	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(12, 149) = 132.68                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 19: اختبار Breusch and Pagan

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        lconc[cont,t] = Xb + u[cont] + e[cont,t]

        Estimated results:
                             Var     sd = sqrt(Var)
                    ---------------------------------
                lconc |   .1008963       .3176418
                    e |   .0072316       .0850387
                    u |   .0769799       .2774524

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =   623.81
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم 20: اختبار Hausman

```
. hausman Random1 Fixed1

                 ---- Coefficients ----
                 (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 Random1      Fixed1         Difference          S.E.
    -------------------------------------------------------------------
           lgei |   .1988864     .2119411      -.0130547        .0047655
         linnov |   .0204424     .0206132      -.0001708        .0014225
          lopen |   .3217262      .310003       .0117232        .0044546
           lgdp |  -.1275023        -.1253      -.0022023               .
       llojest |  -.0594522      -.049502      -.0099502        .0093345
          lncon |   -.001533    -.0017143       .0001813         .00083
            exc |   .0064287      .004419       .0020098        .0007385
    -------------------------------------------------------------------
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                        =        6.17
              Prob>chi2 =      0.5200
```

الملحق رقم 21: اختبار ارتباط المقاطع العرضية CD Test Pesaran

```
. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence =     0.247, Pr = 0.8052

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.404
```

الملحق رقم 22: اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge test

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
       F(  1,      12) =     66.071
            Prob > F =      0.0000
```

الملحق رقم 23: اختبار عدم تجانس التباين Wald test

```
Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test     = 2.84e+04     P-Value > Chi2(12)  0.0000
- Likelihood Ratio LR Test        = 110.1019     P-Value > Chi2(12)  0.0000
- Wald Test                       = 1.57e+05     P-Value > Chi2(13)  0.0000
```

الملحق رقم 24: تحسين جودة النموذج بطريقة (PCSE)

```
. xtpcse lconc lgei linnov lopen lgdp llojest lncon exc

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:     id                          Number of obs      =       169
Time variable:      year                        Number of groups   =        13
Panels:             correlated (balanced)       Obs per group:
Autocorrelation:    no autocorrelation                         min =        13
                                                               avg =        13
                                                               max =        13
Estimated covariances      =        91          R-squared          =    0.2572
Estimated autocorrelations =         0          Wald chi2(7)       =    108.75
Estimated coefficients     =         8          Prob > chi2        =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
             |             Panel-corrected
       lconc |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         lgei |  -.3972482   .1759112    -2.26   0.024    -.7420278   -.0524685
       linnov |  -.0053842   .0288075    -0.19   0.852    -.0618457    .0510774
        lopen |   1.190424   .2475606     4.81   0.000     .7052143    1.675634
         lgdp |  -.0956568   .0395686    -2.42   0.016    -.1732099   -.0181038
      llojest |  -.8454652   .3356211    -2.52   0.012     -1.50327   -.1876599
        lncon |   .0226499   .0311803     0.73   0.468    -.0384624    .0837623
          exc |   .1537252   .0402078     3.82   0.000     .0749193    .2325311
        _cons |  -1.772715   .5582247    -3.18   0.001    -2.866815   -.6786143
------------------------------------------------------------------------------
```